

كلية الدراسات العليا – كلية الاداب

برنامج ماجستير الجغرافيا

التحولات العمرانية في مدينة الخليل: دراسة مقارنة بين منطقتي H2 وH1

Urban Transformations in Hebron: A comparison study between Areas H1 and H2

إعداد

هناد كامل يوسف شلالدة

إشراف

الدكتور أحمد النوباني

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت, فلسطين

2020م

التحولات العمرانية في مدينة الخليل: دراسة مقارنة بين منطقتي H2 وH1

Urban Transformations in Hebron: A comparison study between Areas H1 and H2

إعداد

هناد كامل يوسف شلالدة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 3 /6/ 2020 م

أعضاء لجنة النقاش:	التوقيع
د.أحمد النوباني/ رئيسا"	....
د.أحمد أبو حماد/عضوا"	....
أ. خليل عمرو/عضوا"	....

الإهداء

إلى قدوتي الأولى, إلى من أرسى لديَّ قواعد الخلق الكريم، إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود, إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به ... أبي العزيز.

وإلى من علَّمتني الصبر والجدَّ والاجتهاد في كافة مناحي الحياة... أُمِّي الحبيبة.

إلى من كان نعم السَّند في رحلتي العلمية والبحثية، والذي بذل جُهدًا في مُساعدتي، إلى رفيق دربي زوجي الغالي (أبو طارق).

إلى من تسعد عيني برؤيتهما, ويطرب قلبي بنجواهما، وإلى من تهدأ نفسي بلقياهم، إلى أبنائي الأحباء لغيابي عنهم في رحلة البحث (حليمة وطارق وحمدي).

إلى الأستاذ الدكتور/ أحمد النوباني الذي لم يقصر معي بأي معلومة علمية

إلى جميع أفراد أسرتي وأهلي.

وإلى كل الأصدقاء, ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة

وإلى كل من ساهم في مساعدتي.

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

إلى وطني .... إلى فلسطين.

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل لما أنعم به وتفضل علي بنعمة الصحة والعلم والمعرفة.

*****

أتقدم بالشكر وعظيم التقدير إلى الدكتور" أحمد النوباني" لتفضله بالإشراف على رسالتي على ما قدمه من نصح وإرشاد, ولما بذل من جهد وعناء في المراجعة والتدقيق وإبداء الملاحظات, فله مني كل الإحترام والتقدير.

*****

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة النقاش ممثلة بالدكتور أحمد أبو حماد والأستاذ خليل عمرو, الذين تفضلا مشكورين بقبول المناقشة، وذلك من خلال تقديم المساعدة والإرشاد, وإبداء ملاحظاتهم وتعليقاتهم الهادفة.

*****

أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه الدراسة إلى النور من خلال تقديم المساعدة والتسهيلات والمعلومات, سواء أفراد أو مؤسسات, فلولا مساعدتهم, لما وصلت إلى ما وصلت إليه.

*****

فلكم مني كل الشكر والتقدير.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدمة الرسالة والتي تحمل عنوان:

التحولات العمرانية في مدينة الخليل: دراسة مقارنة بين منطقتي

H1 و H2

Urban Transformations in Hebron: A comparison study between

Areas H1 and H2

أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة إنما هي من نتائج جهدي الخاص, باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد, أن هذه الرسالة ككل, أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Researcher's Name:	اسم الباحث/ة
Hinad Shalaldeh	هناد كامل يوسف شلالدة
Signature:	التوقيع:
Hinad Shalaldeh	هناد شلالدة



Date: 3 June 2020

Acknowledgement

I hereby want to sincerely thank all the professors who participated in managing anrunning the activities of the research project "**Urban Transformation in the Southern Levant**" from the departments of geography at Birzeit university and from the Department of Anthropology and Archeology at Bergen university/Norway, also special thanks for the opportunities they gave me to get graduate scholarships, which enabled me to complete my M.A.degree and write my final M.A. thesis.

An extended and special thanks to the "**The Norwegian Program for Capacity Development in Higher Education and Research for Development**" (**NORHED**) for the generous financial support of the many activities in the project; including upgrading and development of the Students' Laboratories in Geographical Technologies, the development of Geography Department library and the publishing of the scholars dissertations.

شكر وتقدير

التاريخ: 3 حزيران 2020م

أتقدم بالشكر والتقدير لجميع الأساتذة الذين أداروا وشاركوا في أنشطة مشروع أبحاث " التحولات الحضرية في المشرق العربي" من دائرة الجغرافيا في جامعة بيرزيت/فلسطين، ودوائر علم الإنسان والآثار في جامعة بيرغن/النرويج، وذلك لإعطائهم الفرصة لي للحصول على منحة دراسات عليا "ماجستير" والتي من خلالها أتممت دراستي في الماجستير وحضرت وكتبت رسالتي هذه. .

كما أني أود أن أشكر أيضا" **البرنامج النرويجي لتطوير التعليم العالي والأبحاث _NORHED** لتمويلها السخي كل أنشطة وفعاليات "مشروع التحولات الحضرية" المشار إليه من منح دراسات عليا وتطوير مختبرات التقنيات الجغرافية وتطوير مكتبة الجغرافيا وطباعة ونشر رسائل الماجستير.

فهرس المحتويات

فهرس الخرائط والجداول و الأشكال والصور الجوية والفوتوغرافية

ملخص

يهدف هذا البحث الى دراسة التحولات العمرانية التي طرأت على مدينة الخليل منذ اتفاقية طابا (بروتوكول الخليل) وحتى الوقت الراهن في كل من منطقتي H1 الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية وH2 الواقعة تحت سلطة الاحتلال وذلك حسب الاتفاق الموقع سنة 1997 بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية. وللمقارنة بين المنطقتين من ناحية التحولات العمرانية التي واجهتها كل منطقة استخدمت الدراسة العديد من المناهج للوصول للنتائج المطلوبة، أهمها: المنهج الوصفي الإيضاحي، والمنهج المقارن، والمنهج التحليلي الحيزي لرصد التغيرات في التحولات العمرانية من ناحية كمية ونوعية خلال فترات زمنية مختلفة من خلال استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (Geographical Information Systems (GIS), كما تم استخدام المقابلات مع ذوي الشأن إضافة إلى العمل الميداني.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إثبات الدور الذي لعبته الاتفاقية في الحد من النمو والتوسع العمراني للمدينة، بالإضافة إلى تحديد وتقييد اتجاهات الامتداد العمراني. وأظهر البحث مدى تأثير التصنيف السياسي لمدينة الخليل (H1, H2) في الضغط على الأراضي القابلة للتطوير في المنطقة H1, والتي تخضع للسيطرة الفلسطينية، في حين عانت المنطقة H2 والتي تشكل ما نسبته 20% من مساحة الأراضي الواقعة ضمن حدود البلدية، من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، ومن قيود البناء والتطور من خلال عدم السماح بالتمدد العمراني الفلسطيني في تلك المنطقة، مما أدى إلى تركز العمران الفلسطيني على مساحة محدودة من الأرض.

امتد التوسع العمراني بداية باتجاه الشرق بسبب قلة الانحدار وسهولة الوصول إلى الخدمات، ولكن انشاء البؤر الاستيطانية والطرق الالتفافية هناك أدى الى اتجاه الامتداد العمراني الى المناطق شديدة الانحدار والواقعة غرب المدينة. كم لوحظ منطقة امتداد عمراني أخرى تمتد على مساحة 10000 جنوب المدينة ويفصلها شارع التفافي عن المنطقة المبنية الرئيسية لمدينة الخليل. يجدر ذكره ان مدينة الخليل تقع ضمن ثلاث تصنيفات سياسية، جزء منها في تصنيف A بنسبة 68%، وجزء آخر في منطقة تصنيف B بنسبة 2%، بينما يقع 30% من المساحة الكلية لمدينة الخليل في منطقة C.

سعت الدراسة الى تحديد المناطق الملائمة للتوسع العمراني في مدينة الخليل اعتمادا على أكثر من سيناريو للواقع الجيوسياسي باعتباره المحدد الأساسي للامتداد العمراني لمدينة الخليل. اما السيناريو الأول فيتعامل مع بقاء الواقع كما هو

تحت الاحتلال وما يرتبط به من تقسيمات وصلاحيات ضمن الاتفاقيات بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية. في حين يفترض السيناريو الثاني انتهاء الاحتلال وتجاهل كافة التقسيمات الجيوسياسية المرتبطة باتفاقية أوسلو وما تلاها. اظهر تطبيق السيناريو الأول تركز الاراضي القابلة للبناء في وسط المدينة وبشكل متناثر وبمساحة اجمالية تصل الى 926 دونما في حين وصلت هذه المساحة الى 1129 دونما اعتمادا على السيناريو الثاني.

Abstract

This research aims to study urban transformations that have occurred in the city of Hebron since Taba agreement (Hebron protocol 1997) until the present time in each of the regions H1 (the district managed by the Palestinian Authority) and H2 (the Hebron city part under the Israeli control). The study used many approaches to reach the required results including the descriptive approach, the comparative approach and the spatial analytical approach to monitor changes in urban transformations in terms of quantity and quality during different periods through the use of (Geographic Information Systems) (GIS) techniques, and the use of interviews with relevant experts in addition to field work.

The study reached a set of results, the most important of which is the demonstration of the role played by the Hebron Protocol Agreement in limiting the urban growth and expansion of the city. The study showed the extent of the influence of the political classification of the city of Hebron (H1, H2) by limiting the urban expansion to Area H1, and prohibiting Palestinian urbanization in area designated as H2, which led to the concentration of Palestinian urbanization on a limited area of land.

The urban expansion extended to the East due to the lack of slope and easy access to services, but after building Israeli settlements and bypass roads there is a reverse of the direction of urban expansion towards the West despite its steep slope. The second important area of urban expansion extends over 10, 000 Dunams and located in the

southern part of the city, it is separated from the major central part of the city by an Israeli bypass road.

Taking in consideration two scenarios, the study tried to determine areas appropriate for urban expansion in Hebron. The first scenario assumes the continuity of the status qua of the Israeli occupation and the related agreements between Israel and Palestinian Authority. On the other hand, the second scenario suggests the end of the occupation and consequently the geopolitical land classification assigned by Oslo and Taba Agreements. Application of the first scenario shows that developable land is fragmented and mainly located in the central part of the city and sum up to 926 Dunams. On the other hand, the total developable land could amount up to 1129 Dunams in case of the second scenario

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تعد محافظة الخليل أكبر محافظة في الضفة الغربية من حيث المساحة والسكان، حاليا وقبل الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948, إذ بلغت مساحة محافظة الخليل 2076كم^2 قبل عام 1948، وعند رسم خط الهدنة فقدت المحافظة 51% من مساحتها، لتتراجع مساحة المحافظة إلى 1067كم^2 حاليا، وتشكل هذه المساحة 19% من مساحة الضفة الغربية. ووفقا لاتفاقيات أوسلو 2 التي وقعت عام 1995؛ فإن محافظة الخليل قسمت إلى ثلاث مناطق (أ. ب. ج)، وتم استثناء مدينة الخليل من عمليات إعادة الانتشار عام 1995 تحت ذريعة حماية المستوطنين (معهد أريج للدراسات, 2009).

وفي عام 1997 جرى توقيع بروتوكول إعادة الانتشار في مدينة الخليل، والذي جرى فيه تقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين: المنطقة الأولى، وأعطيت الرمز H1, والتي تشكل 80% من المساحة الكلية للمدينة، وفيها نقلت الصلاحيات الأمنية والمدنية إلى السلطة الفلسطينية, والمنطقة H2، والتي تشمل البلدة القديمة والبؤر الاستيطانية، لتخضع هذه المنطقة أمنيا للسيطرة الإسرائيلية، وتشكل 20% من مساحة مدينة الخليل (بتسليم, 2019).

من ناحية أخرى, تتحكم إسرائيل بالتخطيط والبناء في المنطقة H2، لذا يخضع بناء المستشفيات والمدارس والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي لنظام التراخيص والموافقة من السلطات الإسرائيلية، وبالتالي من الصعب على الفلسطينيين الحصول على مصادقة المخططات ورخص البناء لتشييد المساكن والأعمال التجارية وغيرها. كما أن وجود المستوطنات الإسرائيلية داخل المدينة، وفصل الطرق والتحكم بحركة الفلسطينيين أدى إلى إغلاق العديد من الأعمال التجارية وهجر المنازل في المنطقةH2، إما بأوامر عسكرية أو بسبب توقف النشاط التجاري (استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بخصوص الخليل, 2016 ص(4))، مما دفع مواطني الخليل إلى تكثيف البناء في منطقة H1، وبالتالي التمركز العمراني على مساحة محدودة من أراضي مدينة الخليل، في المقابل، سيطر الاحتلال الإسرائيلي على مساحات شاسعة لإقامة المستوطنات والطرق الالتفافية؛ الأمر الذي أثر بشكل سلبي على النمط العمراني للمدينة، ونتج عنه العديد من المشاكل السكانية والاجتماعية في ظل الازدياد السكاني والتطور المستمر للمدينة التي تعد قلب الاقتصاد الفلسطيني والمحرك التجاري والصناعي.

ونجم عن السياسة الإسرائيلية في مدينة الخليل ما يسمى بالمدينة المقسمة؛ وهي تقسيم المدينة إلى منطقتين أو ثلاث مناطق تحمل كل منها طابعاً إقليمياً وسياسياً مختلفا عن الآخر؛ مما يساهم في تقسيم الكيان الجغرافي والسياسي إلى قسمين أو أكثر

بما يضمه من موارد طبيعية وبشرية. كما أن المدن المقسمة تساهم في تشكيل تقسيمات في مختلف نواحي الحياة التنموية، الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية (Kliot,1999). ومن أبرز المدن العالمية التي شهدت التقسيم: برلين في ألمانيا، وبلفاست في إيرلندا، ونيقوسيا في قبرص، وسراييفو في البوسنة والهرسك، ومن المدن العربية التي عانت التقسيم: بيروت في لبنان، والقدس والخليل في فلسطين.

وفي مدينة الخليل، يعتبر التحول العمراني جزءاً لا يتجزأ من التحولات التي تحدث في الهياكل العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي فإن رصد وتحليل ظاهرة التحولات العمرانية والتغيرات الحاصلة على بنيتها وهياكلها داخل المدينة في جميع مراحل نموها يساهم في التعرف على المشاكل والاستنتاجات التي تقود إلى مجموعة من الضوابط والأسس، والتي من خلالها يمكن تحديد الامتداد العمراني الموجود في المدينة (المنشاوي, 2007)، وإيجاد بعض الحلول التي من الممكن أن تساهم في التخفيف من حدة المشاكل السكانية المزمنة التي ترهق تلك المدينة.

وتتناول هذه الدراسة موضوع التحولات العمرانية في مدينة الخليل، في إطار المقارنة ما بين منطقتي H1 وH2، ولكون الخليل من مدن الضفة التي تأتي في المرتبة الثانية بعد القدس من حيث ضمها لبؤر استيطانية بين الأحياء الفلسطينية, الأمر الذي انعكس سلبا على شتى مناحي الحياة الفلسطينية، خصوصا بما يتعلق بالسكن والعمران والتوسع في ظل الزيادة السكانية للفلسطينيين.

2.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة في صعوبة تلبية احتياجات السكان المتنامية من امتداد عمراني في مدينة الخليل، وخاصة في منطقة H2 التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، حيث أصدرت السلطات الإسرائيلية قرارات صارمة بمنع البناء والتوسع في ظل الزيادة السكانية، وصعوبة التواصل بين السكان في منطقة H1 وH2؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور إشكاليات عمرانية أثرت على الخليل في كل من منطقتي H1 وH2.

3.1 أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤالين رئيسيين هما:

1- كيف تطور العمران في منطقتي H1 وH2 منذ اتفاقية طابا وما تفرع عنها مما عرف ببروتوكول الخليل الموقع سنة 1997 وحتى سنة 2018؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آليات ترخيص البناء في منطقتي H1 وH2 بعد اتفاقية طابا؟
- ما هي مساحة الزحف العمراني في منطقتي H1 وH2 منذ اتفاقية طابا؟
- ما هي أنماط المباني حسب الارتفاع في منطقتي H1 وH2 منذ اتفاقية طابا؟
- ما هي كثافة السكان والمباني وتوزيعها حسب التجمعات السكانية سواء الإسرائيلية أو الفلسطينية في منطقة الدراسة؟
- ما هي مساحة الأراضي المسموح بالبناء فيها داخل منطقتي H1 وH2؟

2- ما هي الأراضي الأكثر ملاءمة للامتداد العمراني في منطقة الدراسة؟

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحولات العمرانية التي شهدتها مدينة الخليل في كل من منطقة H1 وH2، والمقارنة بينهما من ناحية التحولات العمرانية التي واجهتها كل منطقة في ظل وجود سلطات مختلفة في المنطقتين، كما وتهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير اتفاقية طابا على مدينة الخليل، والتي تم توقيعها عام 1997م. وتركز الدراسة في التحولات العمرانية على جوانب محددة، وهي: أثر التحول العمراني بسبب المحددات السياسية على آليات ترخيص البناء، ومساحة الزحف العمراني، وأنماط المباني حسب الارتفاع وكثافة السكان والمساكن ومساحة الأراضي المسموح فيها بالبناء.

5.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مساعدة المختصين وصناع القرار في إعطائهم صورة عن التحولات العمرانية في مدينة الخليل، والمقارنة بين منطقتيH1 وH2، وكيف أثر ذلك على المدينة، وذلك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة مشكلة التطور العمراني الهائل في ظل المساحة المكانية المحدودة والسياسات المتباينة لعمليات البناء والتوسع.

6.1 الحدود المكانية والزمانية لمنطقة الدراسة:

1- أسباب اختيار منطقة الدراسة:

نتيجة تأثير اتفاقية أوسلو (طابا), التي تم بموجبها تقسيم مدينة الخليل إلى منطقتي H1 وH2، ونتيجة إشكاليات التحولات العمرانية التي حصلت في المدينة, وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة H2، والمتمثلة بالقيود على التنقل، وهدم المنازل، والحظر على البناء، والسيطرة على موارد المياه والكهرباء ومصادرة الأراضي دعماً للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المنطقة (H2) على حساب منطقة (H1). وتعد هذه الممارسات، بالإضافة إلى هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في المنطقة، انتهاكا خطيرا للقانون الدولي (بتسليم, 2019).

2- الحدود الزمانية: (من عشية اتفاقية طابا 1997 حتى 2019).

شهدت مدينة الخليل منذ القدم، توسعا عمرانيا استمر إلى يومنا هذا. و كانت اتفاقية أوسلو عام 1993 نقطة التحول الحاصلة في مدينة الخليل، والتي شهدت فيها تحولات وإشكاليات عمرانية ساهمت في ضياع الطابع العمراني الحضري التقليدي القديم للمدينة، من خلال الزيادة والتوسع العمراني، الذي أخذ أشكالاً وهياكل جديدة لاستيعاب الكم الهائل من السكان. وقد أدى بروتوكول الخليل الموقع عام 1997 إلى خلق محددات وآثار كبيرة على الواقع العمراني لمدينة الخليل.

7.1 مصطلحات الدراسة:

1. **نص بروتوكول الخليل:** وقعت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية اتفاقية بروتوكول الخليل في يوم 15 يناير من عام 1997، بهدف إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل، وأعقب ذلك تقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين: منطقة H1، والتي تشكل 80% من المساحة الكلية لمدينة الخليل وتخضع للسيطرة الفلسطينية، ومنطقة H2، والتي بقيت تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وتضم السوق القديم، والمناطق المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية، والتي تقع في القصبة (المدينة القديمة). كما أن منطقة H1 مغلقة تماما، وهي تحت حراسة أمنية مشددة, إضافة إلى وجود نقاط التفتيش والحواجز العسكرية التي تقطع الطرق المؤدية إلى أجزاء أخرى من المدينة في منطقة H1، وتقيد حركة الفلسطينين في مختلف أنحاء المدينة، وتعيق الوصول إلى أسواق المدينة القديمة (بتسليم, 2003)، هذا

بالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في الطرق القريبة من المستوطنات. علاوة على ذلك؛ فإن الفلسطينيين الذين يعيشون داخل منطقة H2 يُطلب منهم التسجيل لدى الجيش الإسرائيلي للوصول إلى منازلهم. وكذلك نتج عن هذه الاتفاقية عدم السماح بالتمدد العمراني الفلسطيني في منطقة H2؛ مما أدى إلى تمركز العمران الفلسطيني في مساحة محدودة مقابل وجود مساحات واسعة للجانب الإسرائيلي على حساب الأراضي الفلسطينية (الملحق رقم 1) (معهد أريج , 2007, ص27).

2. **منطقة (H1):** هي التي تشكل 80% من المساحة الكلية لمدينة الخليل، وتخضع للسيطرة الفلسطينية.
3. **منطقة (H2):** هي التي تشكل 20% من مساحة الخليل، وبقيت تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، فيما نقلت الصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية.

8.1 منهجية الدراسة:

من أجل محاولة الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها, كان لا بد من الاعتماد على مجموعة من المناهج والأدوات البحثية، والتي اختلفت وتنوعت، إلا أنها صبت في نفس الاتجاه، بما يخدم الهدف الرئيسي للدراسة, والذي يتمحور حول الآليات والنتائج الخاصة بالتحولات العمرانية في المدينة بين منطقتي H1 وH2.

1- مرحلة جمع البيانات:

وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الإحصاءات السكانية المنشورة، ومن خلال العمل الميداني، والتي تعتبر أهم مرتكز قامت عليه هذه الدراسة.

1- فحص البيانات المنشورة.

2- جمع البيانات الخاصة بمنطقة الدراسة.

- المقابلات: اعتمدت الدراسة على إجراء مجموعة من المقابلات مع ذوي الشأن, ومع المسؤولين في بلدية الخليل ولجنة إعمار الخليل, بهدف الحصول على معلومات حول التحولات و الإشكاليات العمرانية التي واجهتها منطقة الدراسة في ظل وجود سلطات مختلفة في كلٍّ من المنطقتين، والتعرف على تأثير اتفاقية طابا على منطقة الدراسة.

- زيارة العديد من الجهات والمؤسسات الحكومية المعنية من أجل الحصول على بيانات خاصة بموضوع الدراسة, مثل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, بلدية الخليل, لجنة إعمار الخليل, ووزارة الحكم المحلي.

2- مرحلة تنظيم البيانات: إدخالها وتحليلها.

قامت الباحثة بجمع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة, خاصة تلك المتعلقة بالتحولات العمرانية في مدينة الخليل. كان من الضروري تنظيم هذه البيانات وترتيبها حسب الفترات الزمنية التي تغطيها الدراسة, ومن ثم إدخال هذه البيانات بواسطة برامج الحاسوب المختلفة: EXCEL, WORD. وقد تمت معالجة هذه البيانات وتحليلها باستخدام برنامج ARCMAP 10.5 الذي أظهر بعض هذه النتائج على شكل خرائط، وأظهر النتائج على شكل جداول.

3- مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج البحثية المتداخلة من أجل تحقيق أهدافها, الأمر الذي أعطى الدراسة بعدا تاريخيا وديمغرافيا وجغرافيا (حيزيا), وهذه المناهج هي:

* المنهج التاريخي: وصف المعلومات المتعلقة بالمراحل التاريخية للتحولات العمرانية في مدينة الخليل، وذلك بالاستعانة ببعض الخرائط والمخططات الهيكلية والإحصائيات التي توضح ذلك.

* المنهج الوصفي الإيضاحي: وصف عناصر المشهد الطبيعية والبشرية، ووصف منطقة الدراسة من حيث: حدودها ومساحتها وسكانها، والتعرف على واقع التحولات العمرانية من خلال زيارات ميدانية, ومشاهدات عينية, ومن خلال المقابلات والتصوير الفوتوغرافي.

* المنهج المقارن: المقارنة بين منطقتي H1 و H2 من ناحية التحولات العمرانية.

*المنهج الميداني: من خلاله تم جمع البيانات حول التحولات العمرانية في مدينة الخليل، سواء كان عن طريق إجراء المقابلات أو زيارة المؤسسات الحكومية.

* المنهج التحليلي الحيزي: تم خلاله رصد تحليل التغيرات في التحولات العمرانية من ناحية كمية ونوعية خلال فترات زمنية مختلفة عن طريق التحليل المكاني باستخدام برنامج Arc map، وكذلك تحليل الأسباب والآثار المترتبة على اتفاقية طابا من خلال ربط المعلومات الإحصائية والحيزية بالمقابلات.

4- أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة في معالجة البيانات على مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الهدف من الدراسة، ومن هذه الأدوات:

*برنامج Acr Map 10.3: لرسم خرائط للموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة والجوانب الطبيعية والبشرية، ولعمل التحليل المكاني من خلال استخدام أسلوب الكارتوغرافي لإنتاج خرائط تحليلية عن منطقة الدراسة في التحولات العمرانية, والصور الجوية لعدة سنوات.

*التصوير الفوتوغرافي: عن طريق التقاط الصور لتوثيق التحولات العمرانية الحاصلة في منطقة الدراسة.

*العمل الميداني: لمعرفة التحولات العمرانية طوال فترة البحث.

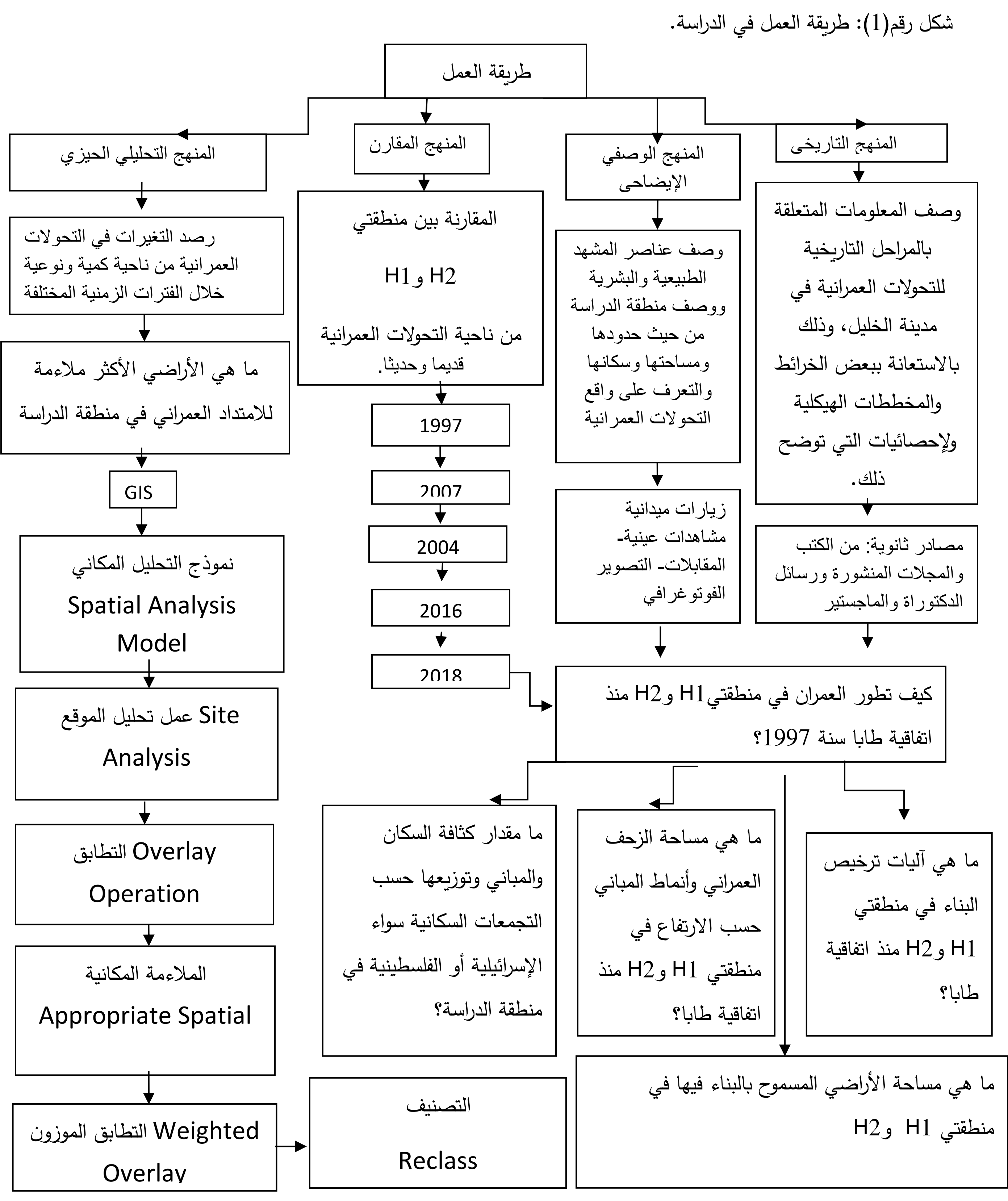
*المقابلات: لعدد من الجهات التي تمتلك معرفة في التحولات العمرانية في مدينة الخليل في منطقتي H1 وH2.

وكانت طبيعة الأسئلة في المقابلة عبارة عن محاور, وأهمها: آليات ترخيص البناء في منطقتيH1 وH2، وتأثير اتفاقية طابا التي تم توقيعها عام1997م على مدينة الخليل, والتحولات العمرانية التي حصلت في المدينة بعد اتفاقية طابا, والأراضي المسموح بالبناء فيها في منطقة الدراسة, وآليات التخطيط في منطقة الدراسة بعد تقسيمها إلى H1 وH2.

* مصادر ثانوية: الكتب والمقالات والمجلات والأبحاث المنشورة ورسائل الماجستير والدكتوراة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي تساعد في تحقيق الأهداف المرجوة (الشكل رقم 1).

5- طريقة العمل:

شكل رقم(1): طريقة العمل في الدراسة.



الشكل (1): منهجية الدراسة والية العمل. المصدر: إعداد الباحثة بواسطة برنامج World, 2019.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 التحولات العمرانية في المدينة

1.1.2 التحولات كمفهوم (Transformation):

تعتبر التحولات التي تشهدها المدن من القضايا المهمة التي شغلت أغلب العاملين في مجال العمارة، حيث يصف الكاتب (Anthony) التحولات في كتابه بأنها عملية تغيير في العمارة كنتيجة ديناميكية داخلية وخارجية؛ فالتحولات تعبر عن عملية تغيير بشكل يجعله يصل إلى أعلى حالات الاستجابة لتأثير تلك الديناميكية (Anthony,1996).

كما يعرف التحول على أنه التغير إلى حالة مختلقة نتيجة فعل ما يقتضي تغيير عنصر (أو أكثر) موجود ضمن تكوين ما أو إزالته, أو إضافة عنصر جديد أو أكثر إليه, مما يؤدي إلى خلق علاقات جديدة بين العناصر الموجودة أصلا من جهة, وبينها وبين العنصر أو العناصر التي تسبب التحول من جهة أخرى, سواء كانت هذه العناصر طبيعية أم بشرية, والحالة الجديدة شأنها شأن الحالة القديمة، قد تتصف بالاستقرار وقد لا تتصف. ويمكن لهذا التحول أن يكون تدريجيا؛ بحيث يمثل جزءا من التطور الطبيعي للحالة القائمة, أو يكون مفاجئا؛ فيتخذ طابع المواجهة العنيفة التي قد يصعب تقبلها في البداية على الأقل (كمونة, 2007, ص174_175).

بناء على ما سبق يمكن تعريف التحول بصورة عامة على أنه التغير إلى حالة مختلفة نتيجة فعل ما يقتضي تغيير أو إزالة عنصر أو أكثر ضمن تكوين ما، أو إضافة عنصر جديد أو أكثر إليه, مما يؤدي إلى خلق علاقات جديدة بين العناصر الموجودة أصلا من جهة، والعناصر التي تسبب التحول من جهة أخرى.

2.1.2 التحولات العمرانية:

هي مجموعة التغيرات التي تطرأ على الأنسجة العمرانية, وتعمل على تحويلها نحو صورة جديدة تراعي في تأثيرها كل الجوانب، متسببة بذلك في تغيير يمكن أن يكون جذريا، كتجديد الأفكار، أو تحولا من الجانب الشكلي وقيمته، متمثلا في الشبكة الحضرية والواجهات والأسقف، وكذلك مواد البناء المستعملة, حيث أن التغير الحاصل في هذه العناصر ينتج تغيرا من الصورة القديمة إلى صورة جديدة للنسيج الحضري (سعدية, 2017, ص11-12؛ فرحان, 2014؛ المحمدي, 2008, ص31).

ويمكن تصنيف أنماط التحولات كالتالي:

- التحولات الحافظة للنظام: وهي التحولات التي تؤدي إلى ثبات النوع لمجموعة معينة من الظواهر المتولدة.
- التحولات المتغيرة للنظام: وهي التحولات التي تؤدي إلى نشوء أنواع جديدة من الظواهر. وتتمثل هذه التحولات العمرانية ب:

أ- التحولات المرتبطة بالزمان والمكان، وتعد مؤشراً لخصائص الثبات والتغيير في الفكر والنظام؛ فهي نمو وتكون واستمرارية، وصولا إلى تحقيق الهدف بتكييف واقع المدينة مع متطلبات الإنسان، وتعتبر مؤشرا لخصائص الثبات والتغير في الفكر والنظام (الزبيدي, 2017, ص2).

ب- التحولات المرتبطة بطبيعة المفردات الجزئية (كمية ونوعية)، والتي تكون كيان المدينة وتحتوى بالتكامل الموضوعي, لذلك فإن بنية المدينة تقوم على التوازن بين المرونة الذاتية والموضوعية الحضرية؛ فالمدينة هي بنية، كأي بنية تتكون من عناصر وعلاقات بين العناصر والعلاقات الثابتة، وهي تركز على الوحدة والتماسك بين (الجزء والكل) و(الجزء والجزء) (إبراهيم, 2012, ص196)، وهي تشبه جسم الإنسان الذي يتطور نتيجة تحولات في بنيته بسبب ارتباط جيناته الوراثية بالكروموسومات، لكنه لا ينقلب إلى كائن أخر, كذلك المدينة التي تشهد هذه التحولات (إبراهيم, 2012, ص196).

من أهم عناصر التحول العمراني: خطة المدينة، واستعمالات الأرض، والتركيب الداخلي، وأنماط المباني، والكثافات والنواحي الجمالية، وشبكة الطرق، وحياة السكان (الاجتماعية). ولكن هذه الدراسة اقتصرت على جوانب محدودة من عناصر التحولات العمرانية, وأهمها: أنماط المباني حسب الارتفاع (أي عدد الطوابق), والوضع السياسي في منطقة الدراسة مقسما تحت سيطرتين مختلفتين, واختلاف الكثافات السكانية والمساكن, وأثر التحول العمراني على آليات تراخيص البناء في منطقة الدراسة المقسمة, وأثر التحول العمراني على مساحة الزحف العمراني في منطقتي H1 وH2.

3.1.2 التحولات في المدن التقليدية:

خلال ثلاثة أو أربعة عقود مضت كان مقياس سرعة التحول العمراني في معظم المدن العربية مذهلا, لقد أثرت الرفاهية في المجال المادي والتكنولوجيا الحديثة على المشهد العمراني للمدن بشكل كبير جداً، وتحديداً على معظم الخصائص المادية والقيم الاجتماعية والتوسعات الحضرية للمدن العربية الإسلامية. إن معظم التحولات الحالية للعديد من المدن التقليدية كانت تتركز على المرور والشوارع المستقيمة، التي أدت إلى فقدان الصفة المعمارية الحضرية القديمة جراء الإزالة, حيث تعرض نسيجها إلى التدمير دون مراعاة إعادة بنائه بحسب خططها ونماذجها المعمارية، وذلك لإحلال قيم معمارية جديدة من خلال ظهور مبانٍ جديدة لا تحمل نفس الطراز ولا نفس المواد على شكل عمارات شاهقة، فضلا عن فتح ساحات عامة ذات مساحات كبيرة وبأشكال هندسية مختلفة منقولة عن الفكرة الغربية في بناء وتصميم الساحات، والتي تتلاءم مع متطلباتهم الوظيفية والاجتماعية والبيئية غير الملائمة للمدينة التقليدية، وهذا كان من أبرز الأسباب التي ساهمت في القضاء على النمط التقليدي لبناء المدينة في النجف (شاهين, 2009, ص766).

وفي العادة يحصل هذه التغير في المدن التقليدية كنتيجة لتحقيق الفائدة القصيرة الأمد بدلا من الفائدة الطويلة الأمد, وبذلك فقدت المدينة التواصل مع هويتها وشخصيتها المميزة التي كانت تتميز بها. وفقدت المدينة التقليدية الحالية التوافق بين أجزائها المختلفة, وقد انعكس هذا على الحياة الاجتماعية في المدينة، وأصبحت المدينة اليوم جميلة بمبانيها المرتفعة، ولكنها فقدت رصيدا هائلاً من الموروث الحضاري المهدد بالهدم والزوال، وحلت مكانها أنماط غريبة من المباني لا تنسجم مع الواقع الحضاري والديني لمدينة النجف القديمة، وتحولت المدينة إلى نسخ مشوهة من المدن الغربية. وهكذا غاب اليوم عن المدن العربية التقليدية الانسجام والتكامل بين ذاتية المبنى الواحد وتشكيل المدينة العمراني كله (السلطاني, 1985, ص43).

إن تحولات المدينة العربية التقليدية اليوم اتجهت من التحول الحضري المنسجم مع طبيعتها وجوهرها التخطيطي إلى التخطيط الشبكي، عن طريق تكوينها الفضائي وشوارعها وتوزيع المباني فيها, مما تسبب في افتقار المناطق إلى التدرج في خصوصية فضاءاتها المميزة.

4.1.2 الأسباب التي دعت إلى التحولات العمرانية:

تم تحديد مجموعة من العوامل التي ساهمت في ظهور المدينة المعاصرة، والتحول من الأنموذج التقليدي إلى النموذج المعاصر، وهي وفق الآتي:

- **المفاهيم والأفكار لدى المعمار:**
- يضم العالم العربي مواقف من أجل إعادة البيئة العمرانية الجديدة، فمنها الموقف التقليدي، الذي يدعم الماضي باعتباره الدليل الوحيد الذي يمكن العمل به من أجل بناء الحاضر، وذلك من خلال تشجيع استخدام تقنيات حديثة مع ضمان تجريدها من مضامينها الثقافية. ومنها موقف الرفض، الذي لا يؤمن بشرعية التقاليد وأصالتها ومصداقيتها ويعتبرها عنصراً يعيق التقدم, وبالتالي يدعم هذا الموقف البدء من نقطة الصفر، وبناء على ذلك يضطر المجتمع إلى اللجوء إلى استيراد ما أمكن من الأفكار والتقنيات من الثقافات الأخرى لبناء المجتمع وتطويره (الهذلول, 1994, ص241).

غير أن كلا الموقفين، التقليدي والحديث، يتفقان على نقطة واحدة، ألا وهي رغبتهما في استخدام التقنية الحديثة من أجل التطور والنمو، مع الحفاظ على جوانب من الماضي باعتباره الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات، إلى جانب استخدام التقنيات الحديثة بشكل يلائم حاجات المجتمع وثقافته بما لا يسيء إلى الموروث الذي يعتنقه المجتمع، حيث يعتقد التقليديون أن التقنية ليست إلا مجموعة من المخترعات المادية تقوم على تأدية وظائف فنية ليس إلا، وبالتالي من الأفضل اتخاذ صفة الوسطية العقلانية بين الفريقين.

- **التقنية والتكنولوجيا:**

وفرت التقنية الحديثة العديد من الإمكانيات والخيارات المختلفة التي لا بد من استخدامها بطريقة صحيحة لتحقيق قدر كبير من الإفادة؛ فمن ناحية إيجابية أدى استخدام التقنيات الحديثة في مجال البناء من ناحية تقنيات وأدوات ومواد إلى المساهمة في فتح آفاق جديدة في عمليات البناء, ويظهر ذلك في وجود البنايات الشاهقة ذات الطبقات العالية. على الرغم من هذه الإيجابيات إلا أن عدم مراعاة الاحتياجات الإنسانية وثقافة المجتمع ومدى تقبل نسيج المدينة العمراني لهذا النوع من المباني،

ومدى علاقتها مع الفضاءات المحيطة، يساهم في خلق نوع من الإشكاليات العمرانية، وإحداث تحولات عمرانية أحدثت خللاً في توازن البيئة التقليدية للمدينة المحلية من خلال تغيير الطابع العام الذي يعطي ميزة للمدينة (شاهين, 2009, ص767).

- قضايا العمارة والتحضر:

يزيد عامل قضايا العمارة والتحضر من تعزيز استمرار وتوطيد نمو البيئة العمرانية المعاصرة، التي تتعلق بالعمارة والتحضر على المستوى الفكري والتطبيقي (الهذلول, 1994, ص243-244)، وبالتالي فإن التحولات تعبر عن تغيرات ضمن ما هو موجود من أجل إيجاد علاقات جديدة، وبالتالي فإن التحولات التي حصلت في المدينة العربية على سبيل المثال أدت إلى فقدان الوضوح نحو التوجه الحديث الذي تسعى إليه المدن، والذي ساهم في فقدان خصائص المدينة العربية التقليدية نظراً لوجود تحولات في تركيبة بنية المدينة خلال فترات زمنية مختلفة، وهنا لابد من الإشارة إلى آليات التحول، والتي تشمل:

1- القوى الخارجية:

- القوى السياسية: نلاحظ أن هذه القوى شكلت عاملا حساسا في تشكيل بنية المدينة, وكانت العامل المهيمن في المراحل التي مرت بها المدن وتوالي السلطات والقوى السياسية المتنوعة الأصول على حكم المدينة. ولكل من هذه القوى تأثيرها في تركيبها وبنيتها, منها ما هو إيجابي ساهم في إعمارها، ومنها ما هو سلبي ساهم في تخريبها.
- القوى التقنية: لقد كان لدخول التقنيات الحديثة في المدينة أثر واضح في تغيرها وفي كافة المراحل التي مرت بها؛ فدخول المركبة داخل المدينة غير الكثير من معالمها العمرانية وعلاقاتها الشكلية, كما أن دخول مواد البناء الجديدة ساهم في تغير تقنيات البناء، وبالتالي البنية العمرانية التي انعكست على المدينة عموما, فضلا عن متطلبات العيش المعاصرة.

2- القوى الداخلية: وهي قوى (اجتماعية-اقتصادية): فكل مجتمع له خصوصيته، وإن المجتمع المشكل في المرحلة الأولى ليس هو في المرحلة المعاصرة، حيث شهدت المدن تغيرات كثيرة في التقاليد، مما ينعكس على شكل المدينة ومكوناتها المادية والمعنوية (شاهين, 2009, ص 768).

5.1.2 التحولات العمرانية في بعض دول الوطن العربي كحالات دراسية:

1- الكويت:

تحولت البيئة العمرانية في الكويت في فترة زمنية قصيرة من بيئة عمرانية تقليدية (محلية-تراثية) تتمثل في مساكن ذات أفنية (أحواش) داخلية، مبنية من الأحجار البحرية والطين والأخشاب المستوردة من الهند وإفريقيا, محاطة بسور ذي بوابات مبني من الطين لحمايتها من الاعتداءات الخارجية إلى بيئة عمرانية حديثة مخططة، ومنفذة طبقا لأحدث نظريات تخطيط المدن. اشتمل المخطط الهيكلي الأول لمدينة الكويت على تصورات لتنفيذ (ضواحي) سكنية متكاملة, تتبع أحدث نظم تخطيط المجاورات السكنية العالمية المتبعة في القرن العشرين, بحيث تم إخلاء المدينة القديمة داخل السور وهدمها لإنشاء منطقة وسط حديثة للمدينة، تحتوي على مبانٍ عامة حكومية وإدارية، ومناطق ترفيهية وخدمات عامة، والاعتماد على السيارة كوسيلة نقل أساسية (محجوب, 2016, ص23).

3- عمان:

تعرضت عمان إلى ظهور مؤشرات حضرية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية أو عمرانية، وكانت عملية التحول في عمان سريعة ومضطردة، حيث كان هناك موجات هجرة قسرية في الأعوام (1948، 1991،1967, 2003)، استقرت معظمها في مناطق عمان الجديدة؛ فازداد الطلب على السكن، وانتشرت ظاهرة التوسع العمراني العمودي، بالإضافة إلى نشوء مراكز حضرية جديدة، وتحسن في الوضع الاقتصادي في المدن، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية ونشوء مراكز صناعية وتجارية وخدماتية حول المدن، فكل هذه العوامل ساهمت في استقطاب السكان من مختلف مناطق المملكة، وارتفاع معدلات النمو السكاني للمدن، وبالتالي كانت التحولات العمرانية في عمان متمثلة بالتزايد المذهل في نسبة المساكن والسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية؛ فتزايد نسبة السكان الحضر في عمان هي حقيقة تشترك فيها الدول النامية والوطن في التحضر، ولكن مع وجود اختلاف في أسباب النمو العمراني، حيث شكل عامل النمو السكاني دوراً كبيراً في كل منطقة، كما برز التحول الاقتصادي في عمان من حيث تدفق أعداد كبيرة من العاملين من البلدان المجاورة، وخاصة في الفترة 1975 – 1983، وذلك بسبب تحسن مستوى المعيشة في المدن، وتوفر الخدمات العامة، وإنشاء مشاريع الإسكان العديدة, وقد نتج عن توسع المدينة سكاناً ومكاناً بروز ظاهرة "الامتداد العمراني (غرايبة,2011).

4– **بيرزيت:**

تتميز فلسطين بالخصوصيّة في النسيج العمراني، خاصة أن المناطق التي يُسمح بالبناء فيها مناطق محدودة، لذلك تركز البناء في مناطق معينة، مما خلق مشاكل تخطيطيّة وتحديّات تصميمية، مثل: اكتظاظ المباني وارتفاعها، وعدم استقامة الشوارع. وفي هذا السياق، شهدت بلدة بيرزيت مجموعة من المؤثرات المختلفة, ارتبط بعضها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية (عبد الحميد, 2005, ص4–13), حيث تأثرت بقربها من مدينة رام الله, وما تبع ذلك من تحولات في القيمة المالية للأراضي, أدت كل هذه العوامل إلى إحداث تغيرات مختلفة على أنماط الحياة في بلدة بيرزيت, وانعكس ذلك على بنية البلدة الحيزية العمرانية وأنماطها المعمارية, مما أدى إلى نشوء تغيرات ديناميكية فيزيائية يمكن إجمالها بما يلي:

- تحول في البنية الوظيفية للبلدة.
- التغيرات الحيزية: التوسع العمراني واستعمالات الأراضي.
- ظهور أنماط معمارية وعمرانية جديدة.

وبذلك تمثل حالة بلدة بيرزيت مثالا صريحا على التحولات التي شهدتها المناطق الريفية الفلسطينية في العقد الأخير تحت تأثيرات سياسات الاستثمار الحر, و أدى قربها من رام الله إلى ظهور نماذج عمرانية ومعمارية سببت تحولات عميقة في البنية المكانية المتسمة بالطابع الريفي (الرفاعي, 2016, ص46–50), كما أدى إلى غياب وتغيير للحيز العام, الأمر الذي سيترك تداعيات على المستوى البنيوي الاجتماعي والفردي.

2.2 نظريات في التحولات العمرانية:

1–نظرية المجاورة السكنية:

تعتبر هذه النظرية البداية الحقيقية لمفهوم المجاورة السكنية بشكلها الحالي، والتي أخذت بالانتشار لاحقا وطبقت في العديد من المشاريع والمدن، وتطورت على مدى السنوات الماضية, وقد تطورت المبادئ الخاصة بها على يد العديد من المخططين مع الحفاظ على الفكرة الرئيسية لها، والتي تقوم على أساس حماية المجتمع من التفكك الاجتماعي.

قامت هذه النظرية على يد المخطط الأمريكي كلارنس بيري عام 1923م لتحقق المبدأ السابق، من خلال تجميع السكان في مناطق سكنية حول مجموعة من الخدمات على رأسها المدرسة الابتدائية، والتي توجد في مركزها ضمن مسافة مقبولة للسير,

وتهدف لتشجيع الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي بين السكان، وتقريب مكان العمل من مكان السكان (زعرب, 2015, ص44_45).

ويمكن تلخيص القواعد الست التي وضعها بيري لتخطيط المجاورة السكنية الأفضل كما يلي:

1. يجب ألا تخترق الشوارع الرئيسية المجاورة من الداخل، ولكنها يجب أن تحيط بها كحدود خاصة بها.
2. الشوارع الداخلية يجب أن تنتهي بنهايات مغلقة أو ميادين من أجل تحقيق حجم مرور هادئ وآمن يحافظ على البيئة السكنية الآمنة.
3. التعداد السكاني الخاص بالمجاورة يجب أن يتلاءم مع حجم المدرسة الابتدائية الموجودة.
4. مركز المجاورة يجب أن يتضمن مدرسة ابتدائية تقع ضمن مناطق خضراء عامة، بالإضافة إلى مباني الخدمات الأخرى التي يجب أن تتوافق مع حجم المجاورة وحدودها.
5. نصف قطر المجاورة السكنية يجب ألا يزيد عن نصف ميل، بحيث لا تتجاوز مسافة مشي الطالب للمدرسة هذه المسافة (زعرب, 2015, ص45؛ عياصرة, 2015, ص198-199).
6. مراكز التسوق توضع على حدود المجاورة أو على التقاطعات الرئيسية للشوارع.

5- نظرية المدينة عالية التمركز:

المدينة المقترحة عبارة عن مبنى كبير جدا يصل قطره إلى ميل, وهو عبارة عن مول مركزي، وتشغل المكاتب الأدوار الأولى من المبنى, والتي يصل عددها إلى حوالي 25 دور, يليها الأدوار التي تتواجد فيها المصانع، يليها الأدوار التي تشغلها المكاتب. ويخدم هذا المبنى الكبير وسائل مواصلات سريعة، يحيط بالمبنى مساحات شاسعة من الأراضي الخضراء والمباني الترفيهية والثقافية والمدارس، ومن ثم يحيط بالكل إسكانات ومساحات خضراء ومزارع من الطبيعة.

فكرة الإخوة جودمان هي عبارة عن حل لمركز حضاري معقد، مستخدمين في ذلك وسائل النقل الآلي أفقيا ورأسيا لتخدم هيكلا إنشائيا ضخما، وفكرة تخطيط هذا المركز الحضري عبارة عن بيئة مصممة على أساس أعلى درجات الكفاءة في الاستهلاك والإنتاج. من مزايا هذه النظرية أن المدينة لا تشغل حيزا كبيرا من مساحة الأرض, وبالتالي فإن وفرة المساحات الخضراء

للمدينة تعطي جوا صحيا، ومن عيوبها مثلا: ارتفاع التكلفة لبناء المركز الحضاري لهذه المدينة (عياصرة, 2015, ص231-233؛ المنشاوي, 2006، ص36-37).

6- نظرية المدينة الممتدة:

يعد فرانك لويد رايت واحدا من أشهر المعماريين الرائدين والأوائل في النصف الأول من القرن العشرين عبر تاريخ أمريكا, وابتكر مجموعة من الأفكار للتخطيط العمراني مجمعة تحت عنوان: مدينة برودايكر, وقدم فكرته هذه في كتابه المدينة المختفية عام 1932, حيث أعلن فيه نزعته المعادية للمدينة كعمران مركزي، مفسرا الحاجة إلى لا مركزية متشددة تدفع الناس للخروج من المدن الملوثة والمكتظة والعودة إلى سكن الطبيعة واستعادة العلاقة مع الريف, وظهر اهتمام رايت بالمدينة في سنوات الكساد العظيم كنتيجة لانهيار سوق الأسهم المالية عام 1929؛ إذ كانت أميركا تعيش واحدة من أسوا لحظات انهيارها الاقتصادي (الدليمي, 2002, ص64). تقوم الفكرة الأساسية للمدينة المقترحة على إلغاء المركزية في المدن التي تقتضي الاتجاه الرأسي للمباني العالية، ووجوب اللامركزية في المدن التي تقتضي الانتشار الأفقي، والحرص على الملكية الخاصة، وعدم إقامة المباني العالية إلا في أضيق الحدود، شريطة أن تكون متباعدة ومتفرقة عن بعضها. وكان التخطيط العام للمدينة المقترحة على مساحة أربعة أميال مربعة يتميز بوجود محورين رئيسين متعامدين تتفرع منهما على مسافات متباعدة شبكة أخرى من الطرق الرئيسية، تاركة بينهما مساحات واسعة خصصت لمختلف الاستخدامات التي تحتاجها المدينة, وخصصت مناطق لكل وظيفة في استعمالات الأرض, ومع ذلك تختلف المدينة المقترحة عن الضاحية؛ فهي ستكون مكتفية ذاتيا؛ تغطي مساحة واسعة، وتقدم وسائل الراحة للمدينة والفضاء المفتوح من الريف, بينما تتسم الضواحي بالفوضى أحيانا، في ظل التحام المنطقة الحضرية مع المنطقة الريفية البعيدة, كما لا يمكن أن توجد الضواحي دون وجود مدينة كبيرة توفر فرص العمل لمن هم في الضواحي (عياصرة, 2015, ص204-206). أما المدينة الممتدة فتوجد بشكل مستقل عن أي مدينة من المدن الكبرى، على الرغم من أنه قد يكون هناك عشرات المدن الممتدة تتجمع معا مقارنة مع فكرة منطقة المدينة الكبرى (المتروبوليتان).

3.2 المدن المقسمة:

تعرف المدن المقسمة على أنها تقسيم المدينة إلى اثنتين أو ثلاثة، يحمل كل منها طابعا إقليميا وسياسيا مختلفا عن الآخر، مما يساهم في تقسيم الكيان الجغرافي والسياسي إلى قسمين أو أكثر ضمن المستوى الإقليمي الواحد بما يضمه من موارد طبيعية وبشرية (Kliot,1999).

تساهم المدن المقسمة في تشكيل تقسيمات في مختلف نواحي الحياة التنموية: الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، والتي أحدثت إشكاليات في التحولات العمرانية والحضرية. ومن أبرز المدن العالمية التي شهدت تقسيمات: برلين في ألمانيا، وبلفاست في ايرلندا، ونيقوسيا في قبرص، وسراييفو في البوسنة والهرسك، ومن أبرز المدن العربية التي شهدت هذا النوع من التقسيمات: بيروت في لبنان، والقدس في فلسطين.

1.3.2 المدن المقسمة في العالم:

1- برلين:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قسمت برلين إلى أربعة قطاعات، وقع القطاع الشرقي من المدينة تحت سيطرة السوفييت، بينما خضع القطاع الجنوبي الغربي للمدينة لسيطرة الأمريكيين، في حين سيطرت بريطانيا على الجزء الغربي، وفرنسا على الجزء الشمالي الغربي للمدينة. وعندما تأسست الجمهورية الألمانية الديمقراطية في السابع من أكتوبر عام 1949م أصبحت برلين الشرقية عاصمة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وقامت الحكومة في حينها بنقل موقعها إلى النصف الشرقي للمدينة. وفي الثالث عشر من أغسطس عام 1961م، قررت الجمهورية الألمانية الديمقراطية تشييد سور حول المدينة لمنع المقيمين في المناطق الخاضعة لها من الانتقال إلى المناطق الألمانية الأخرى، وقد أطلق على ذلك السور تسمية "جدار برلين"، ومنذ ذلك الحين، أصبح مستحيلاً على المقيمين في برلين الشرقية زيارة أقربائهم أو أصدقائهم القاطنين في ألمانيا الغربية، وتعالت في حينها الكثير من الأصوات المناهضة لإنشاء الجدار. وهكذا أصبحت برلين مدينة مُقسمة إلى جزئين: جزء غربي يتبع ألمانيا الغربية وآخر شرقي يتبع ألمانيا الشرقية. وبقي الحال في برلين على هذا النحو إلى حين سقوط الجدار في عام1989، وإعادة توحيد البلاد عام 1990، وأصبحت برلين مجددا عاصمة جمهورية ألمانيا الاتحادية (Kliot ,1999) (Nasr,1996).

حصلت التغيرات في العمران من سنة 1862 إلى سنة 1994 في برلين في منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين, حيث أن تاريخ التخطيط العمراني في برلين مغطى بعدد من الخرائط التاريخية، بدءًا بما يسمى "خطة Hobrecht" لعام 1862، وبدأت بأول وثائق تخطيط مشتركة بعد إعادة توحيدها في عام 1990، وهي تُظهر الاستمرار في تطوير النسيج الحضري والتخطيط العمراني خلال هذه الفترة؛ فهي تغطي وثائق التخطيط العمراني في هذه المنطقة بأكملها في المدينة، وفي فترات زمنية مختلفة باستثناء ما يسمى "خطة Speer-Plan" لعام 1938؛ فقد كانت شاملة في نهجها وملزمة لإدارة المدينة. ويتم تقديم خطط استخدام الأراضي بشكل منفصل للشرق والغرب من المدينة خلال فترة ما بعد الحرب وبشكل مشترك، من أجل إظهار الاختلافات وأوجه التشابه. ويقومون بتقييم قاعدة المعلومات الخاصة بالخطط المختلفة (Brotz,2011).

2- نيقوسيا:

بعد الأحداث الدامية التي جرت في الجزيرة القبرصية خلال الستينات من القرن الماضي, تم تقسيم العاصمة إلى جزئين؛ حين لجأ القبارصة الأتراك إلى شمال الجزيرة, والقبارصة اليونانيون إلى غرب وجنوبي الجزيرة. وقد أدى حدوث انقلاب الجزيرة وضمها إلى اليونان في العام 1974 إلى اجتياحها من قبل الجيش التركي، مما ترك المدينة حتى الآن مقسومة، واعتبرها القبارصة الأتراك منذ ذلك الحين عاصمتهم, علما أن هذه الخطوة قد أقدمت عليها تركيا واعترفت بها بمفردها في الثالث من أبريل2008، وفي محاولة لإعادة توحيد الجزيرة, تم تحطيم جدار يقع في شارع ليدرا يفصل بين قسمي الجزيرة. وتعتبر نيقوسيا أكبر عاصمة في العالم مقسومة إلى جزئين (Yiftachel,2017؛Kliot,1999).

ومن أبرز خطط التطوير العمراني في نيقوسيا تلك التي بدأت في سنة 1979، وقد هدفت لتطوير وتخطيط مدينة نيقوسيا، وصيانتها والحفاظ على الأماكن التاريخية وتطويرها، وتعزيز جو من الثقة المتبادلة والاحترام بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، والحفاظ على التراث المعماري لمدينة نيقوسيا، وتتمثل أهدافه في الجمع بين أعضاء الطائفتين القبرصية اليونانية والتركية للعمل بشكل مشترك في إعداد وتنفيذ المشاريع المشتركة بين الطائفتين، لدعم إعادة تأهيل مدينة نيقوسيا والمحافظة على تراثها المعماري والثقافي، وكانت السياسات وأحكام الخطة الرئيسية لنيقوسيا هي لتوعية سكان نيقوسيا بقضايا الحفاظ وأهمية تراثهم المشترك، وتعبئتهم نحو هذه الأهداف، وتحسين البيئة المعيشية لسكان أحياء نيقوسيا, كما تشمل النتائج الرئيسية للخطة التعاون الوثيق بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، والتطوير المشترك والتنفيذ المتوازي لأنشطة إعادة التأهيل

ومشاريع تحسين البنية التحتية في المدينة التي تدعم الحفاظ على التراث المعماري والثقافي، وزيادة الوعي بشأن قيمة التراث المعماري، وتحفيز الترميم والتخطيط لرفع مستوى البيئة المعيشية في مناطق مختلفة من المدينة. حيث كان المستفيدون من المشروع هم سكان نيقوسيا وسكان قبرص, وقد تكون تعاون بين بلديات نيقوسيا وإدارة تخطيط المدن والإسكان، المسؤولة عن تنفيذ ومراجعة الخطة الرئيسية لنيقوسيا من المهندسين المعماريين ومخططي المدن والمهندسين المدنيين وعلماء الاجتماع، ويتم تمويل المشروع من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبشراكة الاتحاد الأوروبي لبرنامج المستقبل (Loannou,2016).

2.3.2 المدن المقسمة في فلسطين:

1- القدس:

في أوائل القرن التاسع عشر كانت القدس عبارة عن مدينة صغيرة تمتزج فيها الطوائف الدينية المختلفة من مسلمين ومسيحيين ويهود، وهذا الأمر أعطاها ميزة عن سائر المدن في الدولة العثمانية، لكن خلال فترة الانتداب البريطاني وبعد عام من صدور وعد بلفور عام 1917م، تم إصدار أول مخطط هيكلي للقدس، والذي ساهم في تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق، وهي: البلدة القديمة ومحيطها والتي اعتبرت منطقة محظورة البناء فيها، ومنطقة القدس الشرقية التي ضمت معظم التجمعات الفلسطينية والتي أصدر فيها قرار بمحدودية البناء فيها، والقدس الغربية التي ضمت الأحياء اليهودية كمنطقة تطوير وإنماء. وفي عام 1947 قامت سلطات الانتداب البريطاني بإعادة رسم حدود بلدية القدس لتضم أكبر عدد من المستوطنات اليهودية في القدس الغربية, فيما تركت منطقتا سلوان والطور الواقعتان في منطقة القدس الشرقية والمتاخمتان لأسوار المدينة خارج حدود البلدية, وذلك بقصد إحداث اضطراب في جيوديموغرافيا المدينة لصالح اليهود. وكنتيجة لحرب 1948, قسمت المدينة بفعل الأحكام الوضعية إلى: المنطقة الشرقية الواقعة تحت الإدارة الأردنية (1948-1967) (Kliot,1999)، وعزلت المنطقة الغربية لتقع تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي (1948-حتى الآن)، حيث شهدت المنطقة الغربية سياسات فرضت قرارات صارمة بهدف تفريغ السكان الفلسطينيين منها، وتزامنت مع القرار 181 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، والذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة لليهود وأخرى للعرب, على أن يتم تدويل مدينة القدس ومحيطها لتصبح ذات كيان مستقل تحت إشراف الأمم المتحدة (معهد الأبحاث التطبيقية-القدس(أريج), 2010, ص3).

بالتالي يمكن القول بأن فصل المدينة عن محيطها وامتدادها الحضري الذي يغذيها ويساهم في تنميتها وتطويرها، والعمل على تحديد اتجاهات الامتداد العمراني العربي ضمن مناطق محدودة ومحصورة ساهم في إحداث تغيرات على الواقع التاريخي الذي شهدته المدينة منذ القدم، وخاصة أن القدس لها ميزة خاصة، حيث شهدت تعاقب الحضارات في فن العمارة والبناء (خمايسة, 2007, ص4-18). إن ازدياد محاولات إسرائيل لتفريغ المدينة من سكانها الأصليين، وإحلال سكان غرباء طارئين مكانهم، وتهويد القدس وتغيير معالمها وتراثها، وتحريف تاريخها الأصيل، أدى إلى تغيير النسيج الحضري فيها، وإلى تغيير طابعها، من مدينة تطورت بشكل عضوي متكامل ومتجانس إلى مدينة تتعدد فيها نماذج التخطيط والبناء.

يمكن القول بأن الإجراءات المتمثلة في مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات وشق الطرق الالتفافية, وأيضاً السياسات التخطيطية التي مورست قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م والتي أعيد العمل بها كذلك بعد بدء انتفاضة الأقصى في عام 2000م من خلال مواصلة مصادرة الأراضي وبناء الجدار الفاصل, ساهمت في فرض التحديات والمعيقات، وجعل عملية التخطيط العمراني صعبة، خاصة في ظل محدودية الأراضي المتاحة للتطور والتوسع العمراني (عبد الحميد, 2009).

2- برطعة:

تعد برطعة من القرى الفلسطينية الواقعة في منطقة المثلث الشمالي، كانت القرية كيانا واحدا متجانسا قبل عام 1949، ولكن دخول الاحتلال الإسرائيلي إلى الأراضي الفلسطينية أحدث تغيرات على هذه القرية، وتحديداً في 4 نيسان عام 1949، وذلك بعد توقيع اتفاقية رودوس، والتي بموجبها تم تقسيم برطعة -القرية الصغيرة- إلى قسمين، وهما: القسم الشرقي التابع للأردن، والقسم الغربي التابع للسلطات الإسرائيلية، واستمر ذلك حتى عام 1967 م عندما قامت إسرائيل باحتلال الجزء الشرقي من القرية. وقد أدى تقسيم القرية بهذا الشكل إلى وجود اختلافات بين القسمين من جميع النواحي، حيث أحدث تغيرا في النسيج الحضري والعمراني، وتغيرا في الطابع العام للمنطقة من خلال تعدد نماذج التخطيط والبناء؛ فبرطعة التابعة للسلطة الفلسطينية أصبحت تواجه إشكاليات نتيجة وجود جدار الفصل العنصري، الذي يعرقل من الدخول إلى المناطق التابعة للسلطات الإسرائيلية، والتي تضم الجزء الغربي من القرية (بلدية برطعة, 2017). أدى هذا التقسيم إلى مجموعة من الإشكاليات العمرانية في المنطقة، والتي غيرت مشهدها الطبيعي والثقافي، حيث ترفض سلطات الاحتلال الموافقة على إصدار رخص البناء، كون

المنطقة مصنفة (C)، وبالتالي يواجه السكان مشكلة عدم التوسع العمراني، مما أدى إلى ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية عالية القيمة، وكمثيلاتها من القرى والبلدات الفلسطينية، نالت قرية برطعة الشرقية حصتها من المصادرات الإسرائيلية التي أودت بمئات الدونمات لصالح الأهداف الإسرائيلية المختلفة, والتي منها بناء الحواجز العسكرية الإسرائيلية على أراضي القرية، والتي قيدت حركة الفلسطينيين من وإلى القرية، بالإضافة إلى بناء المستوطنات الإسرائيلية وربطها ببعضها عن طريق الطرق الالتفافية الإسرائيلية التي أقيمت لهذا الغرض، وكانت على حساب الأراضي الفلسطينية في المنطقة، حيث أدى ذلك إلى تقلص مساحه الأراضي المتاحة للبناء؛ فظهرت الأبنية متعددة الطوابق، أي التوسع الرأسي، بدلا من التوسع الأفقي (معهد الابحاث التطبيقية–القدس, 2013).

3- قرية الغجر:

حتى حزيران 1967 م كانت القرية تخضع للإدارة السورية، وكان سكانها يحملون الجنسية السورية. وتعتبر المكانة السياسية لقرية الغجر وسكانها من أكثر المشاكل تعقيدا ضمن حالة التوتر السائدة بين كل من سوريا ولبنان وإسرائيل. وعندما تم رسم الحدود بين سوريا ولبنان وقعت القرية على الحدود ولم توضح السيادة عليها. حتى حرب 1967 تولت سوريا إدارة القرية ومنحت الجنسية السورية لسكانها, ويشار إلى أن 11 مزرعة من مزارع شبعا مع بعض المزارع الأخرى هي مزارع تابعة للقرية. وفي حرب 1967 احتلت إسرائيل منطقة الجولان من سوريا، ولكن الجيش الإسرائيلي لم يدخل قرية الغجر لاعتبارها لبنانية حسب الوثائق التي كانت في حوزته (Hassanain,2016).

حسب تعليمات الأمم المتحدة تعبر الحدود اللبنانية في مركز قرية الغجر، وتقسمها إلى قسمين. بين 2000- 2006 سيطرت قوات حزب الله اللبنانية على القسم الشمالي من القرية بينما سيطرت إسرائيل على القسم الجنوبي (مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 2006). والقرية محاطة بسياج أمني من جميع الجهات، وليس فيه سوى بوابه واحدة من الجهة الشرقية، والبيوت جمعيها هي وحدات سكنية مؤلفة من طابقين أو ثلاثة، ويرجع ذلك لضيق مساحة القرية والاحتياجات السكنية، حيث أن السلطات حظرت تجاوز الأسلاك الشائكة التي تحيط بالقرية من جميع جهاتها. مما اضطر السكان للسكن في هذه الطوابق رغم ما يترتب على ذلك من مصاعب حياتية. وعملت إسرائيل على قضم مساحات شاسعة من أرض القرية إضافةً إلى الأرض التي بقيت خارج الشريط الذي وضعه الجيش الإسرائيلي عام 1968. أثر ذلك على حركة البناء، لعدم وجود المساحات، بالإضافة إلى إصدار

رخص البناء، ونظرا لسيطرة إسرائيل على الجانب الجنوبي من القرية، انحسر التوسع العمراني على الجانب الشمالي (عرب48, 2010).

4.2 التخطيط الحيزي وعلاقته بالقوة:

يعد التخطيط الحيزي فاعلاً بيد السلطة أو الجهة المخططة لتحديد استخدام الأراضي، وضبط استعمالها في حيز الدولة أو الإقليم أو المدينة. ويكون استخدام الأراضي اعتمادا على سياسات الجهة المخططة, والتي تكون أهدافها من خلال التخطيط ورغبات السكان وطموحاتهم. كذلك يضع التخطيط الحيزي السياسات التنموية وكيفية تحقيقها لتأمين التطوير وتلبية حاجات السكان على المدى القصير والبعيد. وهذه النظرة الإيجابية للتخطيط الحيزي تنطلق من مفاهيم أخلاقية وعقلانية ومنطقية تسعى لترشيد استخدام الأراضي, وتحقق آلية العدالة والمساواة في توزيع الموارد بين المشاركين في استخدام الحيز, ولكن في حالة الصراع بشأن الحيز المكاني, فإن التخطيط يستخدم كأداة بيد الطرف الذي يملك القوة من أجل فرضه على الطرف الضعيف، وفي هذه الحالة يوجد نوعان من التخطيط: تخطيط الضبط المكاني، وآخر توجيهي إرشادي, أي الذي تم تصديقه وإقراره بحسب قانون التخطيط والبناء المعمول به, ويستخدم في سبيل تأمين الضبط المكاني, ويكون مجندا لإحداث فوارق وتفاوت بين الأطراف المتصارعة والمتنافسة فيما يتعلق بالحيز. أما التخطيط التوجيهي الإرشادي فيستعمل لتطوير شامل أو جزئي, وفي حالات كثيرة يستخدم كوضع أساس لتخطيط الضبط المكاني، وقد استخدمته الحركة الصهيونية منذ نشأتها؛ فحددت رؤية لإقامة دولة يهودية في فلسطين كعناصر للقوة الفيزيائية، مثل: العتاد والأموال والعلم وشبكة العلاقات، واختلقت رواية أخلاقية مدعومة ومنظمة للقوة الفيزيائية. أما التكامل بين القوة الفيزيائية التي تساعد على الهيمنة والسيطرة على الفرد والجماعة وبين القوة الأخلاقية فنجده مترجما في الفكر التخطيطي الحيزي الإسرائيلي بشكل عام, وفي القدس بشكل خاص, وهو ما يضع هذا الفكر في واقع يحتاج إلى فهمه والكشف عن كيفية استخدام القوة من أجل السيطرة والهيمنة على الحيز (خمايسي, 2007, ص1−2).

5.2 العمران الحديث New Urbanism:

ظهر مفهوم العمران الحديث أو ما يعرف بالتحضر الجديد في الربع الأخير من القرن العشرين، كرد فعل على التمدد, ويكمن هدفه الأساسي في خلق المباني والمجاورات (الضواحي) والعديد من المناطق، من أجل جودة الحياة للسكان، والمحافظة على

البيئة الطبيعية المحيطة من خلال تخفيف الازدحام المروري, وزيادة فرص الحصول على مساكن اقتصادية ملائمة، والتحكم بالنمو العمراني، بالإضافة إلى الحفاظ على المباني الأثرية، وتوفير شوارع آمنة ومباني خضراء (El Ariane,2012).

- المبادئ الخاصة بحركة العمران الحديث:

تشمل مبادئ حركة العمران الجديد المستويات التخطيطية المختلفة، بداية من الإقليم والمدن، ومن ثم المجاورات والأحياء، وأخيرا المجموعات السكنية والمباني, وتتمثل المبادئ ذات العلاقة بالمجاورات (الضواحي) السكنية فيما يلي:

- تشجيع استعمالات الأراضي المختلطة سواء في المساكن المتنوعة، مثلا فيلا أو شقة أو بيت مستقل أو الخدمات المختلفة أو المباني التي تجمع بين أكثر من استخدام واحد فيما يعرف ب Compact Building.
- تشجيع حركة المشاة، وتوفير وسائل نقل صديقة للبيئة يفضل ألا يزيد نصف قطرها عن 400م.
- توفير مباني وساحات عامة تمنح المباني السكنية هويتها وشكلها المميز.
- زيادة الكثافة وتحقيق الاستغلال الأمثل للأرض.
- توفير عدة نماذج للإسكان حسب مستويات الدخل لتشجيع التفاعل اليومي.
- استخدام شبكة شوارع تشجع المشي، وتقلل من حركة السيارات، وتحافظ على الطاقة، وتقلل من الازدحام المروري.
- جودة التصميم المعماري والعمراني الذي ينبع من البيئة المحلية ويلائم طبوغرافية المنطقة وجوها وتاريخها.
- استخدام مباني صديقة للبيئة تستخدم طرق طبيعية في تهوية وتبريد المباني، وتوفر لساكنيها الجو المناسب.
- توفير بيئة آمنة للسكان.
- الحفاظ على المناطق الأثرية.
- التدرج الهرمي في شبكة الشوارع بدءا من الشوارع الداخلية بين المساكن إلى الشوارع الرئيسية في المجاورة (زعرب, 2015, ص62-64).

6.2 الحركة العمرانية في مدينة الخليل تحت الاحتلال الإسرائيلي:

1- مرحلة الاحتلال الإسرائيلي ما بين (1967-199م):

بعد نكسة عام 1967م دخل اليهود إلى مدينة الخليل، ومنذ البداية استخدم الاحتلال الإسرائيلي القوة, وأقام عددا من الأحزمة الاستعمارية استكمالا لفكرة الخليل العليا التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية عام 1968م, حيث أقام مستعمرة كريات أربع على موقع استراتيجي في المدينة, وقاموا باحتلال قلب المدينة, وإقامة الحي اليهودي ومدرسة دينية, بالإضافة إلى احتلال مبنى الدبويا, وإقامة مركزين صناعيين. ومع بداية قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أثر توقيع اتفاق طابا على مدينة الخليل، حيث قسمت المدينة بموجب الاتفاق إلى منطقتين: H1 وتبلغ مساحتها 21,1247 دونما، أي ما يقارب 80% من مساحة المدينة وهي تابعة للسلطة الفلسطينية إداريا وأمنيا, وH2 وتبلغ مساحتها 4,6147 دونما، وهو ما يقارب 20% من مساحة الحدود البلدية لمدينة الخليل, حيث تحتفظ الحكومة الإسرائيلية بالسيطرة على هذه المنطقة (H2)، والتي تضم جميع البؤر الاستيطانية بالإضافة إلى البلدة القديمة, وتكون تابعة أمنيا وإدرايا لقوات الاحتلال, وبناء على ذلك أحيطت المدينة بالمستعمرات، حيث كريات أربع وخارصينا من الشرق, ومستعمرتا حجاي وهار مانوح من الجنوب, وبذلك طوقت المستعمرات الإسرائيلية مدينة الخليل، وكان لها أثر كبير وواضح على عملية البناء والتوسع؛ فقد توقف البناء في الجهة الشرقية حيث مستعمرتي كريات أربع وخارصينا, بالإضافة إلى المستعمرات الإسرائيلية في الجهة الجنوبية، التي حدت من التوسع العمراني للمدينة في هذا الاتجاه, وبقي متنفس التوسع العمراني للمدينة في الجهة الغربية والجهة الشمالية جزئياً (الصوالحة, 2016, ص64), وتراجعت حدودها من جهة الشرق، وفي المقابل توسعت المستعمرات باستمرار على حساب الأراضي الزراعية الفلسطينية.

2- مرحلة السلطة الفلسطينية (1994- حتى الآن):

شهدت منطقة الدراسة توسعا عمرانيا ملحوظا في الفترة التي تلت قدوم السلطة الفلسطينية, وساهم قيام السلطة في تشجيع الاستثمار في المدينة, وقد أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعدادا عاما للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997م, حيث بلغ عدد المباني في مدينة الخليل (14,494) مبنى, وكان توسع المدينة يتركز باتجاه الغرب والجنوب بشكل أساسي، حيث أن وجود مستعمرتي كريات أربع وخارصينا حدتا من توسع المدينة في المنطقة الشرقية, كما اتصلت مدينة الخليل من الشمال بمدينة حلحول، وبالتالي توقف التوسع باتجاه الشمال (حرب, 2017). وبحسب بلدية الخليل فقد قدرت مساحة المدينة

في عام 2006م بحوالي(42552) دونما, وساد نمط البناء العمودي على حساب البناء الأفقي في المدينة، وذلك نتيجة قلة الأراضي الصالحة للبناء، وارتفاع أسعار الأراضي بشكل كبير, الأمر الذي دفع المواطنين, بمساعدة التطور التكنولوجي, لاستغلال الأراضي بالشكل الأمثل, أما في عام 2007م فقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء التعداد الثاني للسكان والمساكن والمنشآت، حيث بلغ عدد المباني في المدينة حوالي (17593) مبنى, وقدرت المساحة الإجمالية لمدينة الخليل عام 2011م بحوالي (53098) دونما (مركز الإحصاء الفلسطيني, 2007–2016).

7.2 المحددات التي وضعتها سلطات الاحتلال في اتفاقية أوسلو2 (اتفاقية طابا) في الضفة:

أنشئت المنطقة (ج) بموجب اتفاقية أوسلو2، الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1995، وبموجب الاتفاقيات جرى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: (أ)، (ب)، (ج) لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، تنتهي بقيام دولة فلسطينية تشمل المناطق الثلاث، ورغم مرور عشرين عاما على توقيع اتفاقيات أوسلو، لم تلتزم إسرائيل بها، وسيطرت على معظم أراضي الضفة الغربية؛ ففي الوقت الحالي تخضع المنطقة (أ) فقط، والتي تشمل 18% من مساحة الضفة الغربية، للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية (أي كل من السيطرة الأمنية والإدارية)، أما المنطقة (ب)، والتي تشمل 21% من الضفة الغربية فهي تحت السيطرة الإدارية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية–الفلسطينية المشتركة (القيق, 2010, ص72–91)، أما61% من المساحة الكلية للضفة الغربية الموجودة في المنطقة (ج) فما تزال تخضع للسيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة، وهذا يشمل السيطرة على قطاعات الخدمات، مثل التعليم والصحة، وكذلك السيطرة على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية والبناء والتنمية، وفي حقيقة الأمر، لا تزال الضفة الغربية بأكملها أراضٍ محتلة, وما زالت إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الكاملة على البناء والتخطيط في المنطقة (ج)، وقد خصصت 70% منها (نحو44% من كامل الضفة الغربية) كمناطق للمستوطنات، ومناطق تدريب عسكري، أو محميات طبيعية، وبالتالي فهي مناطق محظورة على الفلسطينيين. كما يقوض نظام التخطيط الإسرائيلي سلسلة الحماية الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان؛ فقد ذكر تقرير أعده اتحاد وكالات التنمية الدولية أن نحو 30 منشأة ممولة أوروبيا هدمت خلال عام 2012، كما أن عشرات أخرى، بما في ذلك خيام، وصهاريج مياه، وحظائر حيوانات، تواجه خطر الهدم. لم تتنكر حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة للانسحاب مما تبقى من الضفة الغربية وفقاً لاتفاقيات أوسلو فحسب، ولكنها استمرت في بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية إلى حد كبير في المنطقة (ج)، واستناداً إلى تقارير العديد من المنظمات الدولية (على سبيل المثال: برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة)

فمن بين الجوانب الأكثر ضرراً لاستمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للمنطقة (ج) هي القيود على التنقل، والجدار، وهدم المنازل، والحظر على البناء، والسيطرة على موارد المياه والكهرباء، ومصادرة الأراضي دعماً لتوسعة الاستيطان الإسرائيلي في المنطقة (ج). وتعد هذه الممارسات، إضافة إلى هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في المنطقة (ج) انتهاكا لجوهر القانون الإنساني الدولي (سعادة, 2014, ص54-55).

8.2 أساليب تفريغ البلدة القديمة في الخليل من سكانها الفلسطينيين:

إن السياسات الإسرائيلية التي تفرض على الفلسطينيين تؤدي إلى تضييق الخناق على السكان؛ ففي الخليل تمارس السلطات الإسرائيلية سياسة إغلاق المحال في البلدة القديمة، والتي قدرت بحوالي 1000 محل تجاري، وكذلك أغلقت العديد من المساجد، منها: مسجد السنية في منطقة الحسبة القديمة، ومسجد الأربعين في تل الرميدة، ومسجد الأقطاب في منطقة الحسبة القديمة، ومسجد الحرم الإبراهيمي الذي يشهد اغلاقات متكررة. بالإضافة إلى إغلاق العديد من المدارس بشكل كامل، مثل: مدرسة جبل جوهر، ومدرسة أسامة، ومدرسة المعارف. كما ويتم إغلاق مدراس قرطبة, والإبراهيمية, وشجرة الدر, ومدرسة طارق بن زياد, ومدرسة عبد الخالق يغمور, والمحمدية, والجزائر, وخديجة بنت خويلد، بشكل متكرر (وزارة الشؤون المدنية, 2002). ويضاف إلى كم هائل من الإغلاقات وعمليات التضييق التي فرضها الاحتلال تحويل العديد من الأحياء إلى مناطق معزولة تماما، لا يسمح سوى لأصحاب المنازل بدخولها. وتم إغلاق متحف الآثار، ومكاتب لجنة إعمار البلدة القديمة في الخليل، وإغلاق كامل المداخل المؤدية للبلدة القديمة بالمربعات الإسمنتية والبوابات الحديدية لتضييق الخناق على السكان الفلسطينيين. وتم فرض نظام حظر التجول على الفلسطينيين منذ عامين، وكان لا يرفع إلا في فترات قصيرة ليتزود السكان الفلسطينيون بالمواد الغذائية، مع إبقاء المحلات في البلدة القديمة خلال رفع حظر التجول مغلقة، لتوجيه السكان للتزود بالمواد الغذائية من خارج البلدة القديمة. ويوجد في البلدة القديمة من الخليل العديد من نقاط المراقبة والتفتيش العسكرية على مفارق الطرق التي يسلكها المستوطنون، أو على أسطح المنازل التي تطل على النقاط الاستعمارية في وسط الخليل. وتقوم الحكومة الإسرائيلية بعمل إحصاء بين فترة وأخرى بغرض معرفة عدد السكان الذين تركوا البلدة القديمة، ومعرفة عدد الذين يتحدون سياسة الطرد ويبقون في منازلهم. ومن ضمن السياسة الإسرائيلية في التهجير صدور أوامر عسكرية تمنع الفلسطينيين ولجنة الإعمار في مدينة الخليل من البناء والترميم للمنازل في البلدة القديمة، والتي يفوق عمر بعضها مئات السنين, حيث تنص

الأوامر العسكرية على منع السكن فيها، لقربها من المناطق الاستعمارية لتشكل رصيدا لليهود في المستقبل (سليمية, 2006, ص99–100)، كما يمنع الفلسطينون من البناء قرب الشوارع التي يسلكها الإسرائيليون.

9.2 القيود المفروضة على السكن، وأساليب مواجهة التغول الصهيوني في مدينة الخليل:

أدت السياسات الإسرائيلية المفروضة على مدينة الخليل إلى خلق إشكالات في السكن، من خلال الاكتظاظ وخطر هدم المنازل, والصعوبة في دفع الإيجار، والاستياء من خدمات البلدية. وبالعموم يمكن تصنيف الأساليب الرئيسية لمواجهة القيود المفروضة على السكن إلى مجموعتين:

- بناء ملاحق للمنزل أو منازل جديدة
- مجموعة أساليب للتخفيف والتحمل

بناء ملاحق للمنزل أو منازل جديدة: عندما تكبر العائلات الفلسطينية وتواجه مشاكل القيود المفروضة على السكن، فإن ردة الفعل الأولى الطبيعية تتمثل في محاولة بناء طوابق جديدة أو مرفقات للمنازل القائمة، أو بناء منزل جديد تبعاً للظروف والقدرات الاقتصادية. لكن ذلك ينطوي على طلب تصريح تصدره السلطات الإسرائيلية، وهو باهظ التكلفة بالنسبة للسكان ذوي الدخل المنخفض. كما يستلزم ذلك التعامل مع نظام إداري إسرائيلي يجعل من الصعب التنبؤ بالإطار الزمني للعملية، كما أنه من غير المرجح منح تصاريح للسكان الفلسطينيين، الأمر الذي يضع السكان الفلسطينيين في وضع صعب, لذلك تتمثل إحدى أساليب المواجهة الأكثر تكراراً بالقيام بالبناء من دون انتظار الحصول على تصريح، حيث أساليب التخفيف والتحمل، إذ لا يوجد خيار لدى أولئك الناس إلا اللجوء إلى البناء "غير القانوني" أو الانتقال إلى مناطق أخرى من الضفة الغربية للعثور على مساكن بأسعار معقولة وتجنب الضغط بدلا من الاستمرار في العيش في منازل مكتظة، في حين يواجه بعضهم خطر الهدم، بالإضافة إلى خدمات بلدية غير ملائمة. وتظهر هذه المجموعة عددا كبيرا من أساليب المواجهة المختلفة، و هي غير متجانسة، وتعالج جوانب وزوايا مختلفة من مشاكل القيود المفروضة على السكن، ولكن تجمعها سمة واحدة مشتركة، حيث أن نطاق التخفيف من حدتها محدود جدا مقارنة بحجم المشاكل التي يتم مواجهتها، ولا تعالج أي منها بشكل مرضٍ المشاكل ذات الصلة (سعادة, 2014, ص41–45).

10.2 الدراسات السابقة:

(عبد الحميد, 2009): <u>التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.</u>

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على عملية التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية، من حيث مراحل تطورها, وإدارة مؤسساتها, وسياسات وآليات التعامل مع الحالة الفلسطينية، خاصة على المستوى المحلي, كذلك تتناول الدراسة الحديث عن أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها عملية التخطيط، وحاولت الدراسة اقتراح بعض الحلول للتغلب على المعوقات ومواجهة التحديات المفروضة. ترتكز هذه الدراسة في منهجيتها على الأسلوب التاريخي، من خلال مراجعة الدراسات والأبحاث, وتم التوصل إلى أن الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في مصادرة الأراضي، وبناء المستعمرات، وشق الطرق الالتفافية، وأيضا السياسات التخطيطية الاحتلالية التي مورست قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994, والتي أعيدت ممارستها كذلك بعد بدء انتفاضة الأقصى في عام 2000 من خلال مواصلة مصادرة الأراضي وبناء الجدار الفاصل, ساهمت في فرض التحديات والمعيقات، وجعل التخطيط العمراني عملية صعبة, خصوصا في ظل محدودية الأراضي المتاحة للتطور والتوسع العمراني. ومن سلبيات الدراسة عدم استخدام التقنيات الحديثة، مثل: الاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية لإنتاج الخرائط وتحليلها، اذ اعتمدت الدراسة على خرائط من مصادر أخرى وليست من عمل الباحث.

(خمايسي, 2007): <u>أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها.</u>

تناولت هذه الدراسة الاستراتجيات وسياسات التخطيط التي تنتهجها إسرائيل لتأمين السيطرة اليهودية والهيمنة الإسرائيلية على القدس, انطلاقا من مفاهيم وأساليب عسكرية يتم استخدامها في التخطيط المدني. ويرى الكاتب أن هذه الاستراتيجيات والسياسات تؤدي إلى تعاظم الوجود الاستيطاني حول القدس, وتهدد إمكانيه قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس العربية, وإلى حرمان العرب الفلسطينيين من حقهم في المدينة, ومن أهم نتائج الدراسة استخدام التخطيط والبناء كأداة رقابة وضبط حيزي من خلال عدم منح رخص للبناء, وتقديم لوائح اتهام للذين شيدوا منازلهم بدون تراخيص, وفرض الغرامات الباهظة عليهم. وعلى الرغم من أن عملية منح رخص البناء عملية إدراية تخطيطية سهلة, فإن السلطة تستغل حالة عدم الحصول على رخصة بناء لممارسة سياسة الضبط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لقد أهمل الباحث الجانب التقني، من خلال غياب استخدام نظم المعلومات الجغرافية من أجل إنتاج خرائط تحديد سياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها.

(صلاح, 2006): خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لمدينة نابلس".

هدفت الدراسة إلى تحليل خصائص التحضر وعلاقتها بعملية التطور العمراني والنمو الاقتصادي في المدينة، من خلال استخدام المنهج التاريخي, كما وتم استخدام المنهج التحليلي والكمي، حيث تم تصميم استبانة، وتم تحديد أفراد العينة، ومن ثم معالجتها إحصائيا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود تباين بنسب مختلفة بين الأحياء في منطقة الدراسة من حيث التحضر والتطور العمراني والنمو الاقتصادي, ووجود اختلاف في المستويات التعليمية بين الأحياء المختلفة، واستخدمت الدراسة جداول وإحصائيات وأشكال بيانية للتوضيح, ولكن لم يتم استخدام التقنيات الحديثة، مثل: الاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية لإنتاج خرائط وتحليلها، إذ اعتمدت الدراسة على خرائط من مصادر أخرى وليس من عمل الباحث. وتتقاطع هذه الدراسة مع البحث المنفذ، من حيث التشابه في جوانب الإشكالات في التحولات العمرانية التي تشهدها منطقة الدراسة.

(القطب, 1982): نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية.

تناقش هذه الدراسة تحليل القضايا الرئيسية للنمو الحضري، وتركز على خصائص الاتجاهات الحضرية المعاصرة، وإبراز أهم المعالم الرئيسية الاستراتيجية للتحضر في العقدين القادمين على نطاق الوطن العربي، نظرا لأن العملية الحضرية في أي إقليم ترتبط بتغيرات عالمية، سواء كانت اقتصادية أم سياسية. ومن أهم استنتاجات البحث أن دراسة التحضر وتحليل أبعاده وخصائصه وعلاقته بالأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة أمر هام في رسم استراتيجية, سواء على الصعيد العربي أم على الصعيد الإقليمي, كما أن دراسة التشريعات الخاصة بالملكية واستخدام الأرض والاستثمارات الدولية والمحلية تلقي مزيدا من الضوء على رسم استراتيجية متكاملة, وقد تميزت الدراسة بمحاولتها تسليط الضوء على أهم استراتيجيات التحضر المتسارع في البلاد العربية، مما يساعد المختصين وأصحاب القرار على وضع الخطط والسياسات التنموية لتوجيه النمو الحضري في المنطقة مستقبلا. ومن نقاط ضعف هذه الدراسة وضع استراتجيات التحضر لجميع البلاد العربية بدون الأخذ بعين الاعتبار الخصائص والمميزات الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة على حِدَة، أي تناول منطقة جغرافية واسعة، وبذلك فإن النتائج لن تساعد في الحصول على نتائج مضمونه ودقيقة وموضوعية تحقق الهدف من الدراسة بطرق متعمقة.

(دودين, 2004): اتجاهات التطور العمراني لمدينة دورا في ضوء العلاقة الإقليمية بالتجمعات المحيطة.

تناولت الدراسة اتجاهات التطور العمراني في مدينة دورا الواقعة في محافظة الخليل، فالهدف من هذه الدراسة تمحور حول دراسة الإمكانيات القائمة من أجل تطوير الإقليم الأنسب ضمن الظروف التي تشهدها المدينة, من أجل المساهمة في وضع الحلول الملائمة للمشاكل القائمة، والعمل على توفير الاحتياجات السكانية المختلفة داخل الإقليم. تكمن نقاط الضعف في أنه أهمل الجانب التقني المتمثل في الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية من أجل تحديد اتجاهات التطور العمراني لمنطقة الدراسة.

(الدجاني, 2009): الاتجاهات المستقبلية الفضلى لتوسع مدينة دمشق بمساعدة تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

هدف هذا البحث إلى تحديد الاتجاهات المستقبلية للتوسع العمراني لمدينة دمشق من خلال متابعة النمو العمراني للمدينة خلال فترات زمنية مختلفة, وذلك في إطار تحقيق منظومة التنمية العمرانية المتواصلة, وتوفير الراحة والأمان والمستوى المعيشي والحضاري للإنسان وحيزه المكاني. أجريت الدراسة بمساعدة تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، حيث تم تمثيل الواقع العمراني لمدينة دمشق بقواعد بيانات جغرافية وخرائط أساس رقمية، والتعامل مع المعلومات المتعلقة بالدراسات الإحصائية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية, وبما يدعم التخطيط العمراني، ويوفر الوقت والجهد في إنجاز الخطط التنموية بمعدلات أسرع وبجودة عالية، وبما يقلل من الهدر في الموارد والطاقات. وقد مكنت نظم المعلومات الجغرافية (GIS) من إيجاد أكثر من اقتراح للتوسع العمراني لمدينة دمشق, وساعدت في اختيار الحل الأمثل وفق المحددات والقيود الهندسية والتنظيمية. وتلتقي هذه الدراسة مع هذا البحث من خلال حاجة منطقة الدراسة لتوقع الاتجاهات المستقبلية لتوسع مدينة الخليل القادرة على مواجهة التحديات التي تعاني منها المدينة.

(الزبيدي, 2017): أثر التحولات العمرانية الحديثة على المشهد الحضري لمراكز المدن التاريخية، دراسة عمرانية للمركز التاريخي لمدينة النجف الأشرف.

يهدف هذا البحث إلى توضيح أثر التحولات في واقع المشهد الحضري وأهمية استيعاب تلك التحولات في خلق صورة مستقبلية حضارية لمركز مدينة النجف الأشرف التاريخي, وقد توصل البحث إلى غياب الوحدة النظامية التي تجمع تركيب المشهد الحضري البانورامي، بسبب عدم ترابط الأبنية العالية، وغياب المفهوم الحقيقي للتجديد الحضري ضمن كامل السياق العام,

الأمر الذي يمكن أن يضعف المركز ويهدد القيمة التاريخية والحضرية لتلك المراكز. ومنها يذهب البحث إلى ضرورة دعم التراث المعنوي والمادي، وإضافة فعاليات وظيفية تراعي التحولات العمرانية، وتدعم مستقبل المركز التاريخي ضمن خطط قائمة على مفاهيم الاستدامة الاجتماعية، وتفعيل الجانب البيئي والاقتصادي للبيئة العمرانية. وتتقاطع هذه الدراسة مع البحث المنفذ، من حيث التشابه في كثير من التحولات العمرانية المتواجدة في منطقة الدراسة من خلال استخدام الاستبيان على عينة قصدية من الخبراء، وعددهم (40) خبيرا من العاملين في مجال العمارة والتصميم الحضري. إلا أنها افتقرت لمناهج التحليل الحيزي من خلال استخدام التقنيات الحديثة لتوضيح التحولات الحضرية الحاصلة في المدن التاريخية.

(سليمية, 2006): المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة الخليل.

لقد تم العمل من خلال هذه الدراسة على تحليل وتقييم الواقع الحالي للتجمعات السكانية الفلسطينية في محافظة الخليل في ظل وجود المستعمرات الإسرائيلية, وتم البحث في موضوع الطرق الالتفافية التي أقيمت حول المدن الفلسطينية، بحجة تسهيل تنقل المستوطنين, وكذلك موضوع جدار الفصل العنصري في المحافظة, كونهما يشكلان عاملا داعما لأهداف الاستيطان الإسرائيلي وانعكاساته السلبية على العمران الفلسطيني. وأشارت الدراسة إلى أن استمرار وجود الاحتلال وبقاء المستعمرات من شأنهما أن يفاقما المشاكل العمرانية، ويدمرا النمو الحضري الفلسطيني، ويعرقلا محاولات النهوض بالتجمعات السكانية الفلسطينية, ويمنعا الفلسطينيين من ممارسة حقهم المشروع في نمو حضري وعمراني كباقي شعوب العالم, وكذلك فإن المستعمرات الإسرائيلية تجعل المناطق الفلسطينية في عزلة, وتفصلها بعضها عن بعض, وتعمل على إيجاد تواصل بين المستعمرات عبر الطرق الالتفافية. وبنيت الدراسة على مجموعة من المناهج الوصفية والتحليلية التي ساعدت في الوصول لمجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها: ضرورة وضع خطط إقليمية شاملة لمواجهة الاستيطان, وكذلك تنظيم وتوجيه التطور العمراني المستقبلي للتجمعات السكانية الفلسطينية في المحافظة من خلال الدراسات المفصلة لذلك.

(الرجال, 2014): الهوية العمرانية في زمن الاحتلال: دراسة في مدينة القدس.

تشهد مدينة القدس المحتلة مجموعة من التحولات الناتجة عن كونها تحت الاحتلال، والتي أثرت على الهوية العمرانية للمدينة من عدة نواح، حيث تسجل هذه الدراسة مظاهر التغيير في كل من: بنيوية المدينة: التغير في النسق والنسيج والنمط العمراني المميز للمدينة، وتشكيل الأرض وعلاقته بالبيئة المبنية، وعزل المدينة عن محيطها الطبيعي، وتوظيف التخطيط الحضري في

خدمة الأمن القومي لدولة الاحتلال. كما بحثت الدراسة في الأنماط السلوكية والاجتماعية في المدينة، أي التغير في الأنماط السلوكية والاجتماعية التي كانت المدينة قادرة على توليدها أو استيعابها، وخلق واقع جيوسياسي وديموغرافي جديد فيها، والمعاني الروحية والرمزية المرتبطة بالمدينة، والمحاولات المتعددة لإيجاد معانٍ رمزية مستحدثة في المدينة وتجييرها للوجود اليهودي، وإنكار المعاني الرمزية الموروثة والذاكرة التاريخية المسيحية والإسلامية للمكان. تعتمد الدراسة منهجية "البناء/ التركيب الكلي" في تحديد وتحليل التحولات العمرانية في مدينة القدس، وفي تحليل المظاهر المصاحبة لها، والانطباعات المتولدة تجاهها، وفي تحديد أثرها على الهوية العمرانية للمدينة، حيث تم اعتماد هذه المنهجية كونها تتناسب مع صعوبة استيعاب الموقف الجماعي بتعقيداته وتناقضاته في ظل الظروف التي تعيشها المدينة تحت الاحتلال. تبين الدراسة مدى تأثير الاحتلال ودوره في دعم وتشجيع مظاهر التغيير السابقة، والتي لا يمكن بحال من الأحوال نسبتها إلى أسباب النمو الحضري الطبيعية، وتستعرض السيناريوهات المختلفة المطروحة لمستقبل مدينة القدس، وتقدم توصيات عملية مرتبطة بالمحافظة على الهوية العمرانية للمدينة.

(Kliot, 1999): <u>Case studies of conflict and territorial organization in divided cities</u>.

هدفت هذه الدراسة إلى وصف وتحليل وعمل مقارنات للعوامل التي ساهمت في تشكيل المدن المقسمة، حيث توصلت الدراسة إلى أن تقسيم المدن المقسمة يخلق تأثيرا واضحا على تخطيطها وإدارتها ككيان وأحد. كما تناولت الدراسة مفهوم الجغرافية السياسية من ناحية هيكلية وعملية، من خلال تحليل الهيكل الوظيفي للعناصر المختلفة، كالحدود أو العواصم أو المناطق الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، بحيث يرتبط الهيكل بمكونات التقسيم في المدن. كما اهتمت هذه الدراسة بالتركيز على موضوع النفاذية أو عدم النفاذية لهذه الانقسامات، ومدى تأثيرها على تعاون وتنسيق الكيانات المقسمة داخل الكيان الحضري الذي تضمه المدينة. كما بينت الدراسة تشكل المدن المنقسمة التي تأخذ شكلاً من أشكال المدن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين المدن، والتي تضم مجموعة من الاختلافات، كالفصل العرقي والاجتماعي، الذي يتشكل وفق التطور المعاصر للتيار الجغرافي الحضري، وهذه هي المشكلة التي تنتج أساسا من التسلسل الهرمي للسلطة والثروة التي يسيطر عليها السياسيون والاقتصاديون.

1.11.2 خلاصة الدراسات السابقة:

تتناول الدراسات السابقة الإشكاليات العمرانية والتحولات، من حيث الأسباب المؤدية لانتشار هذه الإشكاليات، والآثار المترتبة عليها، ومحاولة وضع الخطط السليمة, كما تطرق بعضها للحديث عن التحولات الحضرية والعمرانية، وأثره على إحداث التغيرات الجذرية على الجوانب السياسية والعمرانية, واستخدمت هذه الدراسات تقنيات مختلفة، مثل: برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، وبرنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، ومناهج وأدوات مختلفة لتحقيق الهدف (الجدول رقم 1). وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تركز على البحث عن التحولات العمرانية التي حصلت في المدينة بفعل تطبيق اتفاقية طابا في منطقتيH1 وH2، وإضافة لهذا الفارق عن الدراسات السابقة فإن العامل السياسي والمتمثل بالمستعمرات الإسرائيلية سيدرس كعامل سلبي يؤثر على التحولات العمرانية في منطقة الدراسة، علاوة على دراسة الحلول المقترحة من قبل الجهات المعنية للتخفيف من آثار اتفاقية طابا على المدينة. ولتحقيق هذه النتائج تم استخدام العديد من الأدوات، أهمها: العمل الميداني، ونظم المعلومات الجغرافية باستخدام التحليل المكاني Spatial Analysis من أجل فهم التطورات المختلفة للمناطق العمرانية في منطقة الدراسة لعدة سنوات مختلفة. كما تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تفيد الجهات المختصة وأصحاب القرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة حول حجم التحولات العمرانية السائدة في منطقة الدراسة، وبالتالي وضع الخطط الناجحة للتخفيف من آثارها.

الجدول رقم(1): الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة	أهم ما تناولته	منهجية الدراسة	الاختلاف عن الدراسة الحالية
1- (صلاح, 2006):<u>خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لمدينة نابلس".</u>	تحليل خصائص التحضر وعلاقتها بعملية التطور العمراني والنمو الاقتصادي في المدينة.	تم استخدام المنهج التاريخي كما وتم استخدام المنهج التحليلي والكمي من حيث تصميم استبانة	التحولات العمرانية في المدينة التي نتجت بعد اتفاقية

		و تحديد أفراد العينة ومن ثم معالجتها إحصائيا (spss).	طابا.
2- (دودين, 2004): **اتجاهات التطور العمراني لمدينة دورا في ضوء العلاقة الإقليمية بالتجمعات المحيطة.**	اتجاهات التطور العمراني المحلية لإقليم مدينة دورا – دراسة الإمكانيات القائمة لتطوير الإقليم – التصور الأنسب لوضع خطط عملية في الإقليم من أجل المساهمة في وضع الحلول الملائمة للمشاكل القائمة والعمل على توفير الاحتياجات الملحة لسكان التجمعات المختلفة في الإقليم.	حاولت الوصول إلى تصور مستقبلي لهذا المنظور بناء على المعطيات والإحصائيات والبيانات التي تم التي جمعها من الدراسات والميدان.	تعمل على توضيح مراحل التغيرات العمرانية في المدينة، وتبحث في الآثار المترتبة عن اتفاقية طابا على مدينة الخليل.
3- (الدجاني, 2009): **الاتجاهات المستقبلية الفضلى لتوسع مدينة دمشق بمساعدة تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS.**	تناول البحث تحديد الاتجاهات المستقبلية الفضلى للتوسع العمراني لمدينة دمشق من خلال متابعة النمو العمراني للمدينة خلال فترات زمنية مختلفة، في سبيل تحقيق منظومة	أجريت الدراسة بمساعدة تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، حيث تم تمثيل الواقع العمراني لمدينة دمشق بقواعد بيانات جغرافية وخرائط أساس رقمية، والتعامل	الاعتماد على بيانات الإحصاء بالإضافة إلى استخدام مناهج التحليل الحيزي والكمي.

	التنمية العمرانية المتواصلة, وتوفير الراحة والأمان والمستوى المعيشي والحضاري للإنسان وحيزه المكاني.	مع المعلومات المتعلقة بالدراسات الإحصائية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية.	
4- (الزبيدي, 2017): أثر **التحولات العمرانية الحديثة على المشهد الحضري لمراكز المدن التاريخية: دراسة عمرانية للمركز التاريخي لمدينة النجف الأشرف.**	توضيح أثر التحولات في الواقع على المشهد الحضري وأهمية استيعاب تلك التحولات في خلق صورة مستقبلية حضارية لمركز مدينة النجف الأشرف التاريخي.	استخدام الاستبيان على عينة قصدية من الخبراء(40) خبيرا من العاملين في مجال العمارة والتصميم الحضري.	توضيح التحولات العمرانية في منطقة الدراسة بصورة أقرب للتفصيل، وكذلك الاستعانة ببرنامج الـ GIS من أجل رصد التغيرات العمرانية في منطقة الدراسة.
5- (سليمية,2006): **المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة الخليل.**	تم العمل من خلال هذه الدراسة على تحليل وتقييم الواقع الحالي للتجمعات السكانية الفلسطينية في محافظة الخليل في ظل وجود المستعمرات	بنيت الدراسة على مجموعة من المناهج الوصفية والتحليلية.	توفر الدراسة إطارا نظريا عن التحولات العمرانية بسبب المحددات السياسية .

	الإسرائيلية, وتم البحث في موضوع الطرق الالتفافية التي أقيمت حول المدن الفلسطينية بحجة تسهيل تنقل المستوطنين, وكذلك موضوع الجدار الذي بنته إسرائيل حول المحافظة.		
6- (الرجال,2014):**الهوية العمرانية في زمن الاحتلال: دراسة في مدينة القدس.**	تناولت مظاهر التغيير في بنيوية المدينة: التغير في النسق والنسيج والنمط العمراني المميز للمدينة، والأنماط السلوكية والاجتماعية والمعاني الروحية والرمزية المرتبطة بالمدينة.	تعتمد الدراسة منهجية "البناء/ التركيب الكلي" في تحديد وتحليل التحولات العمرانية في مدينة القدس.	في الدراسة الحالية يتم توضيح إشكاليات التحولات العمرانية التي واجهتها منطقة الدراسة ومعيقات الاحتلال في منطقة H2 على الصعيد العمراني.
7-(Kliot, 1999): Case studies of conflict and territorial organization in divided cities.	هدفت هذه الدراسة إلى وصف وتحليل وعمل مقارنات للعوامل التي ساهمت في تشكيل المدن	اعتمدت الدراسة على الدراسات والميدان.	الدراسة الحالية تركز على مدينة الخليل ضمن المدن المقسمة

	المقسمة، حيث توصلت الدراسة أن المدن المقسمة تخلق تقسيم كبير من حيث تأثيرها على تخطيطها وإدارتها ككيان وأحد.		التي تم تقسمها إلى H1 وH2 في اتفاقية طابا 1995م.

(المصدر: عمل الباحثة, 2019).

الفصل الثالث: الجوانب الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة

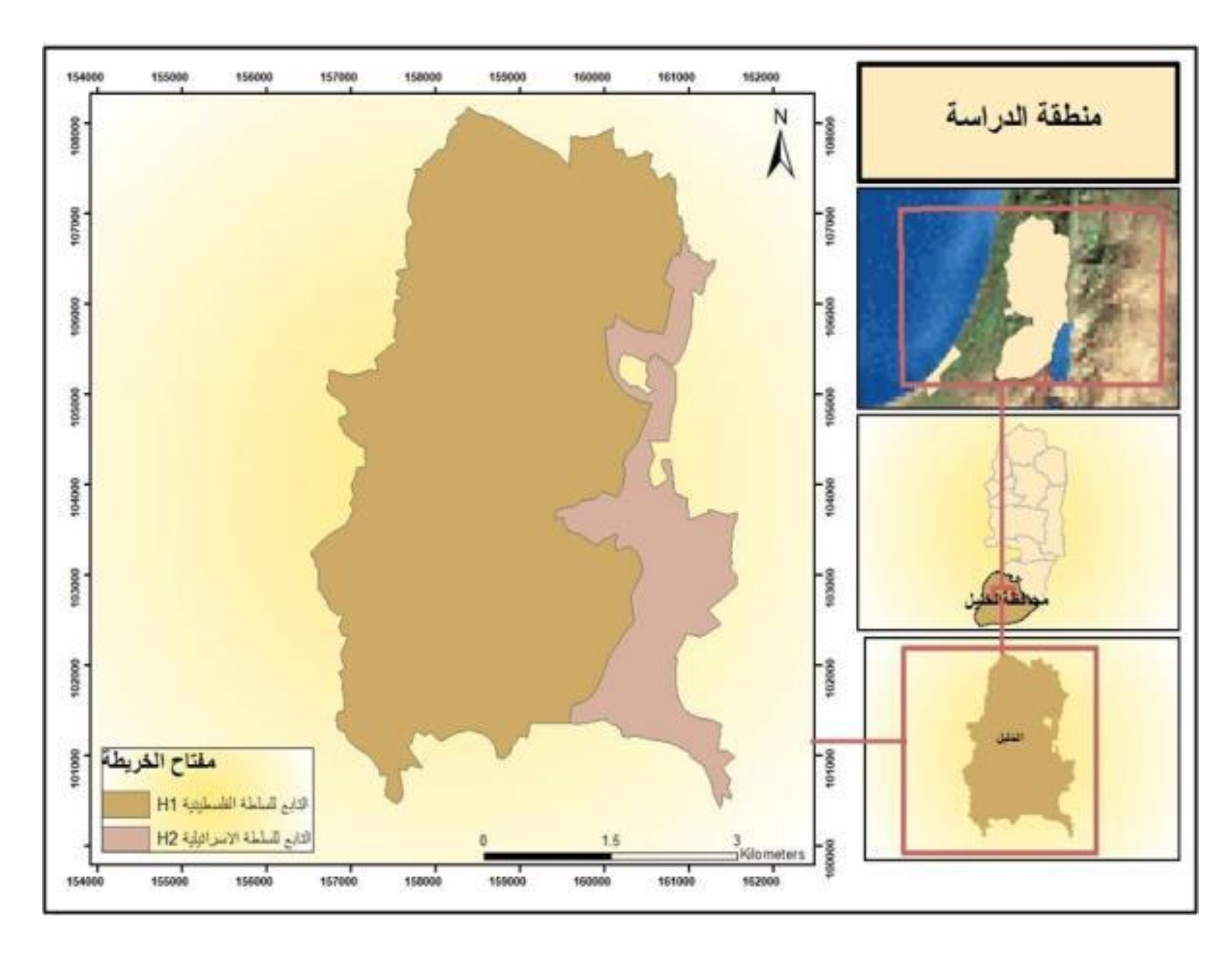
جغرافية منطقة الدراسة

الجوانب الطبيعية والبشرية.

1.3الجوانب الطبيعية:

1.1.3 الموقع الجغرافي:

تقع مدينة الخليل إلى الجنوب من القدس على بعد 36 كم، وترتفع عن سطح البحر 990م، يصلها طريق رئيسي يربطها بمدينتي القدس وبيت لحم. بالرغم من بعد موقع المدينة مقارنة مع مدن الضفة الغربية الأخرى, إلا أنها تشكل صلة الوصل بين مدن الشمال والوسط مع منطقة النقب وجنوب فلسطين والسهل الساحلي الجنوبي، و تأخذ مركزا متوسطا نسبيا بالنسبة للقرى الرئيسية في محافظة الخليل, حيث تمثل عقدة مواصلات ومحطة رئيسية للنقل للأجزاء الجنوبية من فلسطين. كما ترتبط مع مدن الضفة الغربية الأخرى بطرق سريعة، خاصة مع بيت لحم والقدس (الخريطة رقم 1) (موسوعة المدن الفلسطينية, 1990). ويحد المدينة من الجنوب يطا ودورا ومن الشمال حلحول, ومن الشرق بني نعيم ومن الغرب بلدة تفوح (الحوامدة, 1992؛ أريج, 2009, ص4؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2010, ص29).



خريطة (1): حدود منطقة الدراسة.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الحكم المحلي (النظام المتكامل لإدارة المعلومات المكانية Geomolg، 2019).

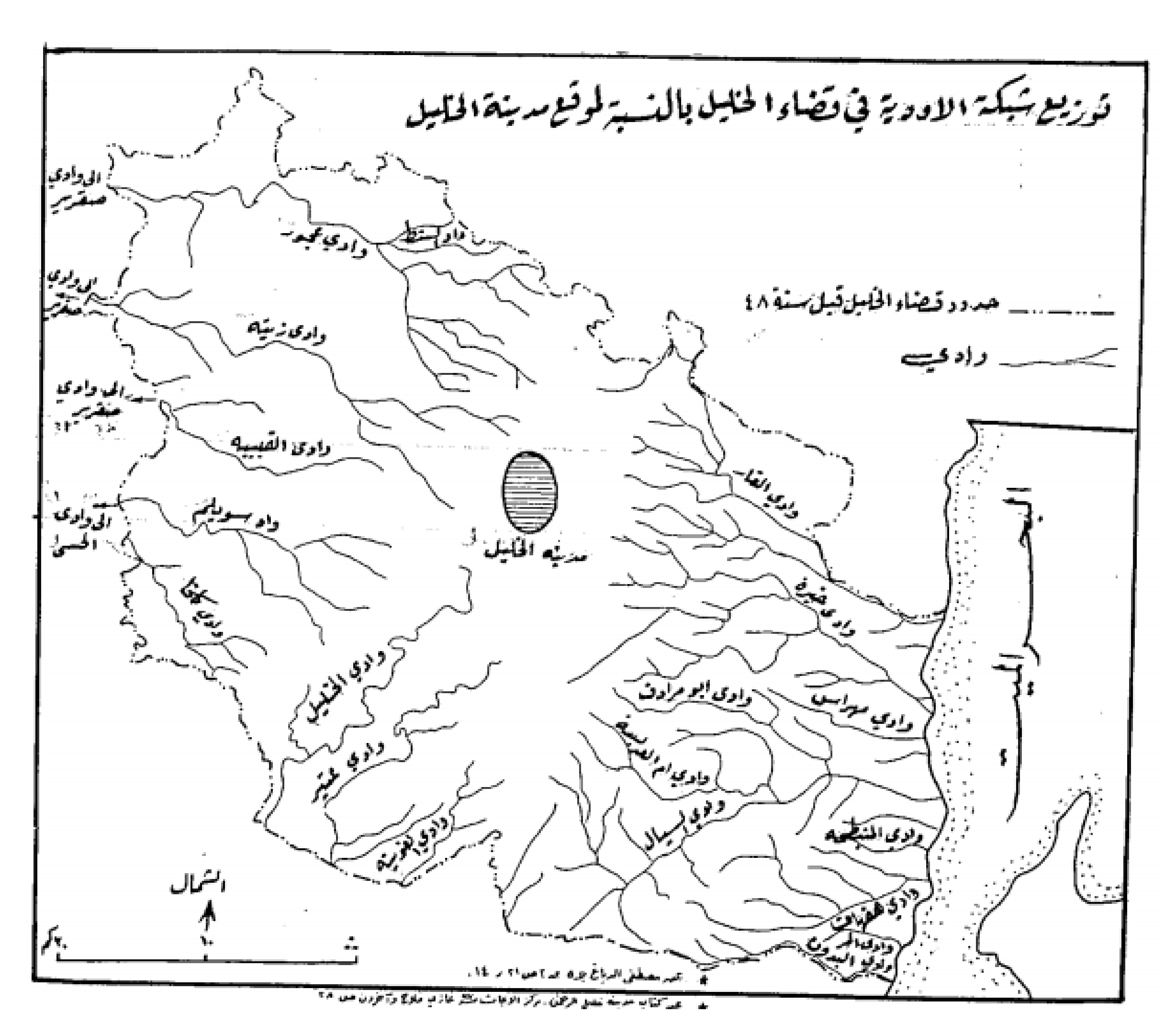
2.1.3 الموقع الفلكي:

تقع مدينة الخليل على خط طول "35:06:01 شرقا، ودائرة عرض "31:31:59 شمالا، بحسب الإحداثيات الفلكية الجغرافية بنظام WGS84(Google Earth 2019)، وتقع المدينة على شبكة الإحداثيات الفلسطينية على 159599.5816 شرقا، و107112.4633 شمالا (موقع وزارة الحكم المحلي المتكامل لإدارة المعلومات المكانية Geomolg، 2019).

3.1.3 الموضع:

يشكل الموضع عنصرا هاما في بدء ونشأة المدينة وقيامها لأن مزاياه شكلت الدافع الأساسي وراء قيامها، وتم اختيار النواة الأولى للمدينة ضمن الهضبة الالتوائية للزمن الجيولوجي الثالث، التي تعرضت فيما بعد لعوامل الحت والتعرية، مما أدى إلى

تقسيمها إلى مجموعة من التلال والقمم الجبلية تخترقها الأودية المختلفة والمتنوعة في أعماقها واتجاهاتها, حيث نشأت المدينة على طول مجرى الوادي الرئيس، والذي يبدأ من وادي القناة شرقا، حتى وادي الخليل جنوبا، والذي يخترق وسط المدينة. إضافة لوجود العديد من الينابيع، كعين الفوار وعين سارة، والتي ساعدت على الاستقرار البشري والانتشار العمراني في المدينة منذ القدم (أبو الرب, 2005, ص15) (خريطة رقم 2). ومما ساعد في نشأة المدينة جيولوجية وطبوغرافية المنطقة، حيث توفرت الموارد الطبيعية كمواد البناء، والتي ساعدت سكان المدينة في الاستقرار والبناء والعمران على مر العصور.



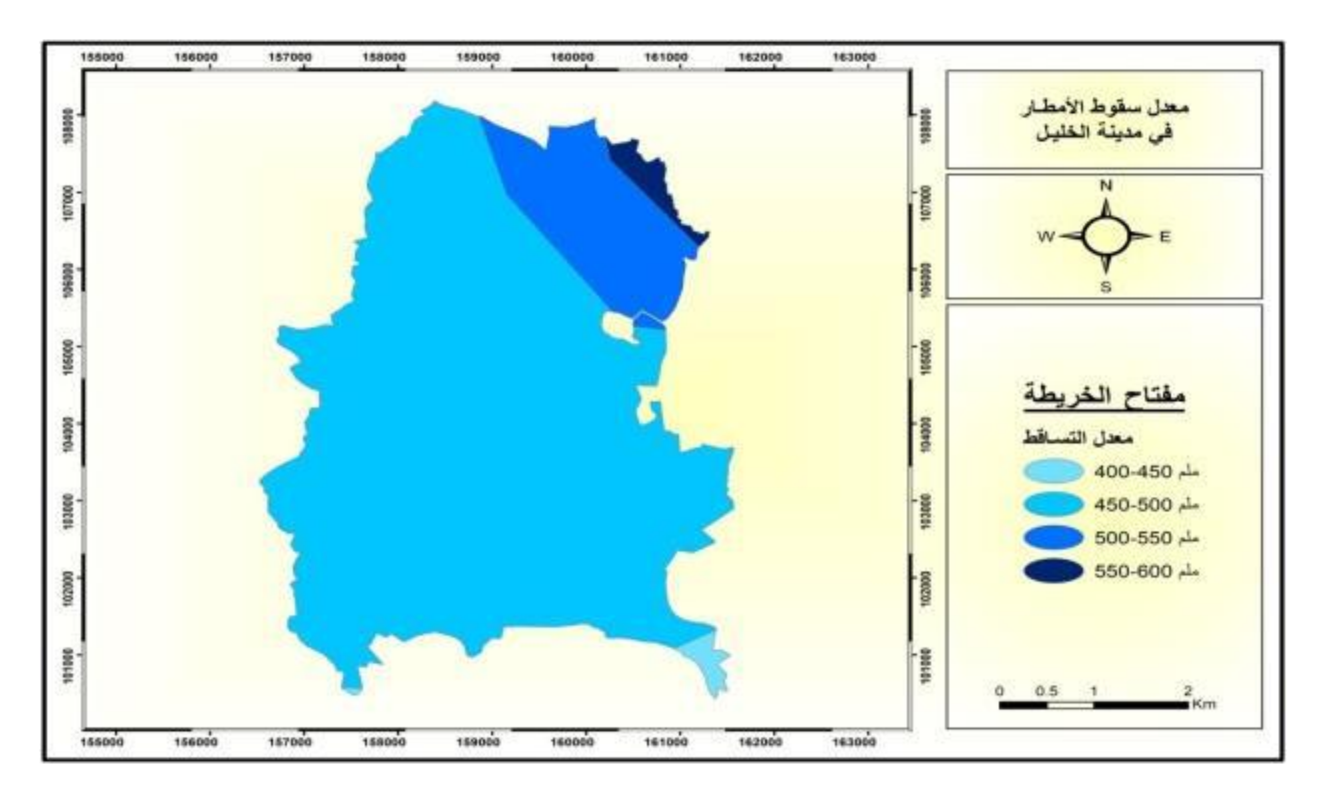
خريطة رقم (2): توزيع شبكة الأودية لموقع مدينة الخليل.

المصدر : (السعايدة، 2003).

4.1.3 المناخ

يقع مناخ منطقة الدراسة (مدينة الخليل) ضمن المنطقة المعتدلة، التي يسودها مناخ حوض البحر المتوسط، والذي يتميز بأنه حار جاف صيفا, ومعتدل ماطر شتاء, ويمتد الفصل الماطر من تشرين الأول حتى نيسان، بينما لا يتوقع هطول الأمطار في فصل الصيف في الفترة الواقعة بين أيار وأيلول, ويبلغ معدل الحرارة السنوي 16-15 درجة مئوية, والمعدل الشتوي هو 7 درجات, والصيفي 21 درجة (الخطة التنموية الاستراتيجية لمدينة الخليل, 2015, ص3).

إن تموضع مدينة الخليل على سطح الهضبة بارتفاع حوالي (1000م) يجبر الرياح على الصعود وتكثيف ما تحمله من بخار ماء، وتسقط هذه الأمطار في الشتاء في أشهر (كانون الأول, وكانون الثاني, وشباط, وآذار), وقد تسقط الأمطار في تشرين الأول وتشرين الثاني, ونيسان, حيث معدل سقوط الأمطار سنويا في الجزء الشمالي وجبال الخليل يتجاوز (550ملم), ولمسافة تصل إلى (5كم) جنوب المدينة، فكمية الأمطار تقل عن (500ملم)، أما المنحدرات الجنوبية فتحصل على (ما بين 400-450 ملم) من مياه الأمطار (الخريطة رقم 3), حيث تشكل هذه المنحدرات منطقة انتقالية تصل إلى الصحراء, وكذلك الأمر بالنسبة للجهات الشرقية من المنطقة، حيث تتدرج كمية الأمطار في الانخفاض حتى تصل قرب البحر الميت إلى ما بين (100-150ملم)، مما ينتج عنه تكوين براري رعوية في الخليل (الحمامدة, 2003, ص77-78؛ أبو الرب, 2005, ص11). أما بالنسبة للينابيع والآبار وعيون المياه؛ فتوجد آبار الجمع، وعشرة ينابيع، وثلاثة آبار جوفية, كما يوجد في المدينة عدة خزانات للمياه بسعة 1000م^3 (معهد أريج, 2009, ص16). وبشكل عام تعتمد مدينة الخليل على ثلاثة مصادر مياه رئيسية، وهي: مياه الأمطار، والمياه الجوفية، والمياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية.



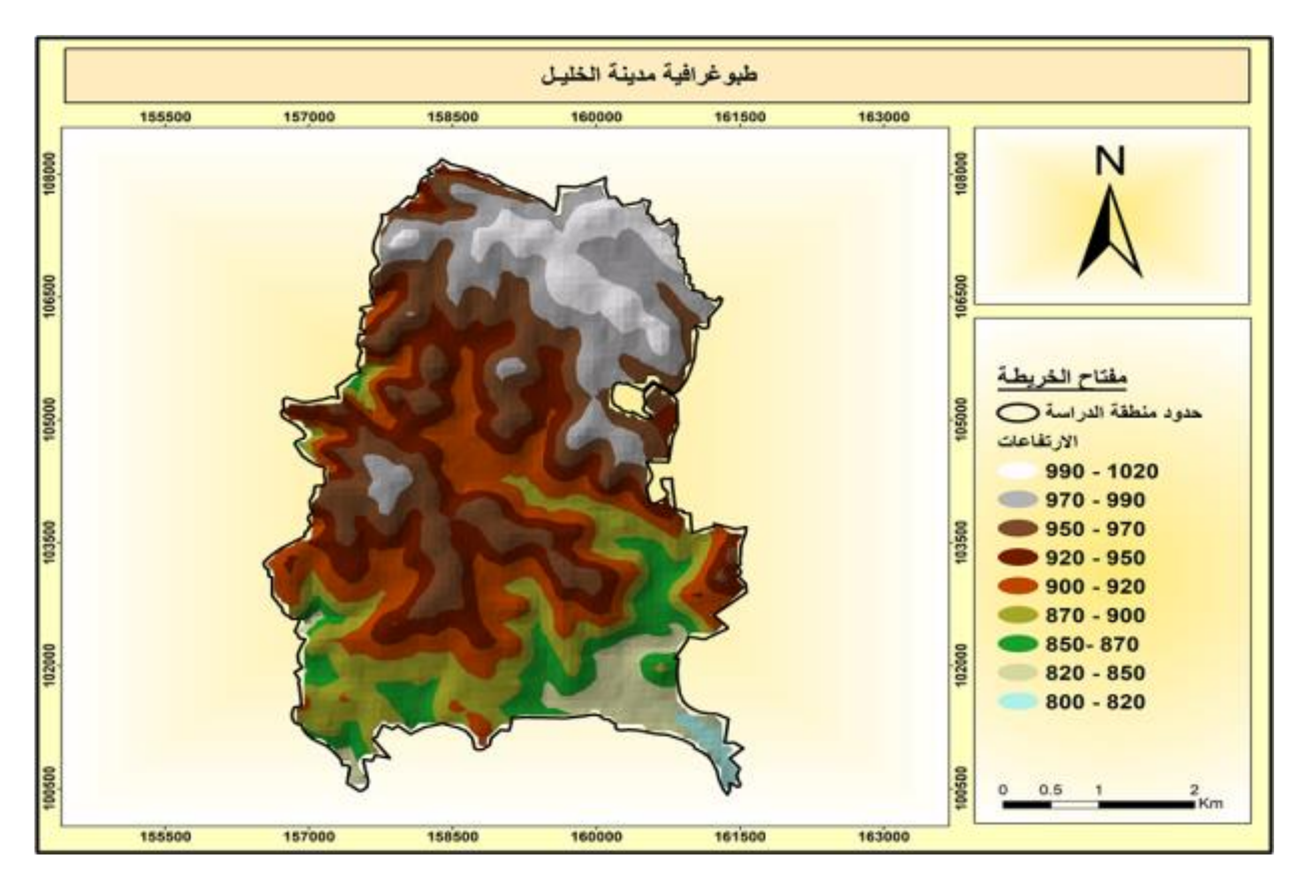
خريطة رقم(3): معدل سقوط الأمطار في مدينة الخليل.

(المصدر: مصدر البيانات وزارة الحكم المحلي، والخريطة من عمل الباحثة)

6.1.3 التضاريس:

يسود منطقة الخليل الطابع الجبلي, حيث يتراوح ارتفاع تضاريس مدينة الخليل مابين 820−1020 مترا فوق مستوى سطح البحر(الخريطة رقم 4), وتشكل مرتفعات المدينة المنابع العليا لوادي الخليل، حيث تبدو على شكل عقدة جبلية تتفرع إلى شعبتين كبيرتين بالاتجاه جنوبا، وقد أدى تعمق الأودية في تلك المنطقة إلى إبراز هذه المرتفعات على شكل كتل جبلية مقطعة، أدى تعمق وادي حسكة إلى الشمال من هذه الكتلة إلى إبرازها على شكل نقاط تقسيم للمياه بين وادي حسكة في الشمال ومنابع وادي الخليل في الجنوب (السعايدة, 2003, ص34).

ومن أشهر أودية المنطقة: وادي القناة، ويشكل أول منابع وادي الخليل شمالا, والذي أدى تعمقه إلى إظهار جبال فرش الهوى غربه، وجبال نمرة وجنيد وعين سارة شرقه, ثم وادي سبتة ووادي التفاح، الذي يخترق وسط مدينة الخليل، ووادي القاضي (صوالحة, 2017, ص24).



الخريطة رقم(4): تضاريس مدينة الخليل.

(المصدر: مصدر البيانات وزارة الحكم المحلي، والخريطة من عمل الباحثة).

7.1.3 الغطاء النباتي:

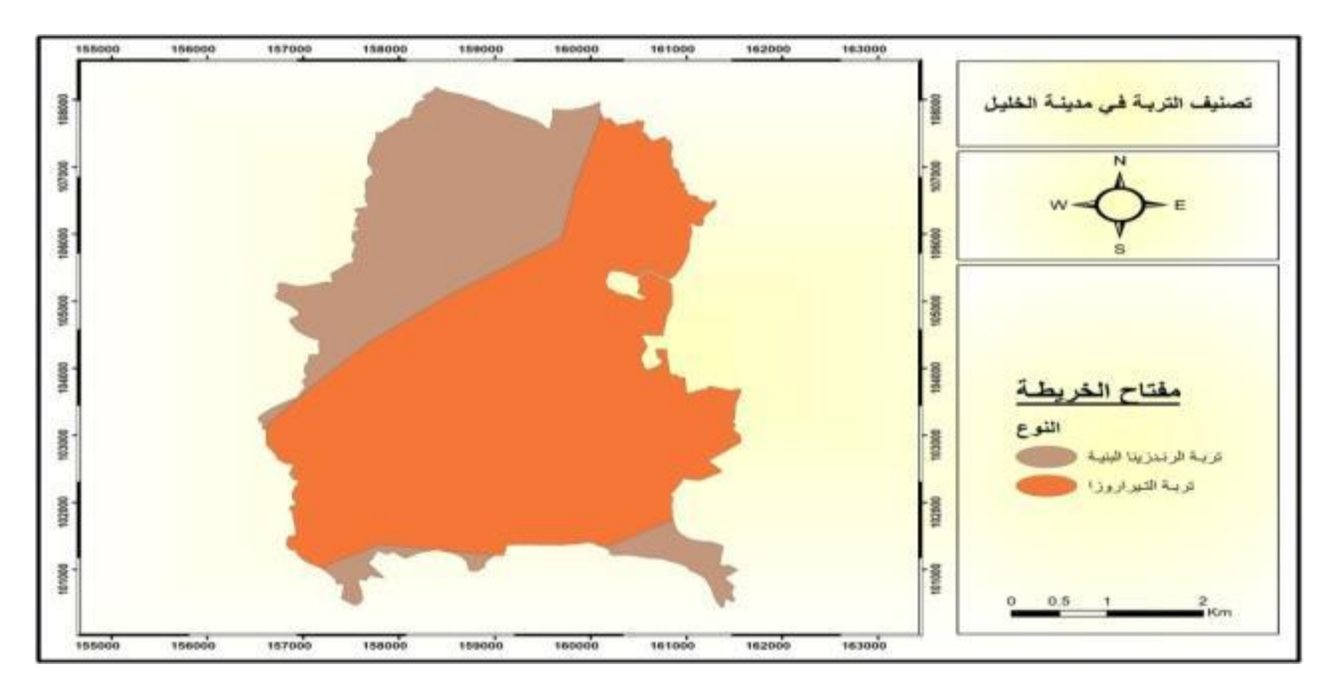
بالرغم من خضوع منطقة الخليل إلى بيئة نباتية واحدة إلا أن التوزيع النباتي يختلف كثيرا, حيث أن الغطاء النباتي في المنطقة يعتمد بالأساس على معدلات الأمطار, كذلك ظروف الموقع نفسه، كارتفاعه عن سطح البحر أو اتجاهه بالنسبة للشمس، والتي تؤثر في تحديد أنواع النباتات؛ ففي المنحدرات الغربية ونظرا لتوافر المطر نسبيا فيها، فإن النباتات التي تعيش في هذه المنطقة هي من النباتات التي تنمو فيها أحراش البحر المتوسط من الأشجار دائمة الخضرة، كالبلوط والبطم والخروب, فضلا عن أنواع اخرى كالعرعر والسرو (الحمامدة, 2003, ص61-62) (معهد أريج,2009, ص14).

8.1.3 التربة:

تتنوع التربة في مدينة الخليل بسبب تنوع العوامل المؤثرة في تكوينها، وفي ضوء ذلك تنتشر في منطقة الدراسة تربة حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي تدعى بتربة "التيراروزا" ذات اللون الأحمر المائل إلى البني الفاتح، والتي تمتاز بأنها صالحة

للزراعة، وخاصة زراعة الأشجار الحرجية والمثمرة، وتعتبر من الترب الغنية بالعناصر المعدنية, كذلك تنتشر في منطقة الدراسة تربة الرندزينا البنية، والتي تنشأ من الصخور الجيرية الهشة (الخريطة رقم 5), ويغلب عليها اللون البني إلى البني الفاتح, من صفاتها أنها أكثر سمكا وأكثر غنى بالمادة العضوية (الدبال) من التربة الحمراء, كما تمتاز بغناها بالجير.

توجد هذه التربة في الخليل في الجبال مرافقة للتربة الحمراء, خصوصا في المنحدرات الشرقية بمحاذاة الهضبة, وبسمك يتراوح ما بين 40–75سم, وتنمو في المناطق التي يوجد فيها هذا النوع من التربة أشجار البلوط، كما تستخدم لزراعة أشجار الفاكهة والزيتون ومحصول الشعير (الموسوعة الفلسطينية, 1990, ص122؛ الحوامدة, ص35؛ الحمامدة, 2003, ص72–74).



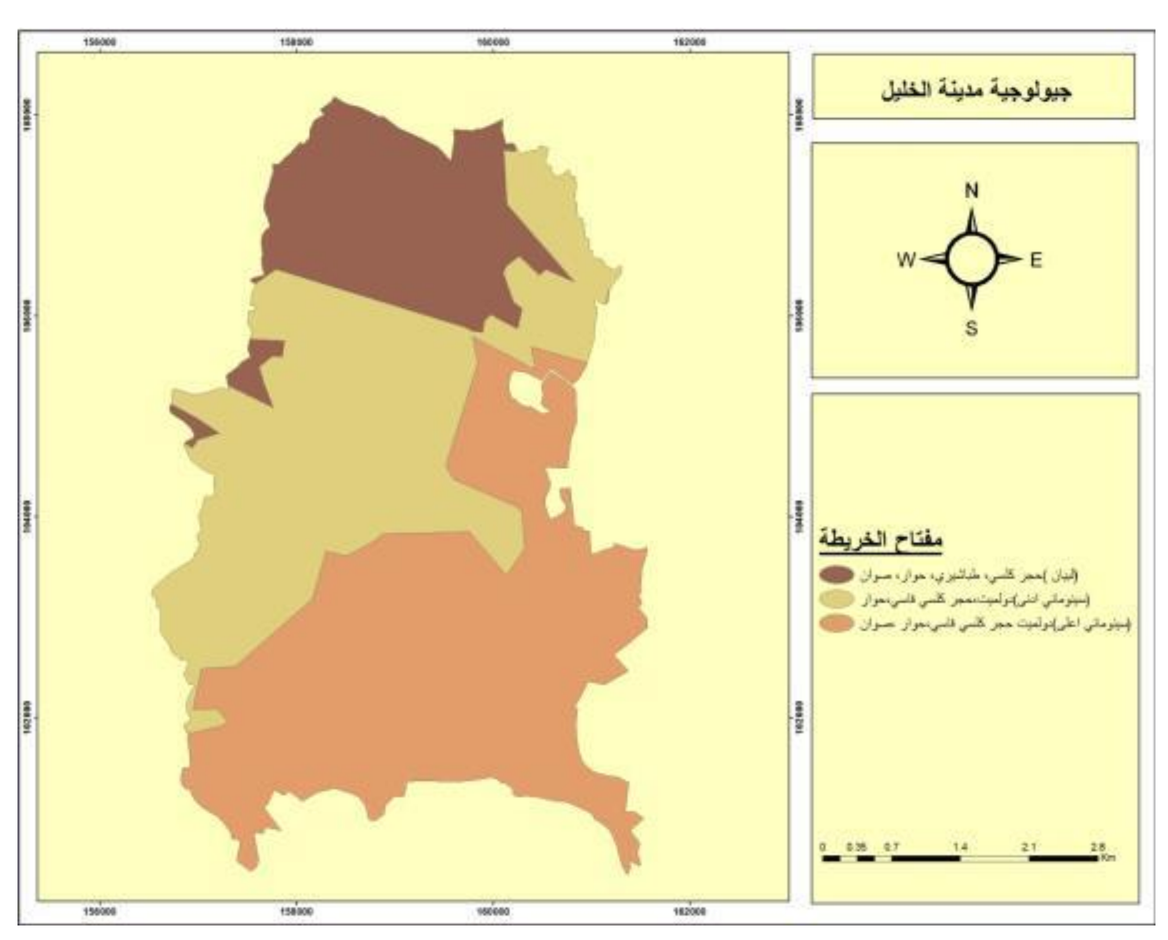
الخريطة رقم(5): أنواع الترب في منطقة الدراسة.

(المصدر: مصدر البيانات وزارة الحكم المحلي، والخريطة من عمل الباحثة).

9.1.3 الجيولوجيا:

تبرز أهمية دراسة التركيب الجيولوجي في إظهار قيمة الموضع من حيث مدى توفر المياه الجوفية, ومستواها, ونوع الطبقات ومدى صلاحيتها للبناء وقدرتها على تحمل ضغط المباني والخدمات العامة, وهذا ما ينطبق على مدينة الخليل. تعرض الغطاء الرسوبي في فلسطين لحركات بنائية (تكتونية) منذ مئات الملايين من السنين. وكانت كل حركة تؤثر في صخور وطبقات المنطقة تأثيراً يختلف عن تأثير الأخرى حسب مرونة وصلابة الصخور المتأثرة؛ فالمرنة أنتجت الطيات والالتواءات، والصلبة

قدمت الانهدامات والنجود والأغوار. واختلف التأثير أيضاً حسب شدة واستمرار الحركة واتجاهها الأفقي أو الرأسي، وحسب موقع المنطقة المعرضة للحركة (الموسوعة الفلسطينية, 2019). وتعتبر مرتفعات الخليل نمط بنيوي لطية أرضية محدبة كبرى يعلو طرفها الشمالي عند تل العاصور نحو 1016م شمال رام الله، وطرفها الجنوبي عند قمة خلة بطرخ 1020م شمال مدينة الخليل, ويرجع الجيولوجيون أصول هذه الطية إلى الحقبة الثلاثية، حيث اتخذت أرض الخليل شكلها النهائي، وقد صاحب نشاط قوى الطي والتقبيب حركات تصدع في الكتل الأرضية، نجم عنها خسوف في القشرة الأرضية شكل قيعان الأغوار وارتفاع حافاتها على شكل نجود, وتتشكل طبقات صخور منطقة الخليل من الكريتاس الأوسط (السينوماني وعصر البيان–التوروني)، وتحتل القسم الأكبر من المحدب, وقد استمرت هذه العمليات خلال عصر الأوليغوسين بكامله, ولكن الاضطرابات الأرضية التي ظهرت في الميوسين المبكر وما صاحبها من مخلفات أرضية أدت إلى تشوه السطح, فتباينت مناسيبه, وتضرس سطحه في أعالي هضبة الخليل (الحمامدة, 2003, ص63–65) (الخريطة رقم 6).



الخريطة رقم(6): طبقات الجيولوجيا في منطقة الدراسة.

(المصدر: مصدر البيانات وزارة الحكم المحلي، والخريطة من عمل الباحثة).

2.3 الجوانب البشرية:

1.2.3 النمو السكاني:

تعتبر الخليل من أكبر المدن الفلسطينية من حيث عدد السكان، وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد تضاعف عدد السكان في مدينة الخليل 16 مرة من عام 1881 حتى عام 2007, حيث بلغ عدد سكان مدينة الخليل 10,000 نسمة عام 1881, وكان عدد سكان المدينة قد ازداد بوتيرة كبيرة بين الأعوام 1922 و1961, إذ ارتفع عدد السكان من (16,577نسمة) في عام 1922 إلى (37,869 نسمة) عام 1961, ويظهر هذا التزايد واضحا في معدل النمو الذي ارتفع من (0.6%) خلال الفترة (1922-1931) إلى (1.70%) في الفترة (1945-1952).

أما الفترة (1961-1980) فشهدت انخفاض معدل النمو بشكل كبير (1.6%)، ويعزى السبب في ذلك إلى حرب عام 1967، والتي انعكست سلبا على حركة السكان وهجرتهم. إلا أن معدل النمو السكاني للمدينة شهد تزايدا كبيرا خلال الفترة (1980-1997)، حيث وصل إلى (4.14%)، إلا أنه بدأ بالتراجع بعد العام 1997 ليصل في الفترة (2007-2015) إلى (2.66%) (الجدول رقم 2).

وفق نتائج التعداد للعام2017 بلغ عدد السكان في مدينة الخليل مع توسعة المخطط الهيكلي الذي حصل بعد عام 2006 حوالي 201063 نسمة. وتعتبر مدينة الخليل الأكثر سكانا في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد السكان 2017)، ولعل ذلك يعود إلى التحسن في الظروف الصحية والمستوى المعيشي، وانخفاض نسبة الوفيات، وارتفاع الزيادة الطبيعية للسكان في المدينة, وتطور أعداد سكان المدينة خلال فترات زمنية مختلفة، مما يوضح أن نمو السكان في تزايد مستمر بين فترة وأخرى.

جدول (2): تطور أعداد سكان مدينة الخليل من الفترة 1838–2017م.

السنة	عدد السكان	الفترة التاريخية	معدل النمو السكاني%
1881	10000	______	________
1922	16577	1922–1881	1.6
1931	17531	1931_1922	0.6
1945	24560	1945–1931	2.8
1952	35983	1952–1945	6.6
1961	37869	1961–1952	0.2
1980	50000	1980_1961	1.6
1997	119401	1997–1980	8.1
2007	163146	2007_1997	3.6
2017	201063	2017 –2007	2.3

المصدر :(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني1997, 2007, 2010, 2017).

2.2.3 التقسيم الإداري:

أ- 1967–1993:

بعد حرب حزيران عام 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة أجرت إسرائيل تغييرات إدارية شملت جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن بينها منطقة الخليل. إذ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإلغاء ناحية دورا، التي كانت تشكل ناحية مستقلة عن محافظة الخليل وأتبعتها لمحافظة الخليل، وتم تعيين حاكم عسكري إسرائيلي لمحافظة الخليل يتبع إداريا بيت إيل في منطقة رام الله، التي كانت تشكل مركز القيادة العسكرية في الضفة الغربية, وبقيت محافظة الخليل تحت إدارة الحكم العسكري حتى قدوم السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام 1993م.

ب- 1993-2000:

مع بداية قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاق أوسلو تم توقيع اتفاق خاص بمدينة الخليل، وإعادة الانتشار في محافظة الخليل بتاريخ 28 أيلول 1995م، حيث قسمت المدينة إلى منطقتين:

الأولى: وأطلق عليها:H1 (الخليل1)، وتبلغ مساحتها حوالي 80% من مساحة المدينة البالغة 17.1247كم^2، وهي تابعة للسلطة الفلسطينية إداريا وأمنيا.

والثانية: H2 (الخليل2)، وتبلغ مساحتها حوالي 20% من مساحة مدينة الخليل، وهي تابعة أمنيا وإداريا لقوات الاحتلال (أبو الرب, 2005, ص11-14؛ بتسليم, 2003).

3.2.3 الجوانب الاقتصادية:

1.3.2.3 قطاع التجارة:

حظيت مدينة الخليل بمركز تجاري هام؛ إذ يأتي إليها الفلاحون والبدو من المناطق المحيطة بها، على الرغم من أنها فقدت نصف قضائها عام 1948, وزادت قوة هذا المركز بعد ارتفاع مستوى المعيشة وتطورها؛ فاتسعت الأسواق المركزية, وبنيت أسواق متخصصة جديدة، مثل: سوق المدينة المنورة, وسوق الحميدية, وسوق فلسطين, وسوق الأندلس، وسوق مكة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2011, ص33)، حيث يعرض المواطنون منتجاتهم للبيع في أسواقها ويشترون منها حاجاتهم، وتستورد المواد الخام اللازمة للصناعة من منطقتها أو من الخارج، ولكن مع إعادة الانتشار في الخليل، وفق اتفاقية برتوكول الخليل في العام 1997، حيث نصت هذه الاتفاقية على تقسيم المدينة إلى قسمين: H1 ويقع تحت السيطرة الفلسطينية، و H2 ويقع تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية بما فيها المنطقة الصناعية والبلدة القديمة وسوقها التجاري، بما فيه من صناعات ومحلات تجارية, تعرضت للإغلاقات المتكررة ومنع التجوال لفترات طويلة، وإغلاق لشوارع رئيسية إلى يومنا هذا، حيث يوجد فى البلدة القديمة ما يزيد عن 1800 محل تجاري مغلق بأوامر عسكرية، والشارع الموصل بين شمال المدينة وجنوبها -شارع الشهداء- ما زال مغلقا حتى يومنا هذا. ويتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر اقتصادية فادحة جراء هذه الإجراءات الإسرائيلية الظالمة. كما أن الخليل تضم أكثر من 35% من الوحدات الصناعية في الضفة الغربية من الصناعات الغذائية، والنسيج

والملابس والجلود ومنتجاتها، والأخشاب والورق ومنتجاته، وصناعات المواد المعدنية ومشتقاتها، وصناعة الأدوات الكهربائية.

إن مساهمة الخليل على صعيد الاقتصاد الكلي الفلسطيني نسبتها كبيرة من الناتج القومي الإجمالي، وكذلك الحال من حجم التجارة على الصعيد المحلي, أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فتساهم الخليل بما نسبته (30.5%) من حجم الصادرات الفلسطينية، وما نسبته (17.5%) من حجم الواردات الفلسطينية, وتستحوذ الخليل على ما نسبته 54% من حجم التجارة الفلسطينية المحلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2012).

2.3.2.3 قطاع الزراعة:

من أهم الحرف التي يمارسها السكان في الخليل الزراعة, وهي تمثل موردا اقتصاديا هاما, وقد بلغت المساحة الكلية للأحواض الطبيعية لمدينة الخليل حوالي 74102 دونما, منها 30000 دونم أراض سكنية, 1102 دونما مراع وغابات, و43000 دونما أراض زراعية (منها 36,208 دونما أراضٍ مزروعة), ومن أهم المحاصيل الزراعية في الخليل: الحبوب والخضروات البعلية, وتبلغ مساحتها 1315 دونما, وبالنسبة للأشجار المثمرة في مدينة الخليل, فيوجد 10392 دونما مزروعة بأشجار الزيتون, إضافة إلى مساحات أخرى مزروعة بأنواع أخرى من الأشجار, مثل: العنب, التين, واللوزيات (معهد أريج, 2009, ص13-14). من الواضح أن موقع مدينة الخليل كحد فاصل بين النطاق الجاف والمعتدل الدافئ، وكذلك ارتفاعها عن سطح البحر، أديا إلى تنوع الإنتاج الزراعي، بحيث يزرع العنب والتين واللوز والزيتون والحبوب. وتضم الخليل ثروة حيوانية هامة، ومن أهم أنواع الحيوانات: الماعز والضأن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني,2011, ص33). وبذلك تساهم الزراعة بنسبة قليلة في اقتصاد المدينة، وتعتمد اعتمادا كبيرا على مياه الأمطار، إلى جانب اعتمادها القليل على الري، وتأتي المساحة المزروعة بأشجار البساتين في المرتبة الأولى، تليها المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية، أما الخضروات فيتم زراعتها بشكل قليل من مساحة الأراضي المزروعة في مدينة الخليل.

3.3.2.3 قطاع الصناعة:

مارس سكان الخليل الصناعة منذ القدم, حيث ظهرت فيها الصناعات الغذائية والصناعات التقليدية واليدوية، معتمدة على المواد الخام الزراعية المتواجدة فيه؛ فقد شهدت فترة الاحتلال الإسرائيلي تحولا في أهمية مدينة الخليل الصناعية, حيث احتلت المرتبة الأولى بما نسبته 29.2% من مجموع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي تشغل أقل من 8 عمال، والبالغ

مجموعها 424 مؤسسة, وحوالي 34.8% من المؤسسات التي تشغل 8 فأكثر, كما تستحوذ مدينة الخليل على 55.7% من مجموع المنشآت الصناعية التحويلية في المحافظة, إذ بلغ عددها 1210 منشأة, إضافة إلى أنها تستحوذ على 17.15% من إجمالي عدد منشآت الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية، وهي تمثل المرتبة الأولى. بلغت نسبة المنشآت الصناعية العاملة في المدينة ذات الملكية الفردية ما نسبته 53.8% من مجموع المنشآت الصناعية, أما المنشآت الصناعية ذات الملكية المساهمة الخاصة فاحتلت ما نسبته 46.2% من مجموع المنشآت الصناعية العاملة في المدينة (الحلاحلة, 2008, ص131). تتخصص الخليل في الصناعات، مثل: صناعة الجلود, وصناعة الأحذية, والصناعات المعدنية, وصناعة الإسفنج, وصناعة الصابون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2011, ص33).

4.3.2.3 قطاع السياحة:

أبرز المعالم السياحية والتاريخية في الخليل هي الحرم الإبراهيمي، ومتحف الخليل, وشجرة البلوط المقدسية (بلوطة الخليل)، والتي تقع بالقرب من كنيسة المسكوبية على جبل الجلدة، وهي شجرة ضخمة يرجح بأن عمرها يزيد عن خمسة الآف سنة, وكنيسة المسكوبية تقع في حديقة الروم الأرثوذكس غربي المدينة، بنيت في مطلع القرن الماضي، ومساحتها 6002 م^2، وهي الموقع الوحيد الخاص بالمسيحيين في المدينة (اتحاد الجمعيات الخيرية-الخليل, 2017)، ورامة الخليل (بئر حرم الخليل) الواقعة في بلدة تربينتس القديمة، التي كانت قائمة بالقرب من مدخل مدينة الخليل الشمالي الشرقي, وعرفت المنطقة في عهد الإمبراطور الروماني هدريان (117-138) ميلادي، كمركز تجاري مهم, بسبب كثرة الينابيع في سفوح جبالها، والتي وفرت لها مصادر مياه لا تنضب, وإن الناظر إليها يرى بستانا أخضر مترامي الأطراف, ومن أهم العيون والينابيع: عين عرب, عين سارة, عين القرنة, عين العسكر, عين الطواشي على باب الحرم الإبراهيمي من الشمال, عين المسجد (العين الحمراء)، وغيرها من العيون والينابيع. كما يوجد في مدينة الخليل الكثير من المساجد والزوايا والأربطة، وهي: رباط مكي, الجماعيلي, رباط المنصوري, الذي يتمتع بصفات معمارية قديمة, القلعة التي تقع بجوار المسجد الإبراهيمي من الجهة الغربية الجنوبية وقد حولها السلطان حسن إلى مدرسة, المسجد الإبراهيمي الشريف, ومسجد ابن عثمان, ومسجد البركة، وغيرها من المساجد. كما يوجد فيها بركة السلطان التي تقع وسط المدينة إلى الجنوب الغربي من المسجد الإبراهيمي (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا, 2011).

4.2.3 استعمالات الأراضي:

هناك أثر واضح لموقع المدينة المتوسط بين المدن والقرى المجاورة بالإضافة إلى زيادة عدد السكان في تباين استخدامات الأراضي في المدينة، بحيث أن الاستخدام السكني ونوعية السكن يعكسان الكثير من جوانب معيشة السكان ومستواهم الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى المنطقة التجارية، والتي تعد من أكثر مناطق المدينة حيوية؛ فهي تعتبر من أكثر المناطق تنوعا وازدحاما في استخدام الأرض، وتشهد حركة وكثافة مرورية عالية، خصوصا في أيام التسوق، وخاصة أيام السبت وفي المناسبات، لذلك يمكن استغلال بعض المساكن المتدهورة كمواقف للسيارات، خاصة وأن المدينة تخلو من هذه المواقف. وهناك تطور سريع في استخدام الأرض، وهذا التغير كان ملموسا في الاستخدام التجاري، وقد أصبحت واجهاتها محل جذب للكثير من الأنشطة التجارية، وهذه السمة تتميز بها الشوارع الرئيسية بالمدينة؛ فتقسم المدينة إلى أقسام ذات سمات وخصائص مختلفة عن بعضها البعض، وهي:

1- المنطقة الأولى (البلدة القديمة): وهي منطقة تمتاز باكتظاظ المباني فيها، بالإضافة إلى الشوارع الضيقة، وتنوع الاستخدام وكثافته، وتضم المنطقة التجارية ومركز المدينة.
2- المنطقة الثانية (الوسطى): وتضم المناطق العديدة، وهي مناطق أحدث من المنطقة الأولى، وذات شوارع مخططة إلى حد ما. ويتركز الاستخدام التجاري على محاور الشوارع الرئيسية والهامة.
3- المنطقة الثالثة (الأحياء الحديثة): وتتمثل في الأحياء الجديدة في المدينة، حيث تمتاز هذه الأحياء بالطراز المعماري الحديث، ويعيش فيها سكان ذوو دخل مرتفع، ويرتفع فيها الاستخدام السكني وخاصة سكن (أ)، أما الاستخدام التجاري فهو قليل، ويتركز على محاور الشوارع الرئيسية (أبو حسان, 2004, ص119-120).

الفصل الرابع: التحليل الحيزي للتحولات العمرانية في مدينة الخليل.

1.4 تطور النمو العمراني في منطقتي H1 وH2 منذ اتفاقية طابا سنة 1997 وحتى سنة 2018:

شهدت المدينة نموا عمرانيا ملحوظا خلال فترة السبعينيات، على الرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي حاول جاهدا منع هذا التوسع، وخاصة بعد حرب 1967م. وزاد النمو العمراني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية والحد من الرقابة الصارمة على البناء في المناطق المحيطة بالحدود التنظيمية للمدينة. كما ساهمت الزيادة الطبيعية في أعداد سكان المدينة, إضافة إلى هجرة السكان من الريف إلى المدينة للعمل أو الاستقرار في زيادة النمو العمراني, ولم يقتصر الأمر على بناء البيوت والأحياء السكنية فحسب, بل تعدى ذلك إلى استعمالات وظائفية ذات علاقة عضوية مع عملية التطور العمراني في المدينة على طول المحاور الرئيسية، وخاصة الوظيفية التجارية في المدينة, حيث يوجد التوسع العمراني والتجاري في المدينة على حساب الأراضي الزراعية، وخاصة نحو الجهات الغربية والجنوبية (السعايدة, 2003, ص228).

1.1.4 أثر التحول العمراني على مساحة الزحف العمراني وامتداد المدينة في منطقتي H1 وH2 منذ اتفاقية طابا:

1_ تطور مساحة مدينة الخليل بالاعتماد على المخططات الهيكلية:

شهدت مدينة الخليل تطورا ملحوظا في مساحة مخططاتها الهيكلية على مر التاريخ, وقد أثرت الأوضاع السياسية التي شهدتها المدينة على هذا التطور, حيث بلغت مساحة المدينة بحسب بلدية الخليل عام 1928م حوالي (2028) دونما, ثم تطورت مساحتها بشكل طبيعي فبلغت (2624) دونما عام 1936م؛ أي أن مساحة المدينة توسعت بحوالي (600) دونم خلال ثماني سنوات، بنسبة 29.8%. وفي عام 1944م بلغت مساحة المدينة (12283) دونما، حيث أن أول مخطط هيكلي بريطاني كان في هذه الفترة, وهذا يعني أن مساحة المدينة زادت حوالي (9700) دونما، بنسبة 78.9% بين عامي 1936-1944م (جامعة فلسطين, 2014), وخلال هذه الفترة شهدت المدينة تطورا ملحوظا, وفي عام 1966م بلغت مساحة المدينة (18799) دونما, أي أن مساحة المدينة ازدادت بحوالي (6515) دونما، بنسبة 34.7% خلال 22 عام في الفترة ما بين 1944- 1966م, حيث خضعت المدينة للسيطرة الأردنية حتى عام 1967م, مما يشير إلى أن مساحة المدينة نمت بشكل بطيء خلال هذه الفترة لأن مدينة الخليل شهدت حالة نزوح سكانية باتجاه الأردن نتيجة القرارات السياسية والاقتصادية للحكومة الأردنية، التي أوقفت الزيادة السكانية، وظلت كذلك حتى فك الارتباط, وقدرت بلدية الخليل مساحة المدينة عام 1984م بحوالي(25691) دونما, أي أن مساحتها ازدادت خلال 18 عام في الفترة 1966-1984م بحوالي (6893) دونما، بنسبة 26.8%. وهذا يدل على تباطئ نمو مساحة المدينة خلال هذه الفترة، واستمرت المدينة في النمو إلى أن بلغت مساحتها عام 2006م

حوالي(42552) دونما, وقد قدرت بلدية الخليل مساحة المدينة عام 2011م بحوالي(53098) دونما (الصوالحة, 2016, ص67).

2- أثر التحول العمراني على مساحة الزحف العمراني في منطقتي H1 و H2 منذ اتفاقية طابا:

هناك علاقة قوية بين الزيادة في مساحة الكتلة العمرانية والزيادة المطردة في أعداد السكان، ويتضح من (الخريطة رقم7) ن هناك تغيير وازدياد في المناطق المبنية، وبالتالي اتساع المساحات المبنية في الفترة ما بين 1997-2007 وخاصة في المنطقة H1, وقد يعود ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي الذي ساد في تلك الفترة مع تحسن الظروف السياسية، وتقليل قيود العمل داخل أراضي 1948، وصعوبة البناء في منطقة H2 بسبب الاجراءات الإسرائيلية، وهو ما أدى في النهاية إلى الزيادة الواضحة في عدد المباني في المنطقةH1. وبعد قيام السلطة الفلسطينية، تم نقل المهام إليها، مما أدى إلى توفر فرص العمل والعديد من الوظائف، وبالتالي تمكن البعض من الحصول على وظائف في الوزارات التابعة للسلطة، وتمكنوا من شراء الأراضي والبناء عليها. ومن الجدير بالذكر أن ازدياد مساحة المنطقة المبنية قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية كان بطيئا جدا، وذلك بسبب ممارسة الاحتلال الإسرائيلي لسياسات عنصرية؛ فلم تكن تسمح للسكان بالبناء خارج المخطط الهيكلي الذي حددته لهم, ولم يكن المخطط الهيكلي الذي وضعه الاحتلال يراعي الاحتياجات المستقبلية للسكان، وكانت المساحة المسموح بها محدودة، لذلك انحصرت المنطقة العمرانية في مساحة ضيقة من الأرض، واتسم العمران فيها بالتقارب والتصاق المباني جنباً إلى جنب، الأمر الذي أدى إلى نمو وتوسع عمراني عشوائي غير مخطط له, مما أثر على البنية التحتية، مثل: خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

ويلاحظ أيضا في (الخريطة رقم 7) أن البناء في المنطقة H2 -التي تضم البلدة القديمة- كان ضعيفا، وخاصة في الفترة ما بين 1997-2007، وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية التي تتحكم بالتخطيط والبناء في هذه المنطقة، والتي من الصعب الحصول عليها، بالإضافة إلى مضايقة المستوطنين للسكان. كما أن المنطقة H2 محاطة بنقاط التفتيش والحواجز العسكرية، لذلك فضل العديد من السكان البناء والعيش في المنطقة H1 الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية.

ونلاحظ أيضا من الخريطة أنه خلال الفترة ما بين 2014- 2016 امتدت واتسعت المنطقة المبنية لتشمل معظم المنطقة الفارغة في H2، ويعود ذلك إلى قيام بلدية الخليل بتشجيع السكان على البناء في منطقه H2 ومناطق C، على الرغم من

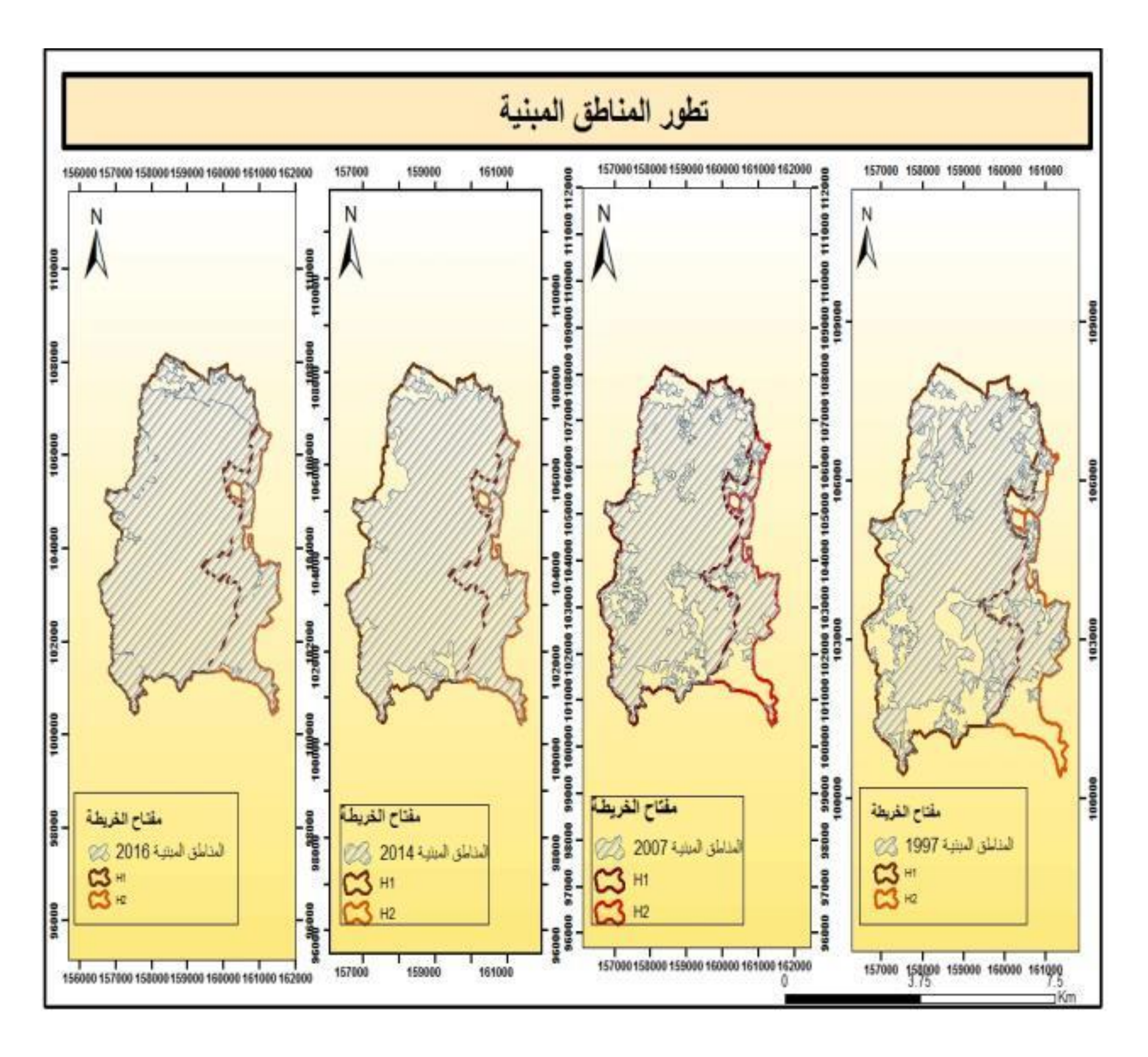
المعيقات التي تفرضها إسرائيل، وذلك لدعم صمود الفلسطينيين والحفاظ على فلسطينية الأرض، والحد من مصادرة المزيد من الأراضي.

بلغ مجموع نسب المناطق المبنية من المساحة الكلية للمدينة في عام 1997، 66 %، وفي عام 2007، 76%، وفي عام 2014، 90%، أما في عام 2016 فكانت النسبة 96%، أي تطور العمران بشكل ملحوظ وأصبح هنالك اكتظاظ عمراني، أي أنه لا يوجد مناطق فارغة في المدينة, ولكن تشمل المناطق المبنية جميع الخدمات والبنية التحتية والمواصلات. وقد احتلت المناطق المبنية في عام 1997، 56% من مساحة منطقة H1. أما المناطق المبنية في منطقة H2 فقد مثلت 10% من المساحة الكلية من المناطق المبنية في عام 1997. أما المناطق المبنية في عام 2016 في منطقة H1 فبلغت نسبة 79%، وفي المناطق المبنية في منطقة H2 بلغت النسبة 17% من المساحة الكلية للمناطق المبنية (الجدول رقم 3).

الجدول رقم(3): نسب المناطق المبنية إلى المساحة الكلية في منطقة الدراسة.

السنة	نسبة المناطق المبنيةH1	نسبة المناطق المبنية H2	المجموع
1997	%56	%10	%66
2016	%79	%17	%96

(المصدر: عمل الباحثة).



الخريطة رقم (7): تطور المناطق المبنية في مناطق H1 وH2 من سنة 1997 إلى 2016 في مدينة الخليل.

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع وزارة الحكم المحلي, النظام المتكامل لإدارة المعلومات المكانية geomolg, 2019).

3- البؤر الاستيطانية التي أثرت على التوسع العمراني في مدينة الخليل:

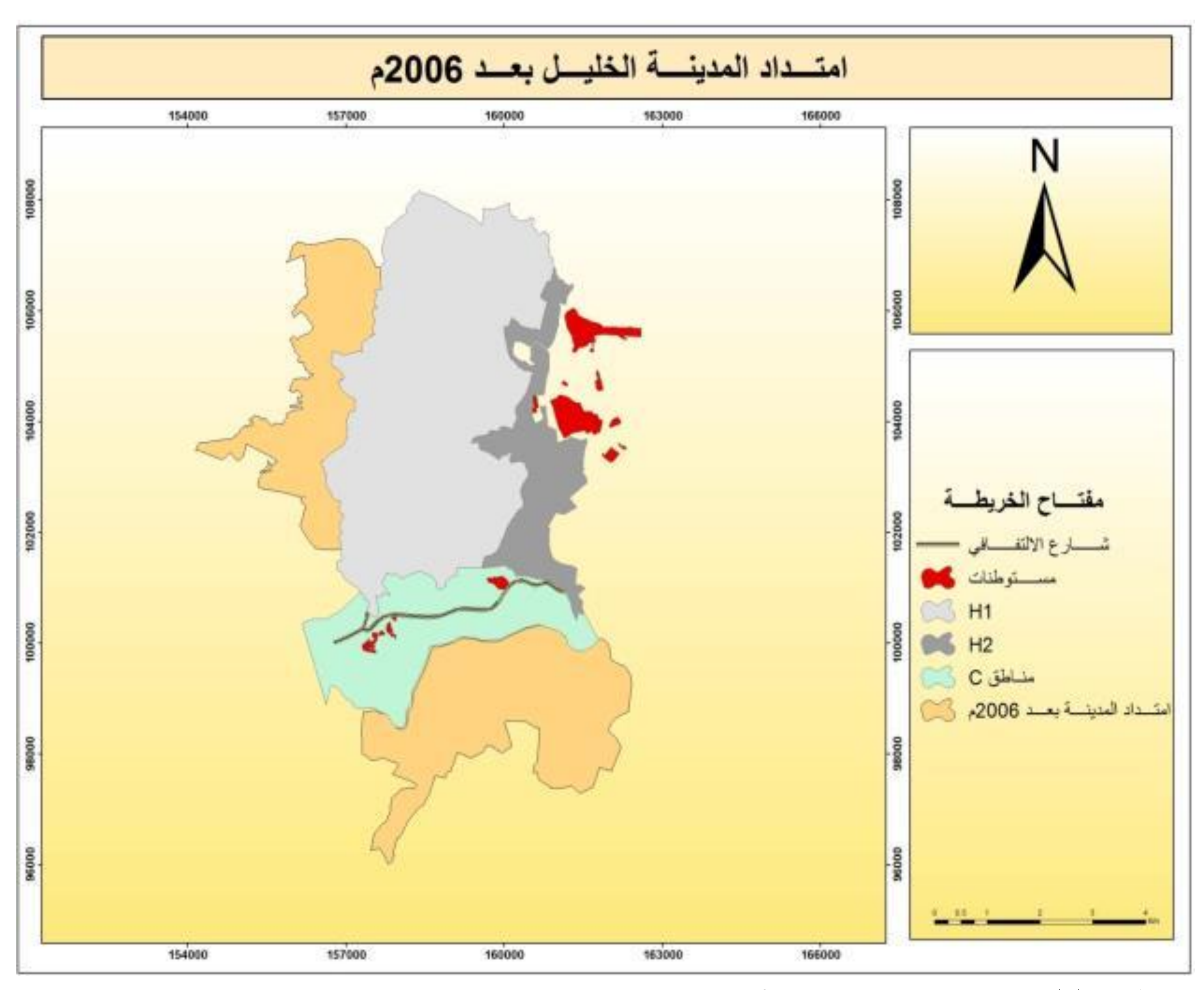
بعد نكسة عام 1967 م دخل اليهود إلى مدينة الخليل، ومنذ البداية استخدم الاحتلال الإسرائيلي القوة، وأقام عددا من الأحزمة الاستعمارية استكمالا لفكرة الخليل العليا، التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية عام 1968م, حيث أقام مستعمرة كريات أربع على موقع استراتيجي في المدينة, وقاموا باحتلال قلب المدينة, وإقامة الحي اليهودي ومدرسة دينية, بالإضافة إلى احتلال مبنى الدبويا, وإقامة مركزين صناعيين.

وأحيطت المدينة بالمستعمرات، حيث كريات أربع وخارصينا من الشرق, ومستعمرتي حجاي وهار مانوح من الجنوب, وبذلك طوقت المستعمرات الإسرائيلية مدينة الخليل، وكان لها أثر كبير وبشكل واضح على عملية البناء والتوسع العمراني؛ فقد توقف البناء في الجهة الشرقية، حيث مستعمرتا كريات أربع وخارصينا, بالإضافة إلى المستعمرات الإسرائيلية في الجهة الجنوبية التي حدت من التوسع العمراني للمدينة في تلك الاتجاهات, وبقي متنفس التوسع العمراني للمدينة الجهة الغربية، وجزء من الجهة الشمالية, وتراجعت حدودها من جهة الشرق، وفي المقابل توسعت المستعمرات باستمرار على حساب الأراضي الزراعية الفلسطينية (بلدية الخليل, 2019) (صوالحة, 2016).

4- امتداد مدينة الخليل بعد عام 2006:

بسبب الطبيعة الجبلية للمدينة كان الامتداد والتوسع العمراني باتجاه الشرق، وذلك بسبب قلة الانحدار، وسهولة الوصول إلى الخدمات, ولكن بعد وجود البؤر الاستيطانية والطرق الالتفافية انعكس اتجاه الامتداد العمراني باتجاه الغرب، بالرغم من أنها شديدة الانحدار، حيث تزيد نسبة الانحدار عن 40%, أي أن هناك صعوبة في البناء والحركة والتنقل، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف البناء في المناطق المنحدرة، والتي تحتاج إلى معدات خاصة في ظل الارتفاع المتزايد والمتسارع في أسعار المواد اللازمة لعملية البناء.

قامت بلدية الخليل بعمل توسعة جديدة لضبط نمو المدينة وتنظيم البناء وحل مشكله النمو السكاني، مع ضمان استمرارية المساحات الخضراء والأنشطة الزراعية والصناعية والخدماتية، ووضع مخططات شوارع مقترحة, فتوجد توسعة عمرانية باتجاه الجنوب في منطقة قلقس وخلة الدار حتى حدود يطا, وقد ساهم كل من وجود الشارع الالتفافي لمستوطنات جبل الخليل، ووجود مستوطنة (حجاي)، والارتباط العسكري, الواقعة في مناطق C، وضرورة الالتزام بمسافة 40 م بعيدا عن المنشآت الاحتلالية, في فصل مدينة الخليل إلى أجزاء, حيث بلغت مساحة التوسعة العمرانية في جنوب المدينة حوالي 10022 دونما، بينما بلغت مساحة التوسع في الشرق حوالي 6632 دونما، رغم وجود انحدار تزيد نسبته عن 40% (بلدية الخليل, 2019) (الخريطة رقم 8).



الخريطة رقم(8): امتداد مدينة الخليل بعد عام 2006.

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من بلدية الخليل، 2019، باستخدام برنامج GIS).

2.1.4 عدد السكان وتوزيعهم حسب التجمعات السكانية سواء الإسرائيلية أو الفلسطينية في منطقة الدراسة.

تعد مناطقH1، H2 مثالا واضحا لتأثير العوامل السياسية على البنية السكانية، حيث يظهر الجدول في الأسفل تراجع عدد السكان في منطقه H2 في ظل الظروف الصعبة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية المختلفة، والمتمثلة بانعدام الأمن في هذه المناطق، وفرض تقييدات شديدة على التطوير والتنمية والبناء فيها، إلى جانب وضع العوائق والقيود على حركة المواطنين وتنقلاتهم، حيث تخضع هذه المنطقة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة، مما اضطر بعض السكان إلى هجر ديارهم نتيجة الأوضاع الصعبة، واللجوء إلى مناطق أكثر أمنا، وغالبا ما تكون في مناطق (أ) التي تخضع للسيطرة الأمنية للسلطة الفلسطينية, مما أدى إلى ارتفاع كبير في عدد السكان في منطقة H1 عام 2017 مقارنة بزيادة قليلة في

عدد السكان قليلا في منطقة H2 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2019), لذا يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها القيام بعدة خطوات للحفاظ على الوجود الفلسطيني في منطقة H2، من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي للمتضررين لتشجيعهم على البقاء في أراضيهم، لتعزيز صمودهم، وتوفير البنية التحتية اللازمة لهذه التجمعات السكانية (الجدول رقم 4).

الجدول رقم(4): عدد السكان في مدينة الخليل سنة 1997,2007,2017.

السنة	منطقة H1	منطقة H2
1997	المجموع قبل التقسيم	119093
2007	100,694	35,822
2017	125,468	39,770

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019, التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت, 2017.

2.4 أنماط المباني وكثافة المساكن في منطقة الدراسة.

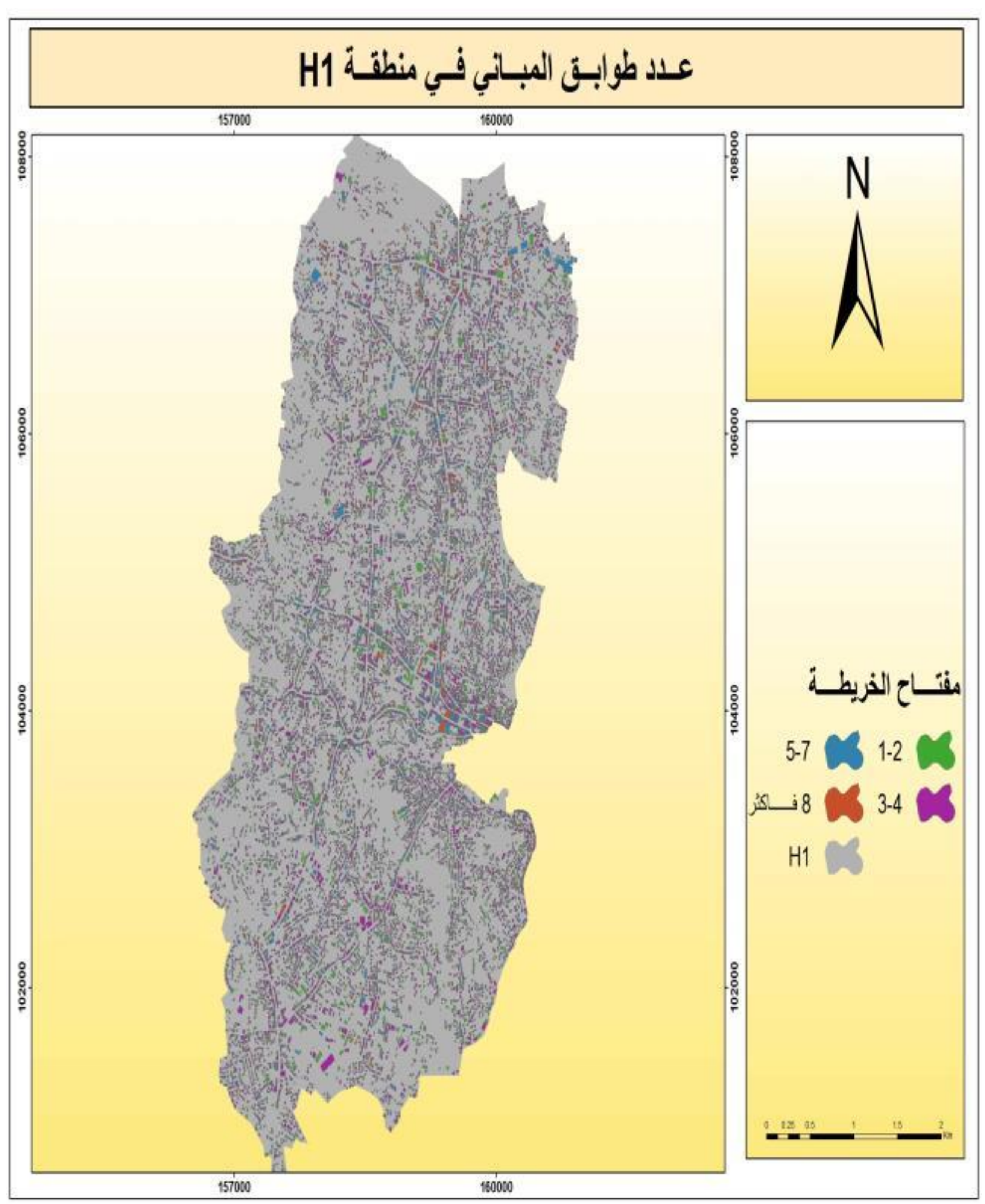
1.2.4 أنماط المباني حسب الارتفاع في منطقتي H1 وH2 قبل وبعد اتفاقية طابا:

في هذه الدراسة تم تناول جانب واحد من جوانب أنماط المباني، وهو الارتفاع، أي عدد الطوابق, وذلك لمحدودية الوقت وتشعب مواضيع الدراسة وتعددها.

1.1.2.4 عدد الطوابق في منطقه H1:

توضح الدراسة أن عددا كبيرا من المباني في منطقة H2 وH1 تتكون من طابق واحد أو طابقين، وهو الطراز السائد في مدينة الخليل، والذي ساد في معظم بيوت القرى والمدن الفلسطينية، وغالبا ما تكون هذه المباني قديمة، أي ما يعرف بالأحواش التي تعود إلى العصر العثماني, وبمرور السنين تزايدت الحاجة إلى أراضٍ للبناء، وازداد عدد السكان؛ فتم استغلال كل مساحة ممكنة في عملية البناء، مما أدى إلى تشابك الأبنية والتصاقها ببعضها، وبما أن جزءاً من منطقة H1 يقع في منطقة C؛ فإنه يتوجب على الفلسطينيين القاطنين فيها الحصول على التراخيص اللازمة من الإدارة الإسرائيلية للبناء، والتي

من الصعب الحصول عليها، ونظرًا للحاجة الماسة يلجأ الفلسطينيون إلى بناء منازلهم في المنطقة (C) دون ترخيص؛ وبذلك يُفرض عليهم العيش مهدّدين دائمًا بهدم منازلهم, أما بالنسبة للأراضي الواقعة في مناطقA و B فيصعب على السكان بناء بيوت مستقلة، وذلك يعود لارتفاع سعر الأراضي، وبسبب قيام إسرائيل بمصادرة مساحة شاسعة من الأراضي التابعة للمدينة لبناء المستوطنات، ومع الزيادة الطبيعية يضطر السكان إلى التوسع عمودياً، حيث يعد بناء "العمارات السكنية" أحد الحلول لعلاج أزمة السكن الحالية (الشكل رقم 2)، وبالرغم من أن الغالبية قد لا يتقبل تلك الفكرة بسبب سعيهم إلى البحث عن الخصوصية، إلا أنه لا يوجد بديل للسكن، حيث بلغ عدد المباني في منطقة H1 التي تتكون من 5–7 طوابق، 2311 مبنى، والتي تتكون من 8 طوابق فأكثر، 269 مبنى (الجدول رقم 5) (بلدية الخليل,2019)، ومن جهة أخرى، تعتبر العمارات السكنية حلاً سريعاً لتوفير السكن لجميع الراغبين فيه، وخاصة لذوي الدخل المحدود وللحفاظ على الأراضي من المصادرة (الخريطة رقم 9).



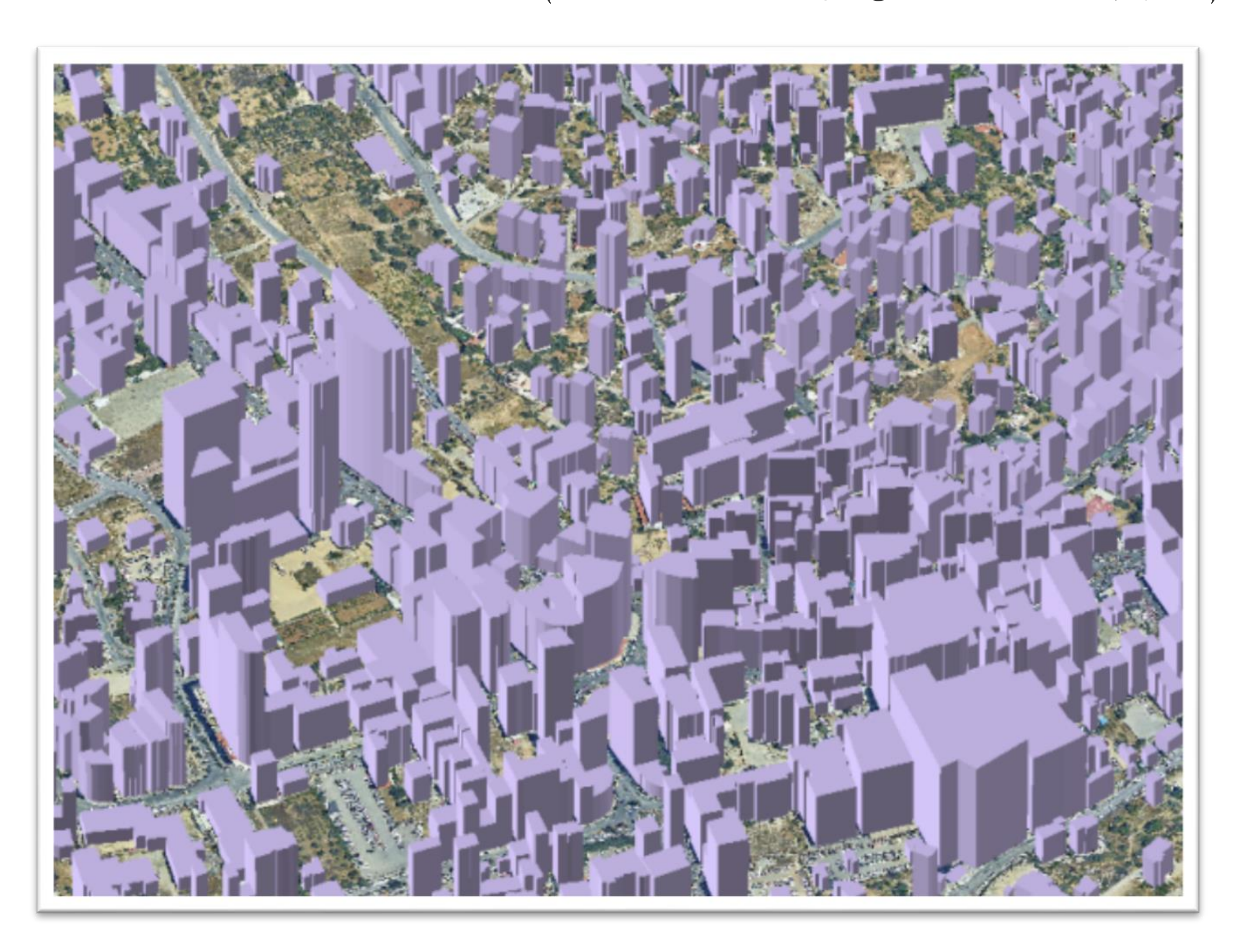
الخريطة رقم (9): عدد طوابق المباني في منطقة H1.

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من بلدية الخليل، 2019، باستخدام برنامج GIS).

الجدول رقم(5): عدد طوابق المباني في منطقةH1.

عدد الطوابق في H1	عدد المباني في H1
2-1	4746
4-3	7597
7-5	2311
8 فأكثر	269

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من بلدية الخليل، 2019).

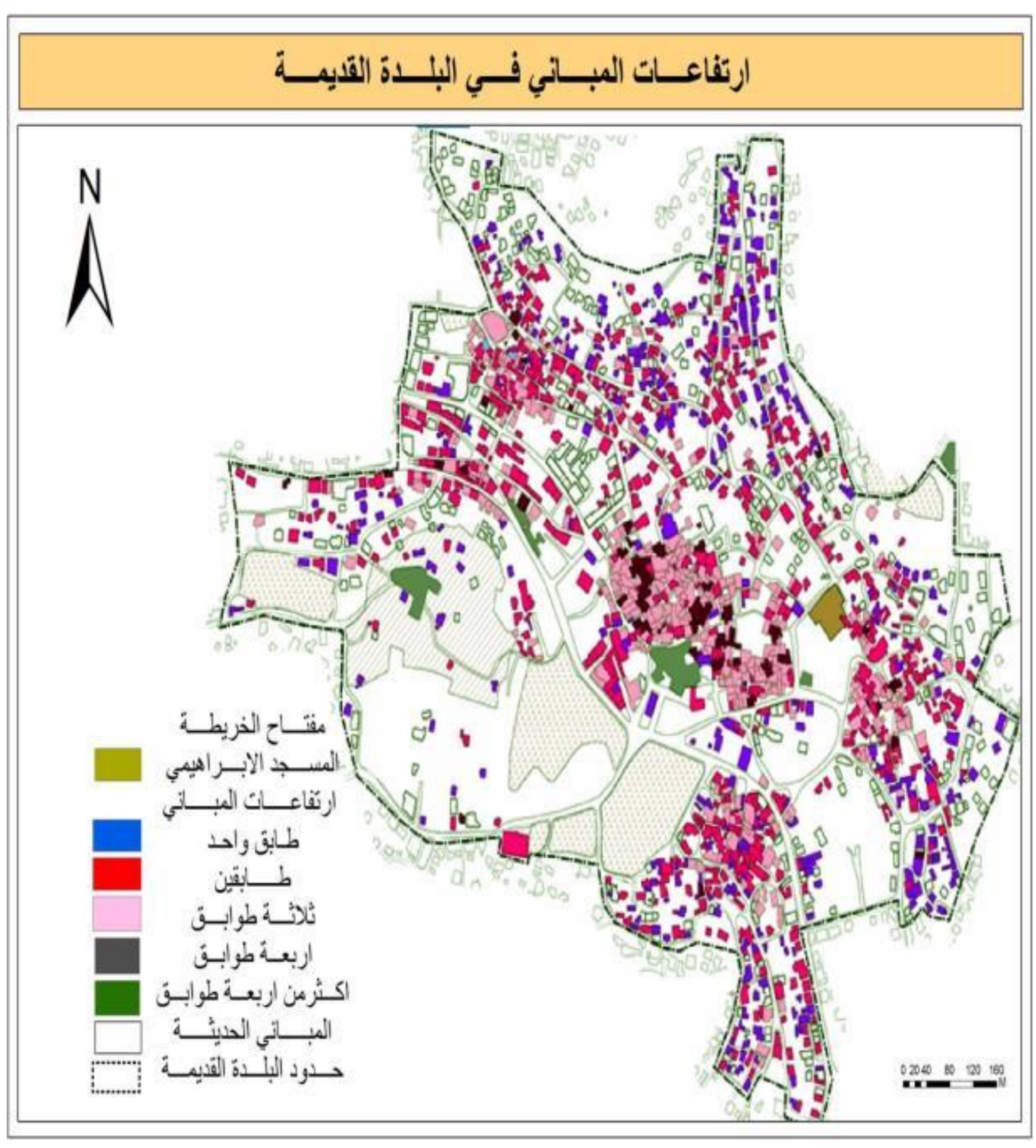


الشكل رقم(2): تمثيل ثلاثي الأبعاد للمباني في منطقة H1.

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من بلدية الخليل, 2019).

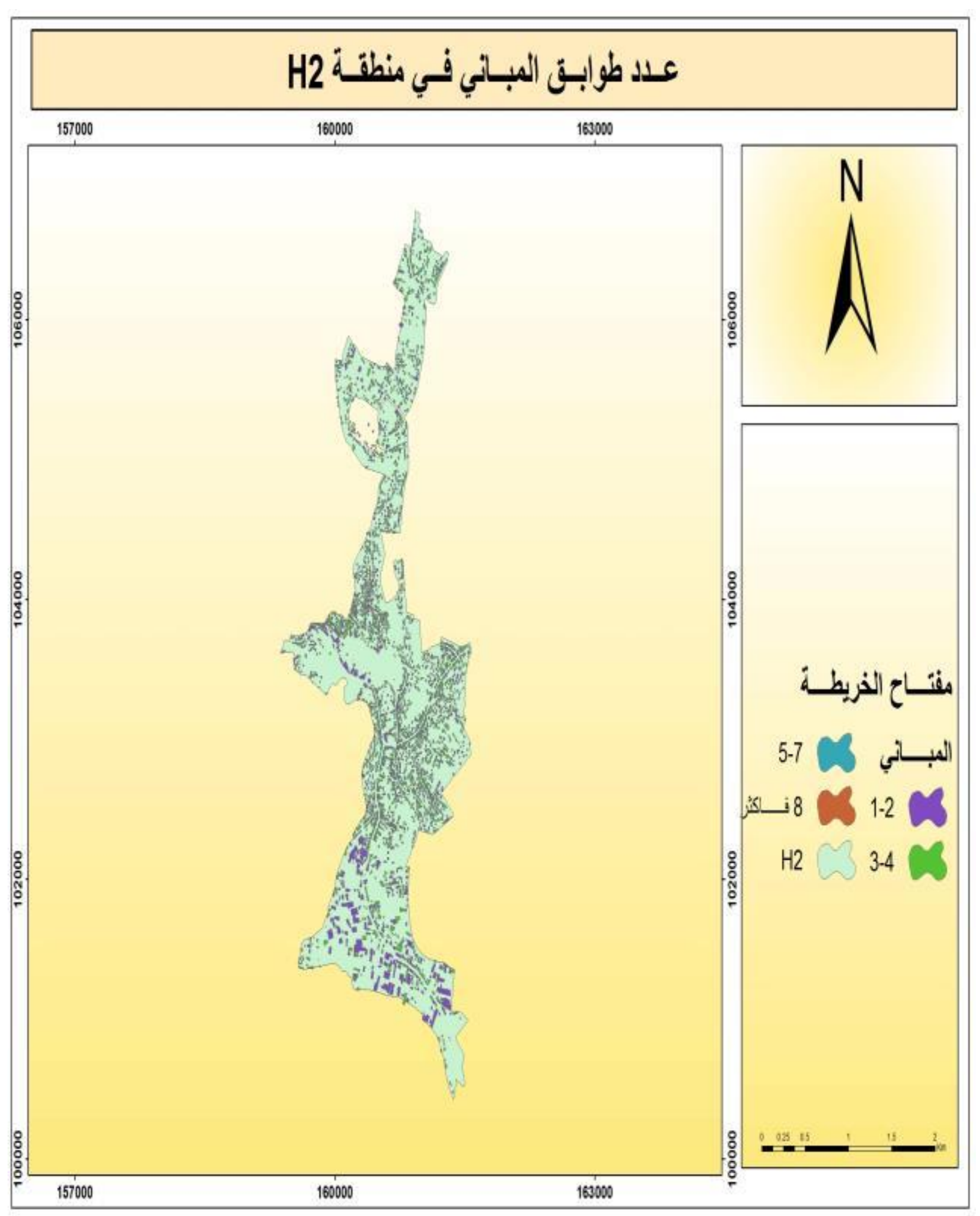
2.1.2.4 عدد الطوابق للمباني في البلدة القديمة في منطقة H2:

تتفاوت مباني البلدة القديمة في ارتفاعاتها، وتتميز بتدرج غير منتظم في الكتل المبنية، مما يضفي طابعاً مميزا للتكوين المعماري للمباني. وتشير نتائج المسح الميداني إلى أن غالبية المباني القديمة في منطقة الدراسة تتكون من طابقين، حيث شكلت المباني المكونة من طابقين نسبة 45%، تلتها المباني المكونة من طابق واحد، حيث بلغت نسبتها 26%، ثم المباني المكونة من ثلاثة طوابق، والتي بلغت نسبتها 26%، وشكلت المباني المكونة من أربعة طوابق نسبة قليلة جداً بلغت 4%، في حين ظهرت المباني المكونة من أكثر من أربعة طوابق بشكل نادر بنسبة 0.1% (الجدول رقم 6)، والتي تتركز على أطراف البلدة القديمة، وهذا يعني أن نسبة 71% من المباني القديمة في كافة أنحاء البلدة القديمة قد تكون طابقين وأقل، ويبدو واضحاً أنه كلما اتجهنا إلى أطراف البلدة القديمة يقل عدد الطوابق في المباني القديمة، حيث بلغت نسبة المباني المكونة من ثلاثة طوابق فما فوق والواقعة على أطراف البلدة القديمة 12%، في حين بلغت نسبتها في مناطق النسيج العمراني (مراكز الحارات) 48% (الخريطة رقم 10)، ويرجع ذلك لعوامل دفاعية وأخرى اجتماعية، حيث يهدف الارتفاع بالطوابق إلى التركيز على توفير الحماية للمباني الواقعة في المركز، حيث شكل اتصالها مع بعضها سورا دفاعيا لحماية مركز المدينة من الهجمات الخارجية، على النقيض من ذلك فإن المباني الواقعة على أطراف البلدة القديمة لم تتميز بالارتفاع، حيث لم يكن توفير الحماية هدفاً أساسياً في بنائها (الشكل رقم 3) (الخريطة رقم 11) (لجنة إعمار الخليل, 2019).



الخريطة رقم(10): عدد طوابق مباني البلدة القديمة في منطقة H2.

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات لجنة إعمار الخليل, 2019).



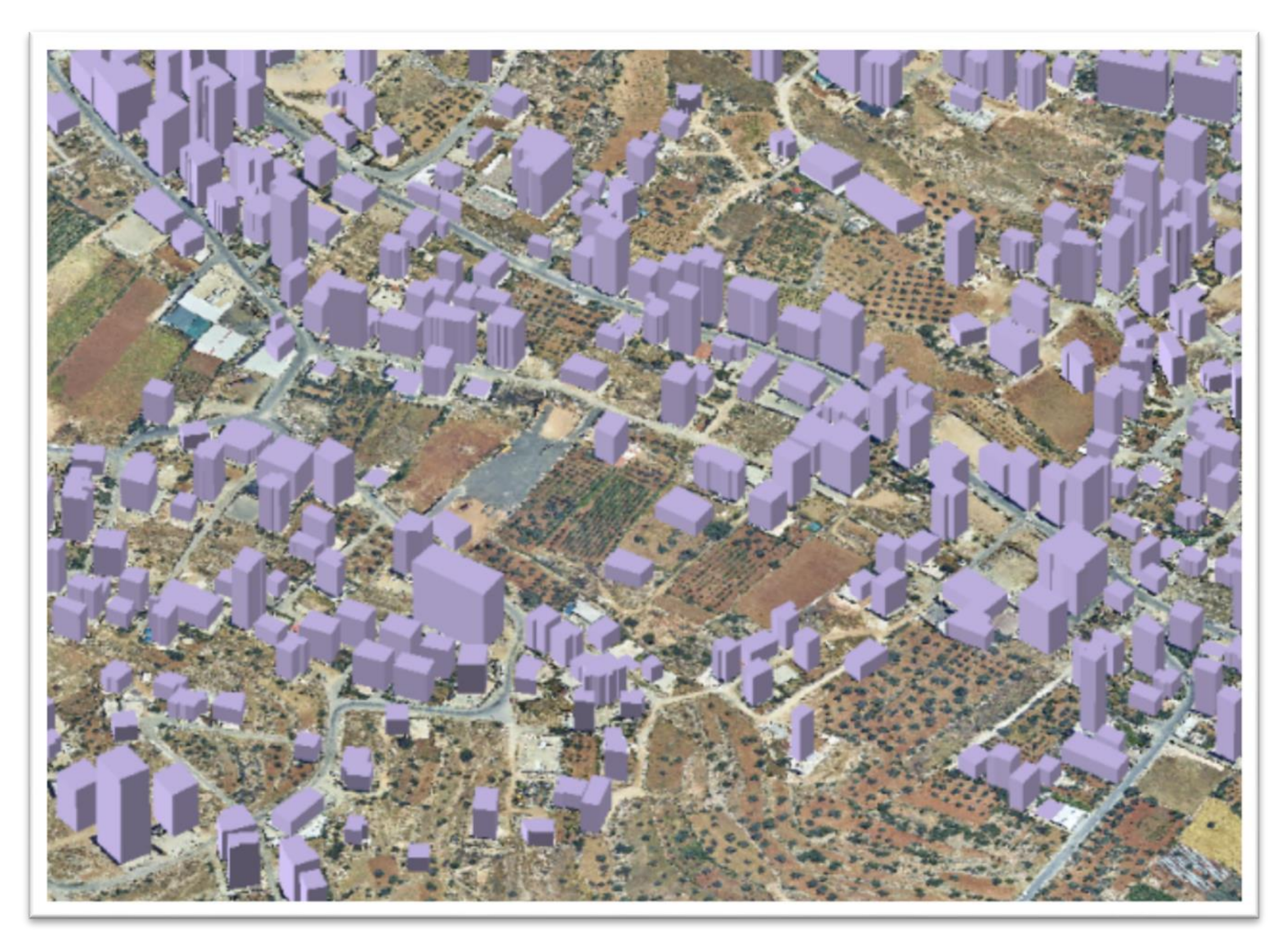
الخريطة رقم (11): عدد طوابق المباني في منطقة H2.

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من بلدية الخليل، 2019، باستخدام برنامج GIS).

الجدول رقم(6): عدد طوابق المباني في منطقة H2.

عدد الطوابق في H2	عدد المباني في H2
2-1	1455
4-3	1742
7-5	296
8 فأكثر	4

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من بلدية الخليل، 2019).



الشكل رقم(3): تمثيل ثلاثي الأبعاد للمباني في منطقة H2.

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من بلدية الخليل، 2019).

3.1.2.4 الأنماط العمرانية للمباني في البلدة القديمة في منطقة H2.

تحتوي البلدة القديمة من الخليل على عدة أنماط من التشكيلات العمرانية لمبانيها القديمة، إضافة إلى التطور العمراني لمبانيها، والذي يمكن رؤيته من خلال المظهر العام للمبنى وما يحويه من عناصر وتفصيلات معمارية، حيث يعبر كل نمط عن فترة تاريخية معينة عاشتها البلدة القديمة، ابتداء من النسيج العمراني المتداخل، الذي يؤكد على التلاحم الاجتماعي وقوة الروابط والعلاقات الاجتماعية بين السكان، وعدم توفر الظروف الأمنية المناسبة حيث الحروب، إلى أنوية النسيج العمراني، التي تظهر أول محاولة للخروج من النسيج نحو تجمعات أقل تداخلا, بما يدل على توفر ظروف أكثر أمنا، مع المحافظة على الجانب المتعلق بتماسك العلاقات الاجتماعية, ومن ثم تظهر المباني المتصلة كمحاولة أكثر اندفاعا للخروج من النسيج العمراني نحو المباني المنفردة الأقل ترابطا لتعبر عن المزيد من الاستقلالية، وتوفر ظروف أمنية مناسبة مع ظهور مؤشرات الازدهار في الحركة الاقتصادية. أظهر المسح المعماري الشامل التي قامت بعمله لجنة إعمار الخليل وجود أربعة أنماط رئيسية من المباني القديمة، وذلك على النحو التالي:

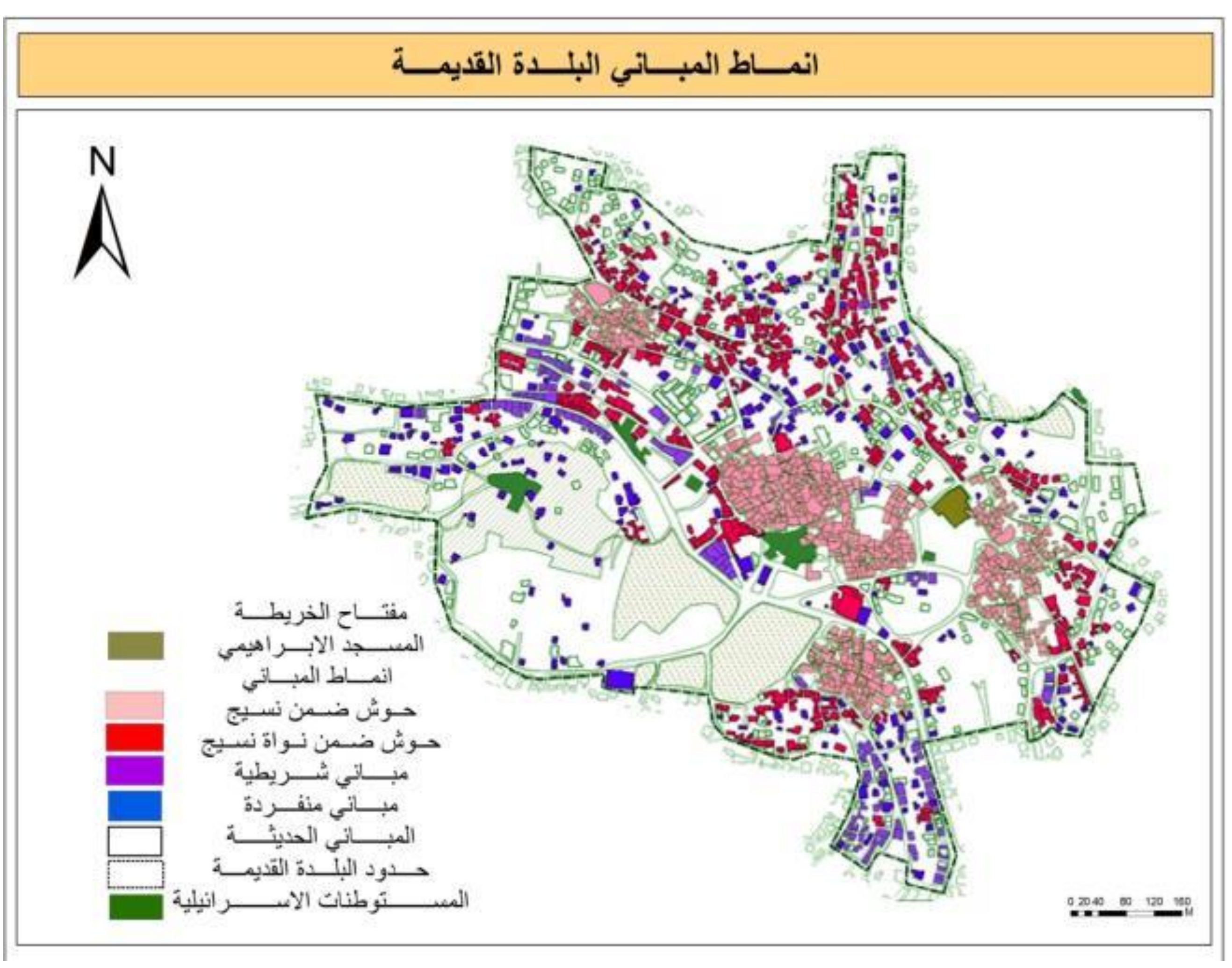
أولا: مباني أنوية النسيج العمراني.

تتمثل في أربع مناطق رئيسية، هي:

منطقة المركز القديم، حيث التكوين العام والخصائص المعمارية للمباني التي تتصل مع بعضها البعض من جميع الاتجاهات وبشكل عشوائي لتكون كتلة واحدة من المباني المتشابكة المنفتحة في الداخل (الصورة رقم 1)، وتشكل مراكز الحارات، حيث بلغت نسبة هذا النمط من المباني (75%) (الخريطة رقم 12) من مجموع مباني منطقة الدراسة، والتي تتركز في وسط البلدة القديمة.



الصورة رقم(1): مباني أنوية النسيج العمراني في البلدة القديمة.
(المصدر: لجنة إعمار الخليل, 2019).



الخريطة رقم(12): أنماط المباني القديمة في منطقة H2.
(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات لجنة إعمار الخليل, 2019).

ثانيا: مجموعات المباني الشريطية.

وهو نمط آخر من اتصال المباني مع بعضها البعض، معبرا بهذا التلاصق عن المزيد من الاستقلالية وبداية الخروج عن نمط النسيج العمراني، حيث تتصل المداخل (الأحواش) فيما بينها من جهة واحدة أو جهتين، مشكلة شريطا من المباني، ويكون عدد هذه المباني ضمن هذه التجمعات محدودا لا يتجاوز العشرة أحواش (مداخل)، وتتشابه هذه الوحدات في التكوين العام والخصائص المعمارية، حيث بلغت نسبة هذا النمط من المباني (10%) من مجموع مباني منطقة الدراسة، والتي تتركز في وسط البلدة القديمة (الصورة رقم 2).



الصورة رقم(2): المباني الشريطية في البلدة القديمة.
(المصدر: لجنة إعمار الخليل, 2019).

ثالثا: المباني المنفردة.

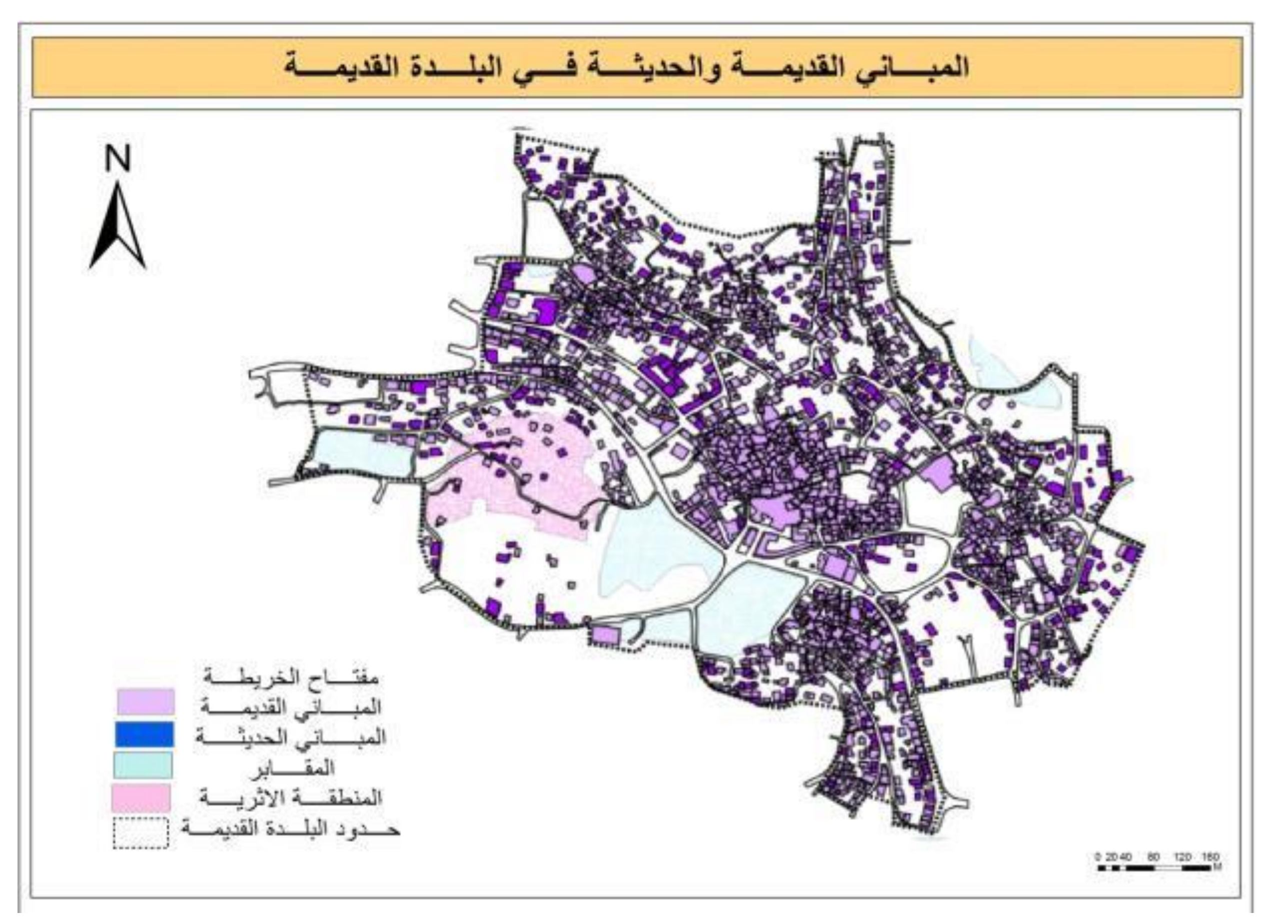
يعكس هذا النوع من التكوينات العمرانية الحد الأقصى من الاستقلالية والانفتاح للخارج، وهو بحد ذاته امتداد للمباني الشريطية مع المزيد من الاستقلالية والمزيد من التطوير على المخطط المعماري للمبنى، حيث بلغت نسبة هذا النمط من المباني (15%) من مجموع مباني منطقة الدراسة, والتي تتركز في أطراف البلدة القديمة (الصورة رقم 3).



الصورة رقم (3): المباني المنفردة.
(المصدر: لجنة إعمار الخليل, 2019).



الصورة رقم (4): المباني السكنية التقليدية في البلدة القديمة في H2.
(المصدر: لجنة إعمار الخليل, 2019).



الخريطة رقم(13): المباني القديمة والحديثة في البلدة القديمة في منطقة H2.
(المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات لجنة إعمار الخليل, 2019).

2.2.4 أنماط المباني وتوزيعها.

يعد المسكن أحد الحقوق الأساسية، والذي يقي الإنسان من العوامل الخارجية ويوفر له حاجاته الضرورية، وقد طرأ عليه الكثير من التغيرات والتطورات، حيث اتجه الكثير من السكان لتحسين وتطوير سكنهم لتمثل حالتهم الاجتماعية والاقتصادية، بالرغم من الاحتلال وأعمال التضييق عليهم، إلا أن الفلسطينيين استمروا بتشييد المباني بكافة أشكالها وأنواعها. ويعيش عدد كبير من الأسر في شقق، حيث بلغت في منطقة H1 عام 2007 (1539) أسرة، وازدادت عام 2017 إلى (12190) أسرة، كما بلغت في منطقة H2 (1201) أسرة عام 2007، وازدادت إلى (4614) أسرة عام 2017 كما يظهر في (الجدول رقم 7). ويعود ذلك إلى أن نسبه كبيرة من السكان من ذوي الدخل المحدود (الجهاز المركزي الاحصاء الفلسطيني,2019)، إلا أن عدد المباني والفلل في مدينة الخليل حقق نموا كبيرا أيضا، ويعود ذلك إلى وجود عدد من أصحاب رؤوس الأموال، ولا سيما مالكو مصانع الملابس والأحذية، كما شهد قطاع العقارات والبناء نهضة كبيرة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من محدودية الأرض المسموح بالبناء فيها ضمن حدود البلديات، ومع الزيادة المطردة في عدد السكان، وزيادة الطلب على المساكن، بالإضافة إلى تطور الاستثمار العقاري، خاصة العمارات السكنية ذات الطوابق المتعددة، وكذلك قامت البلدية بالتشجيع على البناء في مناطق H2 للحد من توسع المستعمرات. ويلاحظ أن هناك زيادة في عدد البيوت المستقلة (فيلا) في منطقة H2 في سنة 2007؛ فبلغت35 فيلا، بينما في منطقةH1 بلغت 24 فيلا، ويعود ذلك إلى عدم وجود آليات التراخيص الإجبارية في منطقة H2، أي أن رسوم البناء أقل وأسعار الأراضي أقل باعتبارها منطقة تحت السيطرة الإسرائيلية بعكس المنطقة H1.

الجدول رقم(7): عدد المساكن في مدينة الخليل في H1 وH2 (2017), (2007).

عدد المساكن المأهولة في منطقتي H1 و H2 حسب نوع المسكن،2007, 2017.

المنطقة	نوع المسكن													
	فيلا		دار		شقة		غرفة مستقلة		أخرى **		غير مبين		المجموع	
المجموع 2007	59		1,279		1,395		_____		1		6		2,740	
المجموع 2017	274	%1.6	13,908	%82.8	2,082	%12.4	93	%0.6	437	%2.6	10	%0.1	16,804	%100
H1 2007	24		713		802		_____		0		0		1,539	
H1 2017	232	%1.9	10,103	%82.9	1,484	%12.2	74	%0.6	289	%2.4	8	%0.1	12,190	%100
H2 2007	35		566		593		_____		1		6		1,201	
H2 2017	42	%0.9	3,805	%82.5	598	%13.0	19	%0.4	148	%3.2	2	%0.0	4,614	%100

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007, التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007,2017).

حيث تشير البيانات في الجدول لعام 2007 إلى ارتفاع نسبة الأسر التي تعيش في مساكن ذات كثافة سكانية مرتفعة (3 أشخاص أو أكثر للغرفة الواحدة)، وبلغت هذه النسبة 16.6 في منطقة H1، ونسبة 15.6 في منطقة H2، ويعزى ذلك إلى ارتفاع عدد السكان في مدينة الخليل نتيجة لتزايد نسبه الإنجاب، خاصة أنّ طبيعة المجتمع في الخليل يحبذ إنجاب المزيد

من الأطفال كنوع من التباهي والتفاخر، كما يعدّ الصراع الديموغرافي من أبرز المعتقدات التي يتصدى بها سكّان الخليل للاحتلال الإسرائيلي؛ إذ يخشى الإسرائيليون زيادة المواليد الفلسطينيين، بالإضافة إلى ضيق الأرض وارتفاع أسعارها، كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسبه الأفراد في المسكن الواحد مع عدم توفر المزيد من المساحات للتوسع الناتج عن الإجراءات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي, بينما اختلف الوضع كثيرا عام 2017، حيث انخفضت نسبة الأسر ذات الثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة في منطقة H1 إلى 12.18، وفي منطقة H2 بلغت النسبة 4.612، ويعود ذلك إلى التوسع العمودي في منطقة H1 (الجدول رقم 8)، أما بالنسبة لمنطقة H2 فيعزى ذلك إلى هجرة عدد كبير من السكان إلى المناطق المجاورة والعيش في المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، أو الهجرة إلى الخارج للعمل أو الدراسة أو الزواج ، وبالتالي قل عدد الأفراد الذين يعيشون في نفس المسكن.

الجدول رقم(8): كثافة السكن في منطقة الدراسة 2007 و2017:

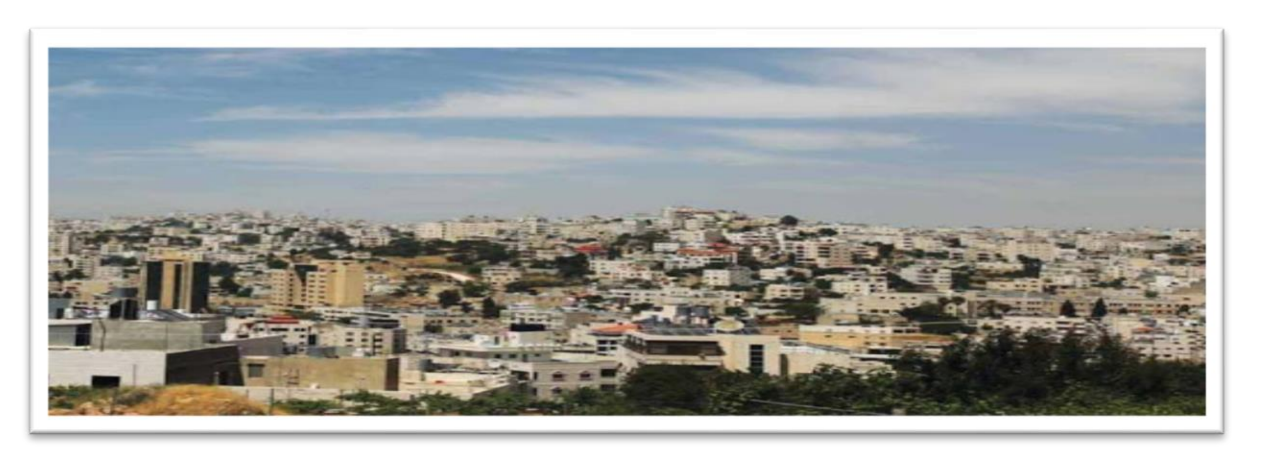
كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة) الأسر * في مدينة الخليل(2007,2017).											
	كثافة السكن										متوسط كثافة السكن
	أقل من 1	%	1.99 – 1.00	%	2.99 – 2.00	%	3+	%	المجموع	%	
منطقة 2007,H1	190	12.3	580	37.7	513	33.3	256	16.6	1,539	100	1.7
منطقة 2017,H1	1,848	15.2	5,859	48.1	3,165	26.01	1,310	10.8	1,2182	100	1.6
منطقة 2007,H2	135	11.4	480	40.4	389	32.7	185	15.6	1,189	100	1.8
منطقة 2017,H2	694	15.0	2,082	45.1	1,210	26.2	626	13.6	4,612	100	1.6
المجموع 2007	325	11.9	1,060	38.9	902	33.1	441	16.2	2,728	100	1.8
المجموع 2017	2,542	15.1	7,941	47.3	4,375	26.1	1,936	11.5	16,794	100	1.6
*** النسب الواردة في الجدول حسبت بما لا يشمل حالات غير مبينة**											

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019, التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، 2017).

3.4 أثر التحول العمراني على آليات ترخيص البناء في منطقتي H1 وH2 بعد اتفاقية طابا:

إن التوسع العمراني الذي تشهده مدينة الخليل لم يعد كما كان في السابق؛ فمنذ قدوم السلطة الفلسطينية وتقسيم المناطق الجغرافية إلى ABC تعمل وزارة الحكم المحلي على تنظيم البناء، والقضاء على البناء العشوائي، لذا يعتبر نشاط ترخيص الأبنية من أهم الأنشطة التي تقوم بها البلدية، لتأثيره بشكل عام على العديد من النواحي العمرانية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية للمدينة والمواطنين, وتسعى بلدية الخليل من خلال نشاط التراخيص إلى مجموعة من الأهداف التالية:

1. الحفاظ على النواحي التنظيمية للمدينة: إن من أهم اهداف نشاط ترخيص الأبنية هو ضمان الالتزام بالمخطط الهيكلي المعد مسبقا للمدينة، والحفاظ على التقسيمات المعتمدة للمدينة إلى مناطق سكنية وتجارية وصناعية وزراعية وخضراء, وكذلك مناطق التوسيع المحتملة لحدود المدينة (بلدية الخليل, 2019). ينطبق هذه الهدف أساسا على منطقة H1 الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، وليس على منطقة H2 ذات السيطرة الإسرائيلية.
2. انسجام الناحية العمرانية للمدينة: حيث يضمن نشاط الأبنية الحفاظ على الطراز المعماري لأحياء وشوارع المدينة، وإنشاء المباني بطريقة منسجمة تحافظ على الناحية الجمالية لهذه الأحياء والشوارع. لكن لم ينعكس هذا الهدف على أرض الواقع، حيث عدم انسجام المباني من الناحية الجمالية لهذه الأحياء والشوارع في بعض الأحيان كما يظهر في الصورة رقم (5).



الصورة رقم(5): عدم انسجام النواحي العمرانية للمدينة.

(المصدر: تصوير الباحثة, 2020).

3. سلامة الناحية البيئية للمدينة: لعل من أهم أهداف نشاط الأبنية هو سلامة البيئة، من خلال فصل المناطق الصناعية عن السكنية، وكذلك التأكد من الارتدادات القانونية ونسب البناء في المناطق السكنية والتجارية والصناعية، والسلامة العامة للمواطنين، ووضع المخطط الهيكلي للشوارع الرئيسية والفرعية والمنشأ منها والمقترح، والحفاظ عليها وعلى حرمتها من اعتداء الأبنية، ويسهم هذا بشكل فاعل بتحقيق السلامة على الطرق والتقليل من حوادث السير, لكن هذا الهدف لم ينعكس على أرض الواقع، والمنطقة الصناعية تعاني من نقص الخدمات الأساسية، كالمياه والبنية التحتية، بالإضافة إلى وجود المنطقة الصناعية في المنطقة السكنية التي تلحق التلوث بالسكان والبيئة, وتعاني المنطقة الصناعية من الإهمال، رغم أنها تساهم بنحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2011) (الصورة رقم 6).



الصورة رقم(6): التداخل بين المنطقة الصناعية والسكنية في الخليل.

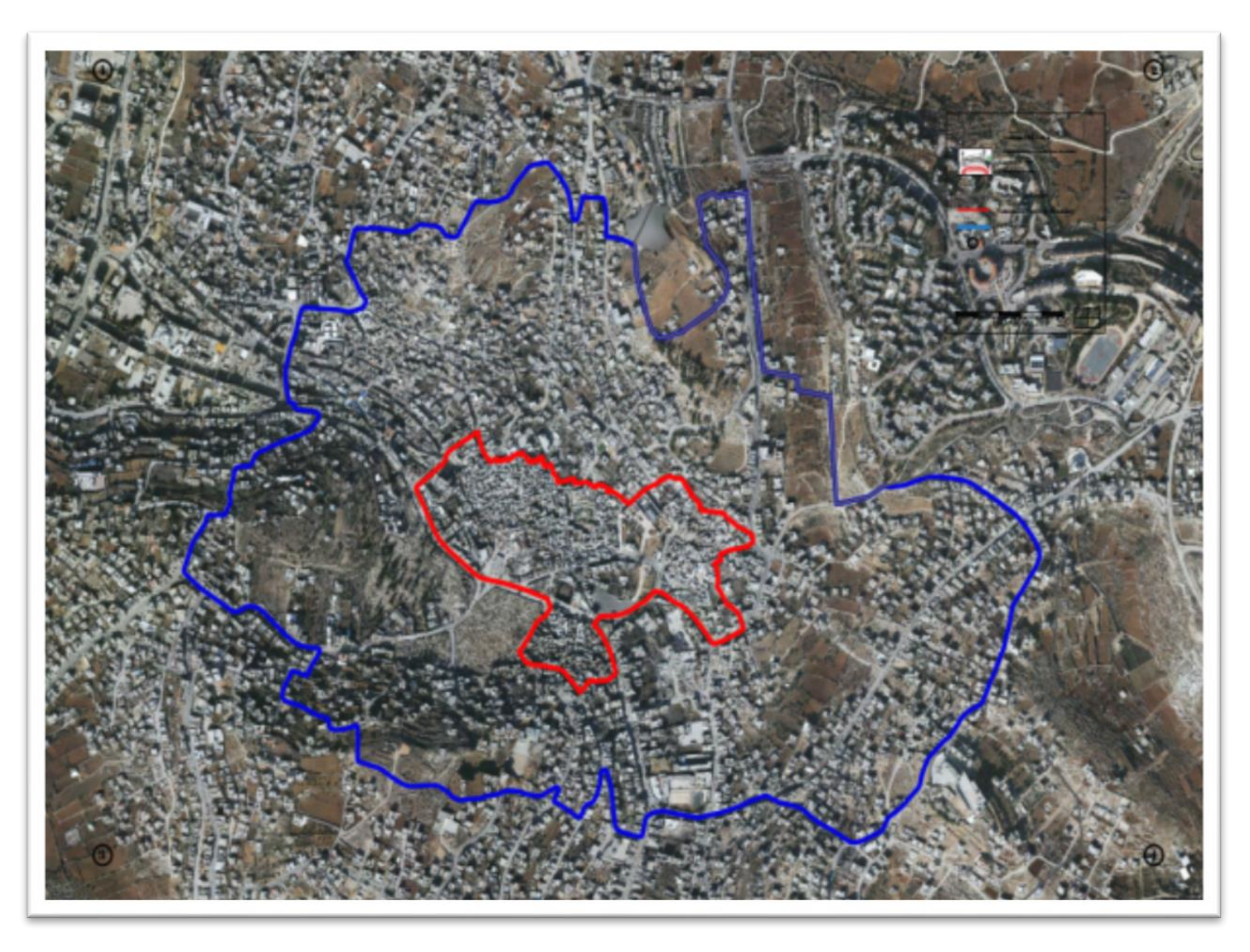
(المصدر: تصوير الباحثة, 2020)

4. النواحي السياسية: إن إنجاز المخطط الهيكلي، وتحديد مناطق التوسع لحدود البلدية وتوسيعها يؤدي بالضرورة إلى مواجهة الأطماع الاستيطانية والتوسعية التي أحاطت بالمدينة, والتي لا زالت مهددة بالمزيد من التوسع الاستيطاني. تم تحقيق هذا الهدف من خلال التوسع لحدود المخطط الهيكلي لامتداد مدينة الخليل بعد 2006، كما يظهر في الخريطة رقم (8)، بالرغم من وجود المعيقات، التي تتمثل بالمستوطنات والشوارع الالتفافية، وصعوبة الطبوغرافية (الانحدار الشديد).

5. النواحي الثقافية: إن الحفاظ على الطراز المعماري والناحية الجمالية، وكذلك المحافظة على الطراز التاريخي القديم هو من صلب عمل نشاط الأبنية، وله تأثير مباشر على ثقافة ورقي وحضارة المدينة, وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال المشروع الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو), حيث يتم تطبيق أحكام ومعايير حماية التراث فيها, أي في حال الاعتداء من قبل المستوطنين والاحتلال على المباني التاريخية من خلال هدمها أو تغيير شكل المباني يتم رفع الملف لليونسكو لحمايتها (بلدية الخليل, 2019).

ومن خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع مهندسين في بلدية الخليل، تم التعرف على آلية الترخيص في كل من المنطقتين، والتي تتضمن نفس الإجراءات التي يتم الحصول عليها من بلدية الخليل، إلا أن الفرق بين منطقتي H1 وH2 يتمثل في أن منطقة H1 تخضع من الناحية الأمنية والإدارية للسلطة الفلسطينية، أما منطقة H2 فهي خاضعة أمنيا للإسرائيليين، وإداريا للفلسطينين, وفي حال كان هناك تعدي على قوانين الترخيص للبناء في منطقة H2 يتم ارسال إخطار للبناء بواسطة مراقب الأبنية، وليس بواسطة الشرطة الفلسطينية كما هو الحال في منطقة H1 ، مما يسبب بروز نوع من العشوائية في البناء، وذلك لغياب الردع. كما فضلت بلدية الخليل تجنب استخدام مصطلحات H1 وH2، ويتم استخدام مصطلحات A،B،C أو استخدام أسماء أحواض التسوية الطبيعية القديمة، أي الرجوع إلى التسميات قبل الاتفاقيات.

أما بالنسبة للبلدة القديمة التي تكون ضمن منطقة H2, فنظراً لما تتمتع به البلدة القديمة من تراث حضاري عريق يتمثل بالتكوين المعماري لمبانيها، وما تحويه من عناصر ذات قيمة معمارية وأثرية وتاريخية، فقد أصبحت "منطقة محمية" بصفتها موقعا "يتمتع بقيمة عالمية استثنائية"؛ إذ تم إدراج البلدة القديمة في الخليل على لائحة التراث العالمي من خلال المشروع الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم للحماية (اليونسكو)، حيث يتم تطبيق أحكام ومعايير حماية التراث فيها (صورة رقم 1), أي في حال الاعتداء على المباني التاريخية يتم رفع الملف لليونسكو لحمايتها. كما تعمل لجنه إعمار الخليل على تأهيل وترميم المباني التاريخية في البلدة القديمة، وضمان الإحياء الاقتصادي والاجتماعي، وتواصل البلدة القديمة مع بقية النسيج العام للمدينة, بالرغم من الوضع السياسي الصعب الذي تعيشه البلدة القديمة من خلال الممارسات الإسرائيلية اليومية والبوابات الحديدية والحواجز الإلكترونية والإسمنتية .



صورة رقم (1): حدود كل من مناطق الممتلك والحماية الممتلك المسجل على قائمة التراث العالمي.

منطقة حماية الممتلك المسجل: هي المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة الحماية للممتلك المسجل على قائمة التراث العالمي.

منطقة الممتلك المسجل: هي المنطقة الواقعة ضمن حدود الممتلك المسجل على قائمة التراث العالمي.

(المصدر: بلدية الخليل, 2019).

أما باقي المناطق في H2 فقد حدث فيها التطور العمراني في آخر عشرين سنة مضت. ووفقا لنظام الترخيص لكل من المنطقتين H1,H2 يكون حسب نظام ABC، حيث في منطقة A يتم الترخيص من بلدية الخليل، لكن نسبة الترخيص لمنطقة A في منطقة H1 أكثر من منطقة H2، ومنطقة B يكون الترخيص من الحكم المحلي, أما في منطقة C فيتوجب فقط إرفاق المرفقات المتعلقة بالبناء إلى الحكم المحلي (بلدية الخليل, 2019).

ويوجد في منطقة H2 مناطق تفصل المستوطنين عن الفلسطينيين، وهي منطقة شرقية سميت بمنطقة الجدار العازل لجدار المستوطنات), حيث أن عدد المستوطنين في البلدة القديمة 400 مستوطن تقريبا تحت حماية 2000 جندي تقريبا في مبانٍ

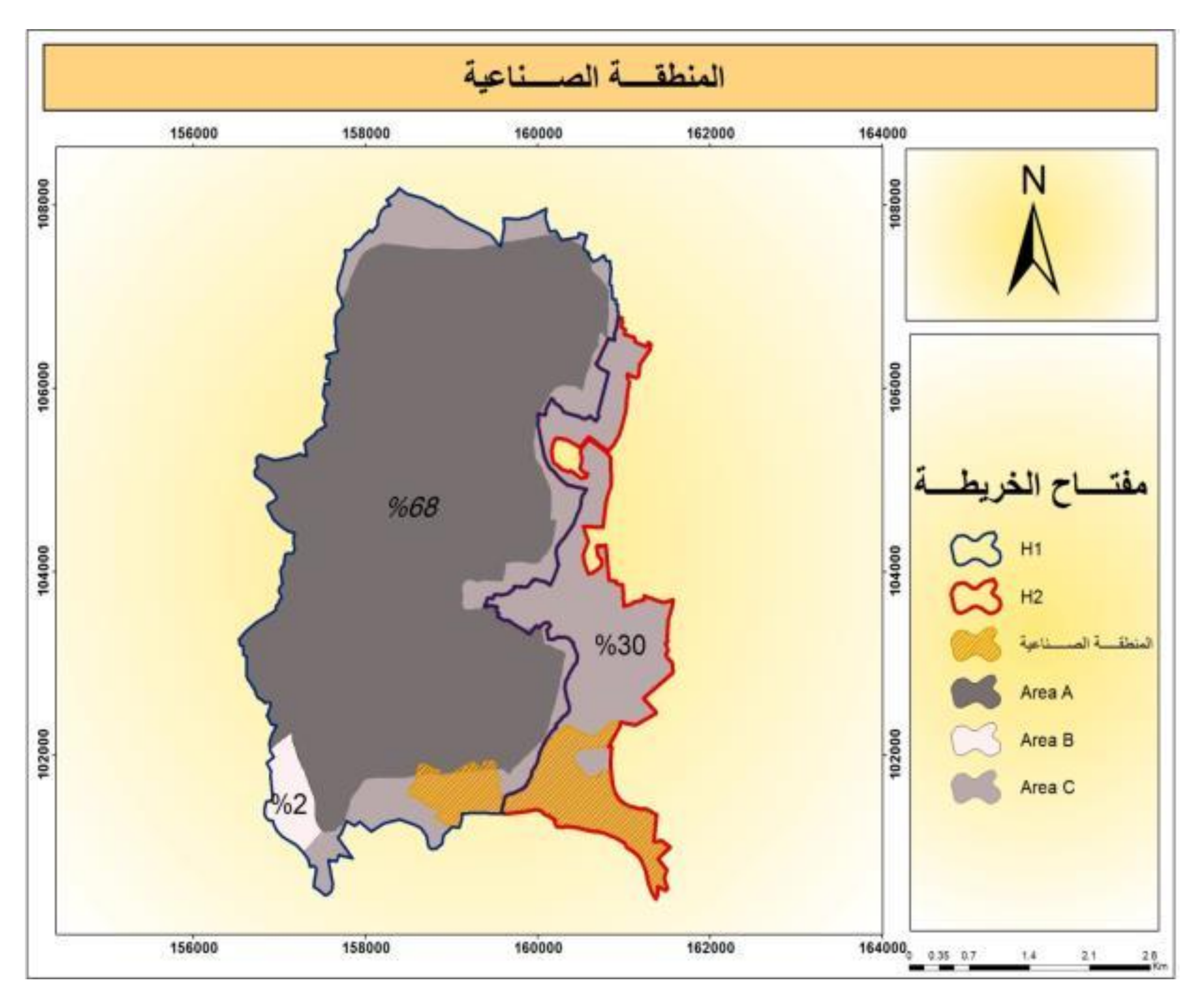
محدودة, وتقسم منطقة H2 إلى ثلاث مناطق حسب المخطط الهيكلي للبلدية من حيث التعامل معها, هي منطقة اليونسكو ومنطقة التسهيلات ومنطقة الجذب, وتقوم بلدية الخليل بدعم المنطقة من خلال تقديم التسهيلات للترخيص والتشجيع على البناء (بلدية الخليل, 2019).

4.4 المنطقة الصناعة في مدينة الخليل:

من المعروف أن مدينة الخليل من المدن التي تميزت بوجود العديد من الصناعات منذ القدم، كصناعة الفخار والخزف، ودباغة الجلود، والصابون، والتحف، والفرو، والمطرزات، والزجاج، والأحذية، والصناعات الغذائية وغيرها، وتطورت هذه الصناعات بالتطور التكنولوجي حتى أصبحت صناعات الخليل هدفا محوريا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة على وجه الخصوص، وفي الضفة الغربية بشكل عام، كما أنها تشكل مصدر دخل للعديد من الأسر في مدينة الخليل، إضافة إلى أهميتها في زيادة إيرادات الدولة من الضرائب وتشغيل الأيدي العاملة.

تقع المنطقة الصناعية في مدينة الخليل ضمن تصنيف مناطق C، والذي من شانه أن يؤثر على الصناعات بشكل عام، خاصة أن سياسة الإغلاقات التي تمارسها سلطات الاحتلال على مداخل المنطقة الصناعية يحول دون تقدمها، ويعطل من سير عملها، ويزيد من عبء المصاريف التشغيلية، بالإضافة إلى وجود المستوطنات داخل حدود المدينة، الأمر الذي يضع عراقيل رئيسية وكبيرة أمام أصحاب المصانع, ويؤدي إلى فرض قيود شديدة على حركة الفلسطينيين, كما أن فصل الطرق في المدينة يحول دون الوصول إلى الخدمات التي تحتاجها المصانع, وأيضا منع دخول واستخدام بعض المواد الأولية التي تدخل في الصناعات المحلية بذرائع أمنية مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية. إضافة إلى ذلك يتم إغلاق المحلات التجارية والمصانع وهجرة المنازل وتهجير سكان المنطقة H2؛ فخلال السنوات الأخيرة أغلقت المتاجر الواقعة في منطقة H2 الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، إما بأوامر عسكرية، أو بسبب توقف النشاط التجاري؛ فالقيود المفروضة في المنطقة تقيد التجارة وتحد من توفير الفرص؛ فتطور المنطقة الصناعية من مقومات الدولة، لكن عندما تخضع المنطقة الصناعية لسيطرة الإسرائيليين تصبح المقومات الصناعية ضعيفة. كما أن مساحة المنطقة الصناعية التي تقع في منطقة H2 بلغت 1.220 دونما، بنسبة 71% من المساحة الكلية للمنطقة الصناعية ضمن تصنيف C, أما مساحة المنطقة الصناعية التي تقع في منطقةH1 فبلغت 495 دونما، بنسبة 29% من المساحة الكلية للمنطقة الصناعية، ومعظمها في منطقة C وقليل جدا في منطقة A, حيث أن مدينة

الخليل تقع ضمن ثلاثة تصنفيات، جزء منها في A بلغت مساحته 17.483 دونم بنسبة 68%, وجزء في تصنيفB بلغت مساحته 497 دونما بنسبة 2%, أما تصنيف C فبلغت مساحته 7.756 دونما بنسبة 30% من المساحة الكلية لمدينة الخليل (الخريطة رقم 14).



الخريطة رقم (14): المنطقة الصناعية في مدينة الخليل.

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من بلدية الخليل، 2019، باستخدام برنامج GIS).

5.4 كيفية تقييم الملاءمة المكانية للأرض في مدينة الخليل:

يجب وضع خطة أو طريقة واضحة يتم على أساسها تقييم الملاءمة المكانية للتوسع العمراني، وعلى هذا الأساس فإن خطة التقييم تتم على أساس مجموعة من الخطوات كما يأتي:

1.5.4 التنبؤ بعدد السكان المستقبلي للمدينة حسب سنة الهدف 2025:

إن توسع المدن والبلدان ناتج أساسا عن زيادة السكان بسبب الزيادة الطبيعية الناتجة عن الولادات؛ إذ يحتاج هؤلاء إلى أرض لتلبية حاجاتهم من الخدمات المختلفة، سكنية وخدمية، لذا يستفاد من التعدادات السكانية لمعرفة ذلك من خلال إجراء المقارنة بين تلك التعدادات التي تجري بين فترة وأخرى، حيث تحدد معدل النمو السكاني (الكناني, 2012، ص14).

لقد تم التنبؤ بعدد السكان في مدينة الخليل لسنة الهدف بالاعتماد على استخراج معدل النمو من خلال دارسة معدل النمو في السنوات السابقة (2007–2017)، وقد تم التنبؤ بأعداد السكان للسنوات (2019–2025)، وذلك عن طريق معادلة النمو المركب.

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{\frac{P1_p2}{P1} * 100}{N}$$

P1: عدد السكان في التعداد السابق

P2: عدد السكان في التعداد اللاحق

N: عدد السنوات بين التعدادين (الدليمي,2002,ص113_115).

نسبة النمو بين عامي 2007 و2017

$$\frac{\frac{163146_-_201063}{163146} * 100}{10}$$

= 2.3%

يتضح مما سبق أن نمو السكان في تزايد مستمر بين فترة وأخرى، ولغرض معرفة الحاجة المستقبلية إلى الأرض يتم التعرف على الزيادة السكانية المتوقعة، فمن معدل النمو السابق، والذي بلغ 2.3% يمكن تقدير عدد السكان بعد 8 سنوات، والذي سيكون حوالي (238058) نسمة (الجدول رقم 9)، وحسب الطريقة الآتية:

201063/100=2010.63

2010.63*2.3=4624.4

4624.4*8=36995.2

36995.2+201063=238058

حيث أن رقم 4624.4 نسمة يمثل الزيادة السنوية.

ورقم 36995.2 نسمة يمثل الزيادة بعد 8 سنوات.

ورقم 238058 نسمة يمثل مجموع السكان بعد 8 سنوات.

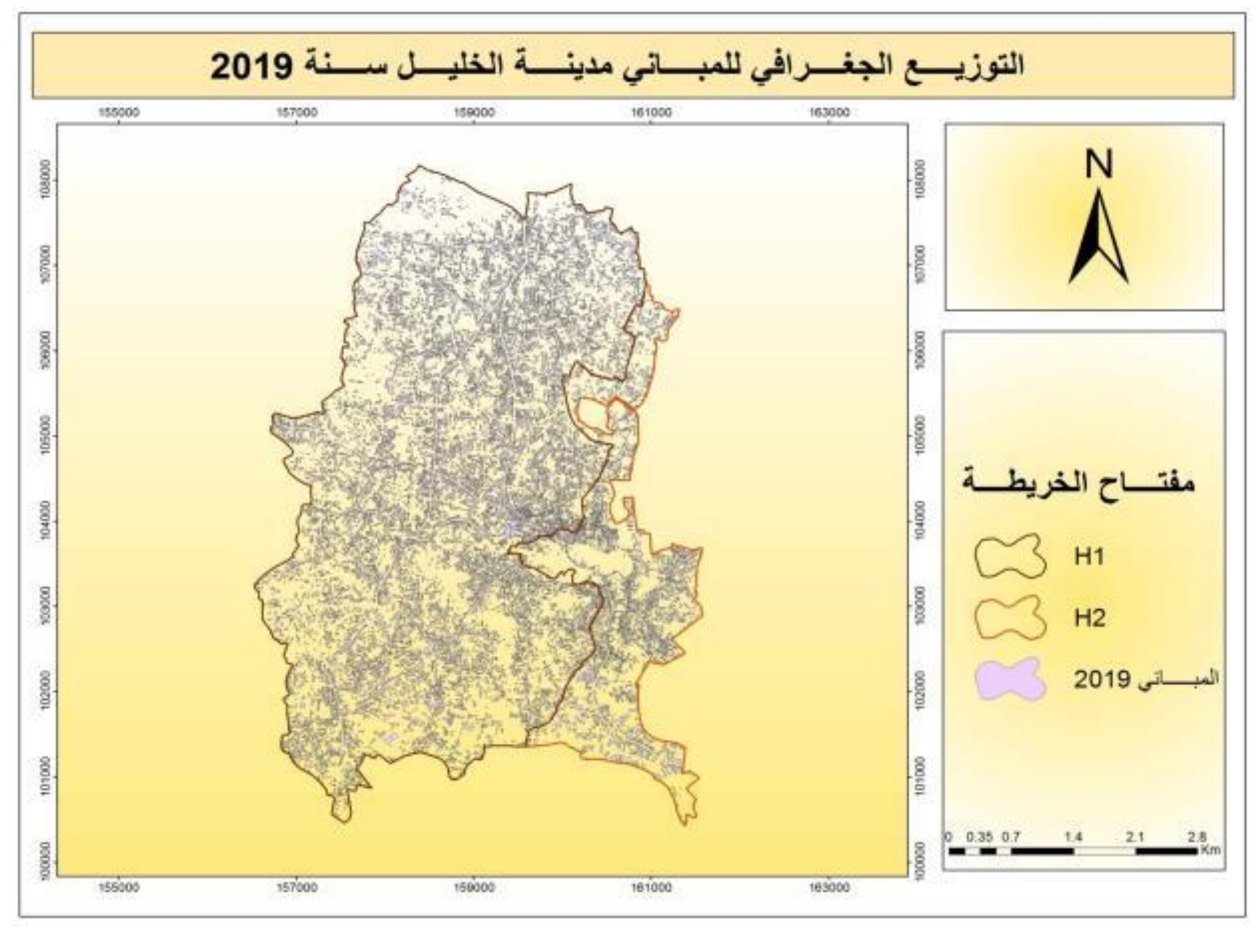
جدول رقم (9): التنبؤ المستقبلي بعدد السكان في مدينة الخليل مع توسعه المخطط الهيكلي حتى سنة الهدف (2025م).

السنة	معدل النمو السنوي (%)	عدد السكان (نسمة)
2017	2.3	201063
2019	2.3	210312
2025	2.3	238058

(المصدر: من عمل الباحثة).

2.5.4 مساحة الأراضي المسموح بالبناء فيها في منطقتي H1 وH2.

بلغ مجموع عدد المباني في عام 2019 (21390) مبنى، منها (17371) مبنى في منطقة H1, أما في منطقة H2 فبلغ عدد المباني (4105) مبنى، وقد غطت المباني فيH1، 18% من المساحة الكلية لمنطقة H1، أما نسبة المباني في منطقة H2 فبلغت 18% من المساحة الكلية لمنطقة H2, وبلغت المساحة المتبقية غير المبنية في منطقة H1، 17420 دونما، أما المساحة المتبقية في منطقة H2 فبلغت 3790 دونما، وهذه المساحات لا تشمل المباني، ولكن تشمل الأراضي الفارغة والطرق, ويعود هذا إلى محدودية الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، حيث أن معظم الأراضي في المدينة تقع ضمن تصنيف B وC, إضافة إلى أن الاستيطان يشكل عقبة رئيسية في نقص مساحة الأراضي المسموح بالبناء فيها (الخريطة رقم 15).



الخريطة رقم(15): التوزيع الجغرافي للمباني في مدينة الخليل سنة 2019.

(المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات من بلدية الخليل، 2019، باستخدام برنامج GIS).

3.5.4 المساحة الواجب توفيرها لتلبية العجز السكني في مدينة الخليل حتى سنة الهدف 2025:

من أجل أن يتم الوقوف على المساحة المطلوبة لاستيعاب الزيادة السكانية المستقبلية لمدينة الخليل يجب أن يتم في بادئ الأمر حساب العجز السكني للبلدة، من خلال الفرق بين عدد الأسر إلى عدد الوحدات السكنية، ومعرفة عدد الوحدات الواجب توفيرها، ومن ثم عدد الوحدات في معدل حجم الأسرة حتى يتم معرفة عدد الأشخاص الواجب توفير السكن لهم، ومن ثم ضرب هذا العدد في المعيار التخطيطي (100م^2/شخص), المقر من هيئة التخطيط العمراني لتخطيط المدن في البلدان العربية, واللازم لكل حاجاته المختلفة بما فيها السكنية (شعبان, 2014, ص488).

العجز السكني الحالي = عدد الأسر الحالي – عدد الوحدات السكنية الصالحة (الكناني, 2012, ص248).

39614 − 16804 =22810 وحدة سكنية (2017).

ولحساب المساحة المطلوب توفرها لسد العجز السكني وبالاعتماد على المعيار التخطيطي (100م^2/شخص)، والتي يحتاجها السكان لاحتياجاتهم المختلفة بما فيها السكنية، وكما هو موضح بالمعادلة التالية، علما بأن معدل حجم الأسرة في مدينة الخليل سنة 2017 بلغ (5.0 نسمة).

المساحة المطلوبة لسد العجز السكني الحالي = عدد الوحدات المطلوبة X معدل حجم الأسرة (الحالي) X حصة الشخص الواحد من المساحة (الكناني, 2012, ص248).

= (22810 وحدة) X (5.0 شخص /وحدة) X (100م^2/شخص)

= 11405 دونما هي المساحة الواجب توفيرها لسد العجز السكني.

4.5.4 لقد تم الاستعانة بالقانون التالي لتقدير عدد الوحدات السكنية المطلوب بناءها حتى عام 2025:

ط=س/م س+ع+ (م ن X ن)

إذ أن:

ط= عدد الوحدات السكنية المطلوب بناؤها بين سنة الأساس والهدف.

س= الزيادة السكانية بين السنتين.

م س= متوسط حجم الأسرة المتوقع في سنة الهدف.

ع= العجز السكني المتراكم في سنة الأساس.

م ن = الاندثار السنوي في الوحدات السكنية، أي عدد الوحدات السكنية المعرضة للهدم أو الإزالة.

ن = عدد السنوات بين سنة الهدف والأساس (الشعبان ,204, ص448–449؛ عطية, 2014, ص329)..

$(8 x7) + 22810 +5.0/2.3=$

= 22868 وحدة هي المطلوب بناؤها من سنة الأساس (2017) إلى سنة الهدف (2025).

6.4 الأراضي الأكثر ملاءمة للامتداد العمراني:

أدوات التحليل المكاني المتوفرة في تقنيات نظم المعلومات الجغرافية تساعد في حال اتخاذ القرارات المكانية في الوصول إلى درجة الملاءمة العمرانية لموقع جغرافي معين, وتعد أساليب التحليل المكاني إحدى أهم الأدوات التخطيطية لتحديد درجة الملاءمة للمواقع؛ فمثل هذه البرمجيات تتميز بقدرتها على تحليل البيانات، وخاصة المكانية والمرتبطة بقاعدة البيانات الوصفية، والتي تبين خصائص موقع محدد، والتعرف على درجة الملاءمة العمرانية. وهذا الأسلوب أو التقنية يعمل على صياغة فرصة فريدة لاستكشاف وتحليل الموقع بأسلوب تراكمي، من خلال تحليل مجموعة من الطبقات الرئيسية المشكلة للبيانات عن الموقع, سواء كانت بيانات مكانية أو وصفية، والتي تعمل على تحديد مدى ملاءمة الموقع والإمكانيات والمعوقات وتطوير الملاءمة العمرانية عبر تطبيق التحليل المكاني وإجراء عملية التطابق الموزون في تقييم الملاءمة المكانية.

1.6.4 منهجية التحليل المكاني (Spatial Analysis Methodology): –

يعرف التحليل المكاني على أنه مجموعة من الأسس والتطبيقات والأساليب لجمع البيانات وتحليلها وعرضها، تستخدم لتحقيق أهداف مشروع ما، سواء كان على المدى القصير أم البعيد بشكل متجانس ومسؤول قابل للتكرار, وتحتوي على مجموعة من

المعايير لتقييم كل مرحلة من مراحل العمل لدراسة قدرة موقع ما لدعم نشاطات محددة، كما أنها تعمل على دراسة العلاقات بين الخصائص الجغرافية للعناصر الطبيعية لموقع معين للتعرف على الميزات الكامنة به (الكناني, 2012، ص244).

2.6.4 نموذج التحليل المكاني :Spatial Analysis Model–

- ❖ تحديد منطقة الدراسة (الحيز الجغرافي).
- ❖ تحديد مجموعة الطبقات المؤثرة في عملية اختيار الموقع (البيانات الوصفية والمكانية).
- ❖ صياغة المعايير التصنيفية وطرق تطابق طبقات البيانات مع بعضها البعض.
- ❖ تحديد المواقع الأكثر ملاءمة من الناحية العمرانية (عبد الحميد, 2009، ص4).

3.6.4 تقييم الملاءمة المكانية للأرض:

تقييم الملاءمة المكانية هي جوهر عملية تقدير الإمكانيات المتوفرة في الأرض لمختلف الاستعمالات؛ إذ أن تخطيط استعمالات الأرض يجب أن يتم على قاعدة منطقية، وذلك من خلال تقييم الموارد المتوفرة، والذي يمكن أن نعرفه بأنه وسيلة لتخطيط استراتيجية استعمال الأرض من خلال التنبؤ بالأداء الذي تقدمه الأرض، من خلال الإمكانيات والقيود المتوقعة من كل استعمال للأرض؛ فالهدف من التقييم هو تحديد الاستعمال الأمثل للأرض من الناحية الفعلية مع مراعاة الترابط بين المناطق المختلفة في المدينة, كما أنه يوفر معلومات مكانية (نوعية ومكانية) عن الآثار المترتبة على كل استعمال وعلى إمكانية الاستدامة فيه وعلى متطلبات العمل؛ فالتقييم المستدام للأرض وتخطيط استعمالاتها يمكن أن يبنى على أساس مستدام عن طريق التكامل بين الملاءمة العمرانية مع الملاءمة الاقتصادية، وتقييم الآثار البيئية للاستعمالات (سكنية, تجارية .....إلخ) لدعم العمل التخطيطي لاستعمالات الأرض(الكناني, 2012, ص246–247).

4.6.4 إعطاء الأوزان للطبقات المؤثرة:

كل طبقة من الطبقات تأخذ وزن أو قيمة، وذلك حسب درجة تأثيرها في الملاءمة العمرانية في منطقة الدراسة.

5.6.4 عملية دمج الطبقات:

في هذه المرحلة يتم جمع أو دمج جميع الطبقات المؤثرة في ملاءمة العمران، وذلك حسب درجة التأثير النسبي, حيث من خلالها يتم تحديد المواقع الملائمة من غير الملائمة في الملاءمة العمرانية، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الطبيعية والبشرية.

6.6.4 تحديد الأماكن الأكثر والأقل ملاءمة للتوسع العمراني:

حيث أنه من خلال تطبيق عملية التطابق الموزون سيتم التعرف على المناطق الأكثر والأقل ملاءمة عمرانية.

7.6.4 سيناريوهات الملاءمة العمرانية:

السنياريو الأول: استبعاد مناطق C حسب اتفاقية أوسلو 1، واستبعاد منطقة H2 حسب اتفاقية طابا لتحديد الملاءمة العمرانية في مدينة الخليل. وفي هذا السيناريو يتم التعامل مع الواقع السياسي كما هو مع وجود الاحتلال وعدم سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه, وفي هذه الحالة, سوف تشهد منطقة الدراسة زيادة عمرانية غير موجهة وعشوائية, وسوف تكون على الأرض, بغض النظر عن ملاءمتها أو عدم ملاءمتها.

السيناريو الثاني: يتم اعتبار عدم وجود تصنيف ABC حسب اتفاقية أوسلو 1، وعدم وجود تقسيم H1 وH2 حسب اتفاقية طابا، وعدم وجود المستوطنات. السيناريو الثاني يفترض عدم وجود أي شكل من أشكال الاحتلال، ويقوم على أن هناك سيادة للفلسطينين على الأرض والموارد داخل منطقة الدراسة.

من خلال هذه السيناريوهات, سوف نحاول توقع الملاءمة العمرانية على أي أرض سوف تكون, وهل ستمتد المناطق ذات الملاءمة العالية للعمران إلى منطقة H1 وAB في السيناريو الأول؟ أم ستمتد الملاءمة العمرانية إلى منطقة H2 و مناطق C في السيناريو الثاني؟

1.7.6.4 السيناريو الأول: استبعاد مناطق C حسب اتفاقية أوسلو 1 واستبعاد منطقة H2 حسب اتفاقية طابا لتحديد الملاءمة العمرانية في مدينة الخليل.

8.6.4 العوامل المؤثرة في الملاءمة العمرانية لمدينة الخليل وتصنيف تأثيرها:

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في الملاءمة العمرانية، سواء كانت عوامل طبيعية أو بشرية، حيث سيتم توضيح كل عامل من العوامل المؤثرة على حدة، كالتالي:

1- الحفاظ على الأراضي الزراعية.

2- القرب من المنطقة العمرانية القائمة.

3- القرب من الطرق.

4- درجة الانحدار.

5- وقوعها في مناطق A أوB واستثناء منطقة C.

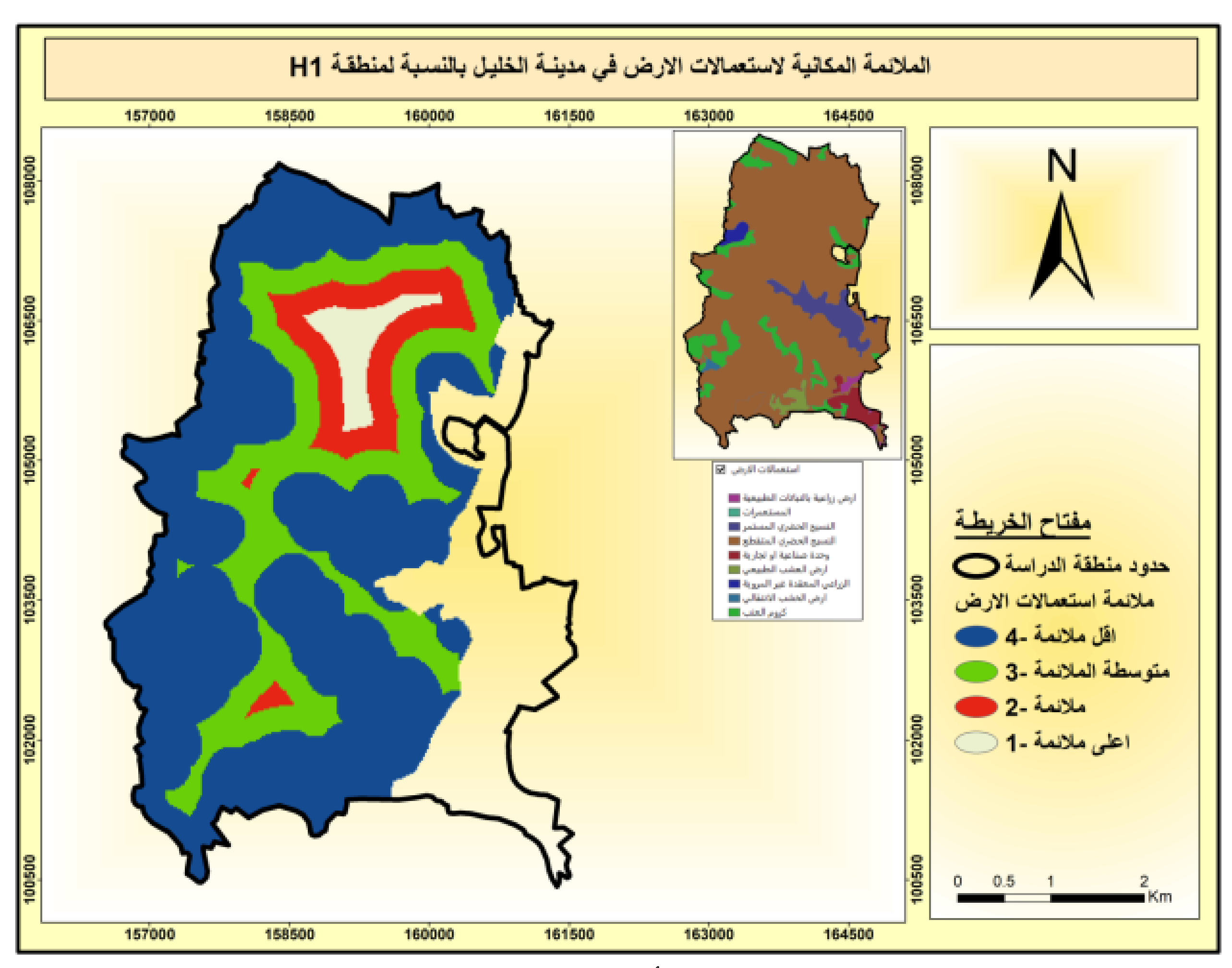
6- تقع في منطقة H1 واستثناء منطقة H2.

7- البعد عن المستوطنات.

8- البعد عن المنطقة الصناعية.

1.8.6.4 الحفاظ على الأراضي الزراعية:

حيث أن الحفاظ على الأراضي الزراعية سوف يأخذ الأولوية في الملاءمة العمرانية من أجل الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية، حيث يتم إعطاء درجة التصنيف (4) للأراضي القريبة من الأراضي الزراعية, وإعطاء درجة التصنيف (1) للأراضي البعيدة عن الأراضي الزراعية, لضمان عدم التوسع على حسابها, لاسيما أن مدينة الخليل قد عانت التوسع على حساب هذه الأراضي في ظل غياب القوانين والتشريعات من قبل السلطات المعنية, والتي من المفترض أن تحظر الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية القيمة, ويظهر الجدول رقم (10) درجة الملاءمة العمرانية بالبعد عن الأراضي الزراعية, والخريطة رقم (16) توضح نتائج الملاءمة الزراعية.



الخريطة رقم(16): الملاءمة المكانية بناء على البعد عن الأراضي الزراعية.

(المصدر: عمل الباحثة, 2020).

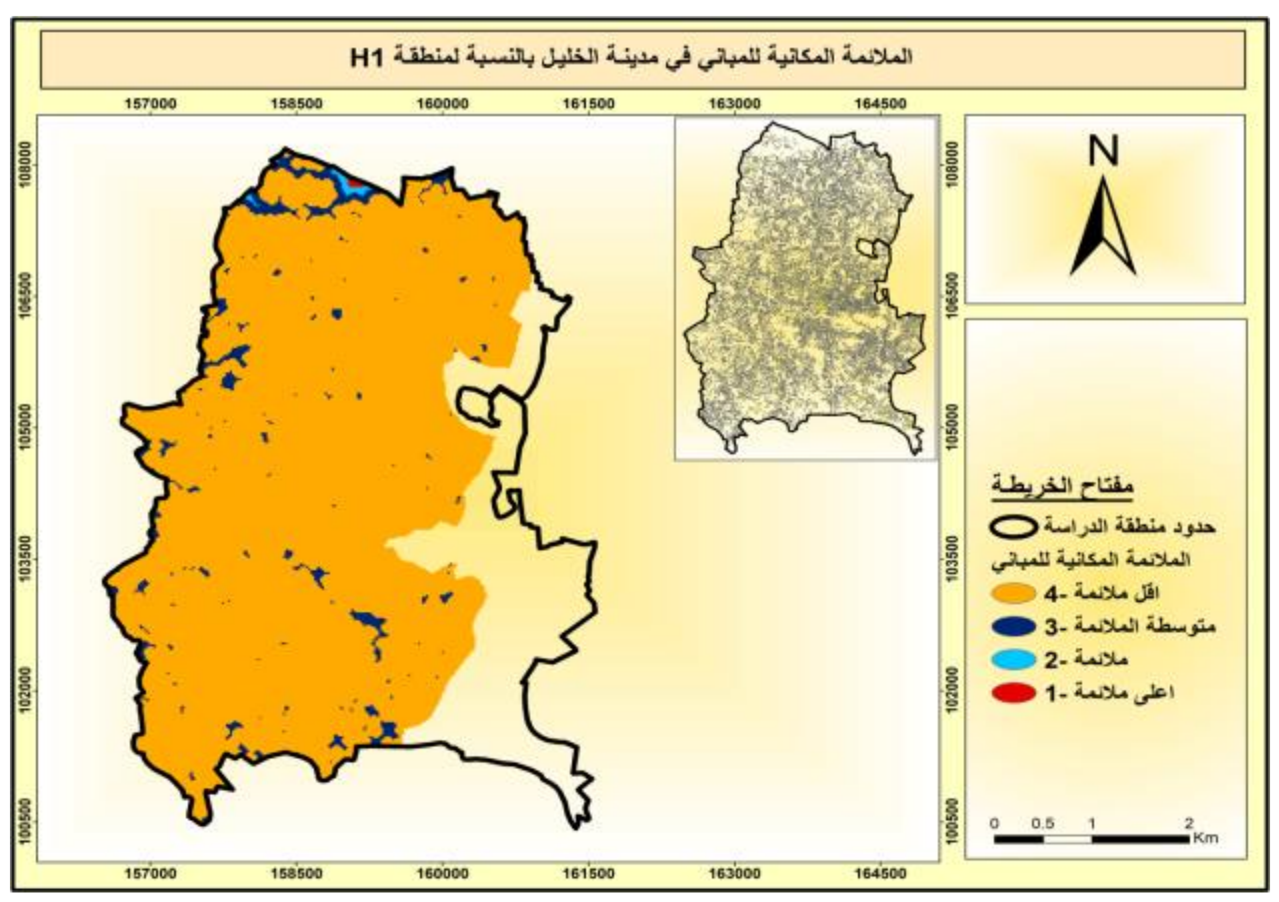
الجدول رقم (10): تصنيف الملاءمة العمرانية بناء على البعد عن الأراضي الزراعية.

البعد عن الأراضي الزراعية(م)	درجة التصنيف
0-300	4
300-600	3
600-900	2
900-1200 أعلى ملاءمة	1

(المصدر: عمل الباحثة, 2020).

2.8.6.4 القرب من المنطقة العمرانية القائمة:

يؤدي القرب من المنطقة العمرانية إلى ربط المدينة بحدودها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ربط المنطقة العمرانية جميعها بشبكة الطرق، وتقليل التكلفة الاقتصادية عند إقامة الخدمات والمراكز العمرانية، وذلك لقربها من بعضها ولعدم وجود مسافات كبيرة تؤدي إلى ارتفاع التكلفة من ناحية، والبعد عن حدود البلدة من ناحية أخرى، وبالتالي سيؤدي القرب من المنطقة العمرانية إلى تجانس المناطق السكنية الحالية ومناطق التوسع المستقبلي. حيث أن المناطق القريبة من المنطقة العمرانية ستأخذ أعلى ملاءمة، أي درجة التصنيف (1)، والمناطق البعيدة ستأخذ أقل ملاءمة، أي الدرجة (4). (الجدول رقم 11) يبين درجة القرب من العمران، (الخريطة رقم 17) تبين تصنيف درجة البعد المكاني عن المنطقة العمرانية (المساكن).



الخريطة رقم (17): تصنيف درجة البعد المكاني عن المنطقة العمرانية (المساكن).

(المصدر: عمل الباحثة, 2019).

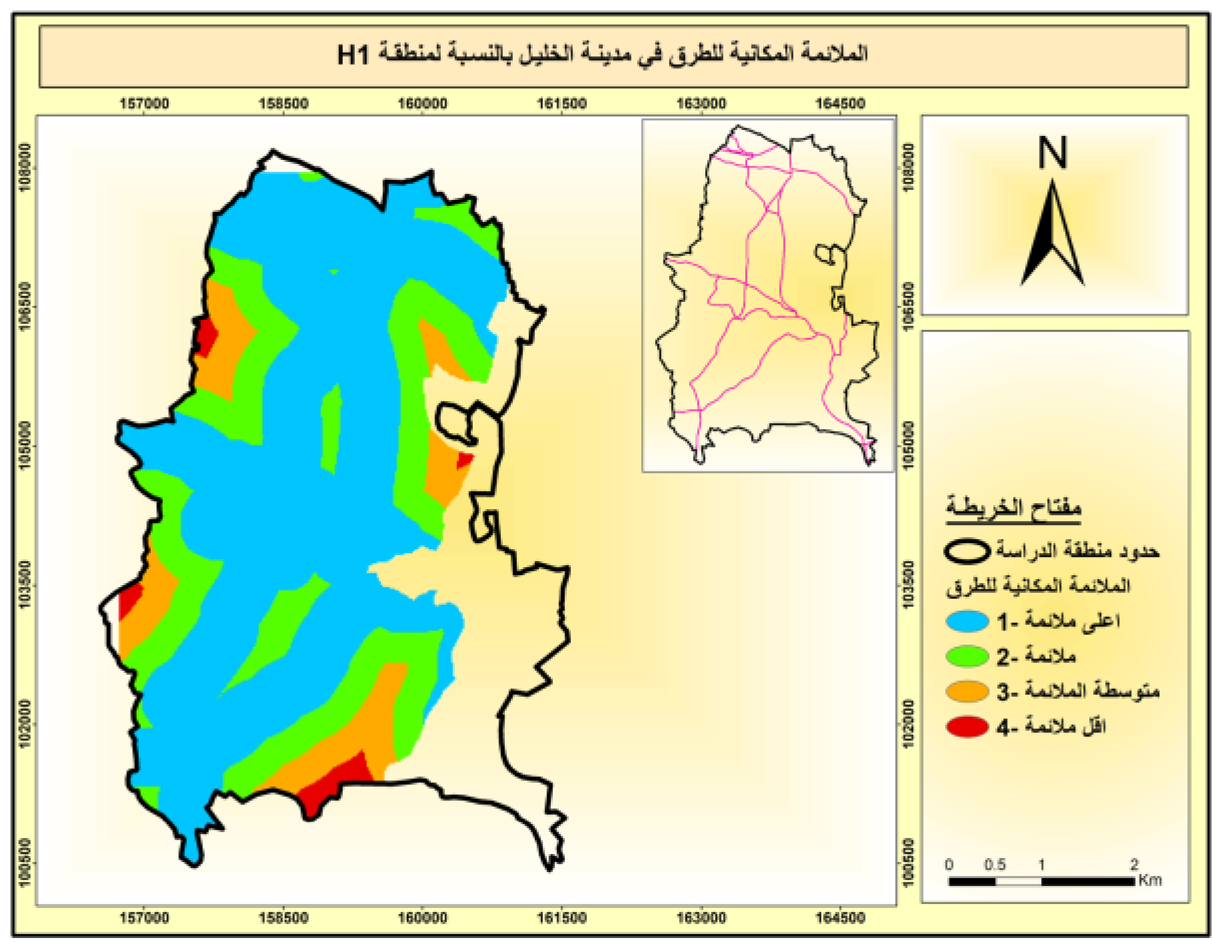
الجدول رقم(11): درجة التصنيف العمراني بناء على القرب من المباني.

القرب من المنطقة العمرانية القائمة	درجة التصنيف
5-405 أعلى ملاءمة	1
805-405	2
1205-805	3
1605-1205	4

(المصدر: من عمل الباحثة, 2019).

3.8.6.4 القرب من شبكة الطرق.

تعد الطرق ذات أهمية حيوية؛ فهي تصل التجمعات البشرية مع بعضها البعض، ومن دون شبكة الطرق يكون من الصعب لأي تجمع سكاني الحصول على الخدمات، وتأدية الوظائف المختلفة، كما يصعب عليه الوصول إلى درجة من التطور المطلوب. وحيث أن الطرق ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجمعات الحضرية، والتجمعات الريفية؛ فهنالك درجة عالية من التلاحم بين الطرق والمساكن، لذلك فقد تم تحليل الأماكن الملائمة للعمران، وذلك حسب قرب الطرق، حيث أن المناطق القريبة من شبكة الطرق سوف تأخذ درجة التصنيف (1)، وأما المناطق البعيدة عن شبكة الطرق تأخذ درجة التصنيف (4). (الجدول رقم 12) يبين درجة القرب من الطرق، (الخريطة رقم 18) تبين تصنيف درجة البعد المكاني عن الطرق.



الخريطة رقم (18): تصنيف درجة البعد المكاني عن الطرق.

(المصدر: عمل الباحثة, 2019).

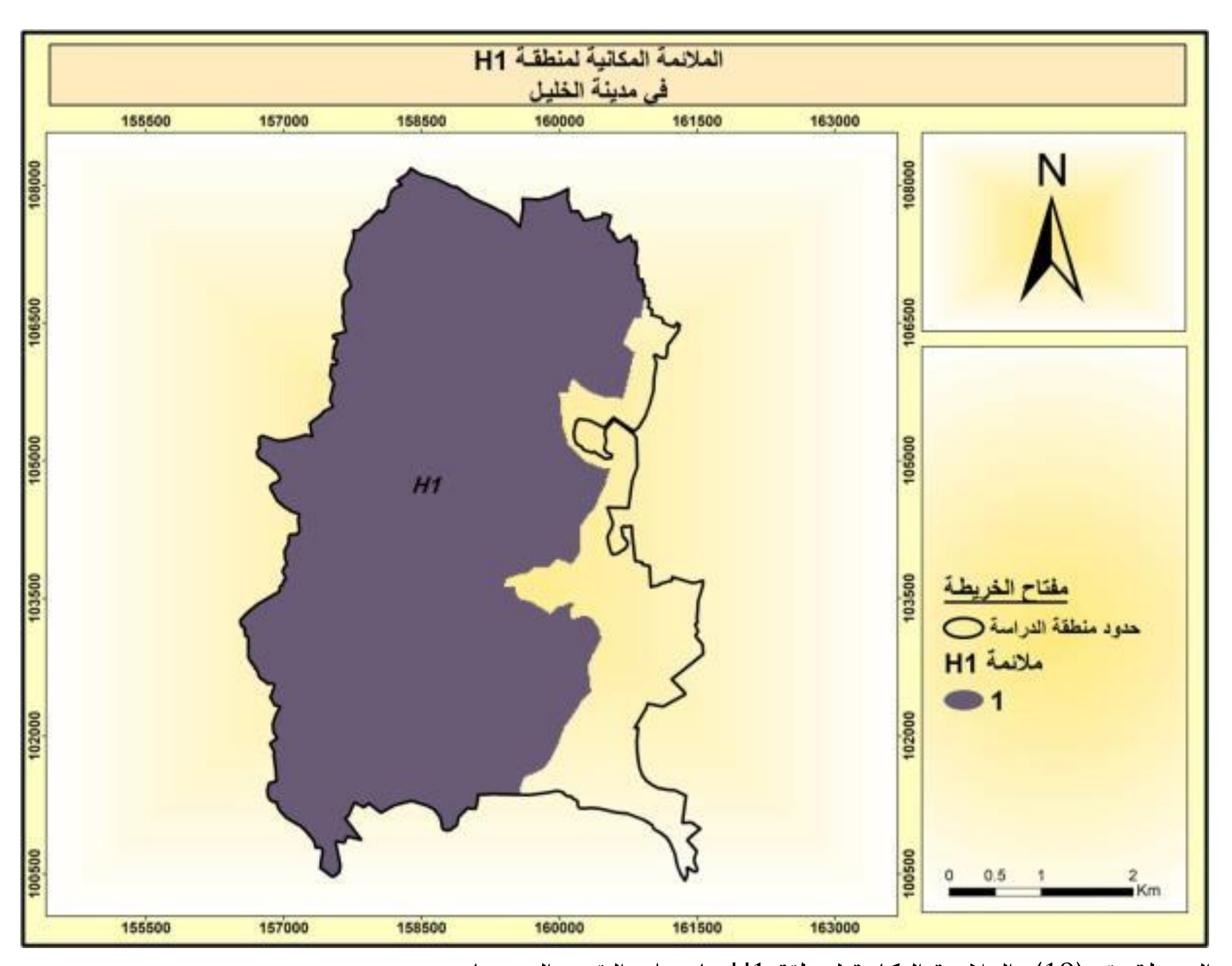
الجدول رقم(12): درجة تصنيف القرب من شبكة الطرق.

القرب من شبكة الطرق(م)	درجة التصنيف
5-330 أعلى ملاءمة	1
330-650	2
650-980	3
980-1310	4

(المصدر: من عمل الباحثة, 2019).

4.8.6.4 احتساب منطقةH1 واستثناء منطقة H2.

أعقب توقيع اتفاقية طابا بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية اتفاقية بروتوكول الخليل في يوم 15 كانون أول من عام 1997، بهدف إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل، وذلك بتقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين: منطقة H1، والتي تشكل 80% من المساحة الكلية لمدينة الخليل وتخضع للسيطرة الفلسطينية، ومنطقة H2، والتي بقيت تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، حيث أن المناطق التي تقع ضمن منطقة H1 تكون ذات ملاءمة أكثر باستثناء منطقة H2. (الخريطة رقم 19) تبين الملاءمة المكانية لمنطقة H1.

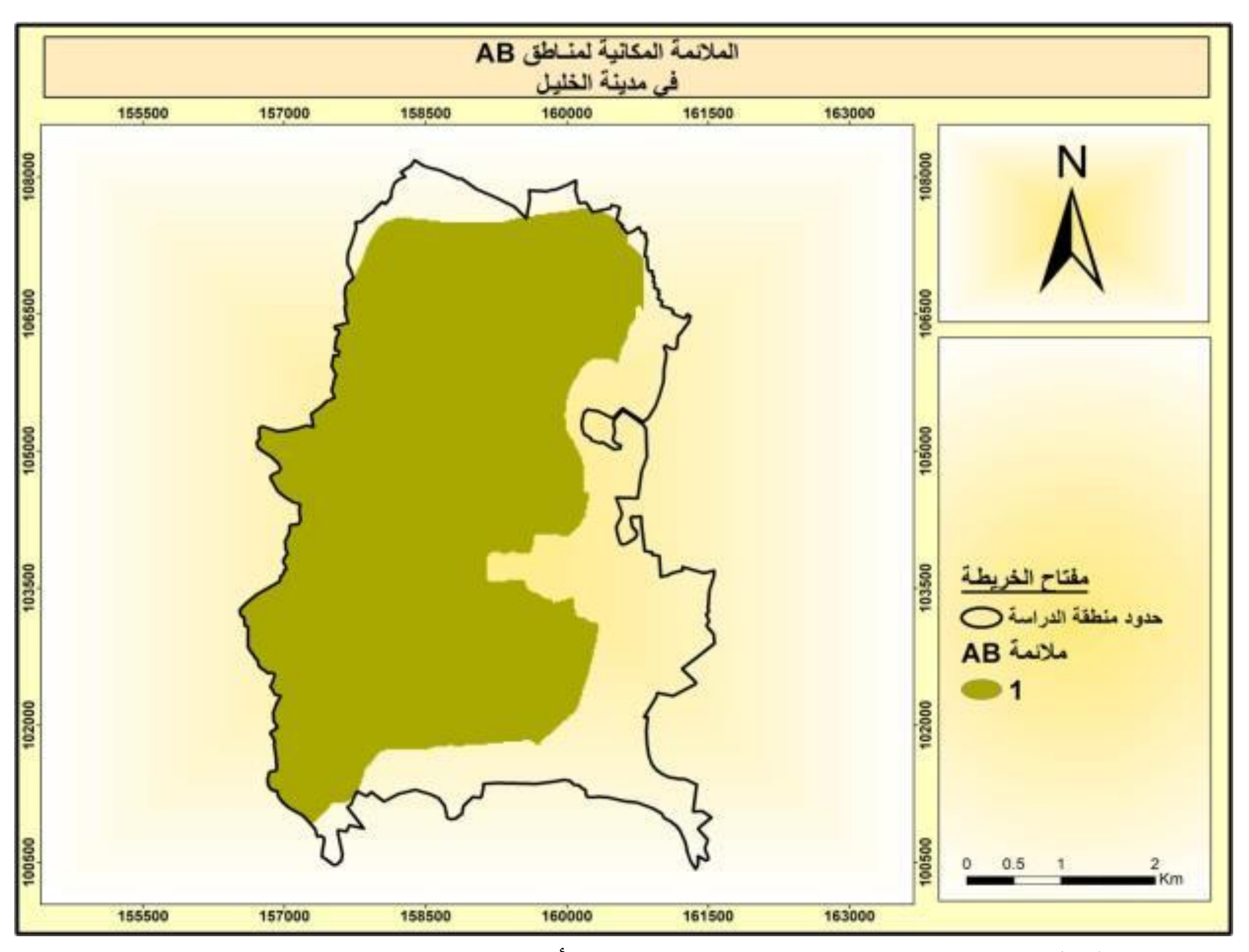


الخريطة رقم (19): الملاءمة المكانية لمنطقة H1 بناء على التقسيم الجيوسياسي.

(المصدر: عمل الباحثة, 2019).

5.8.6.4 وقوعها في مناطق A أوB واستثناء منطقة C.

إن المناطق التي تقع ضمن مناطق A أوB تكون هي الأكثر ملاءمة، أما منطقة C فيتم استثناؤها، والخريطة رقم (20) تبين الملاءمة بناء على مناطق A أوB واستثناء منطقة C.

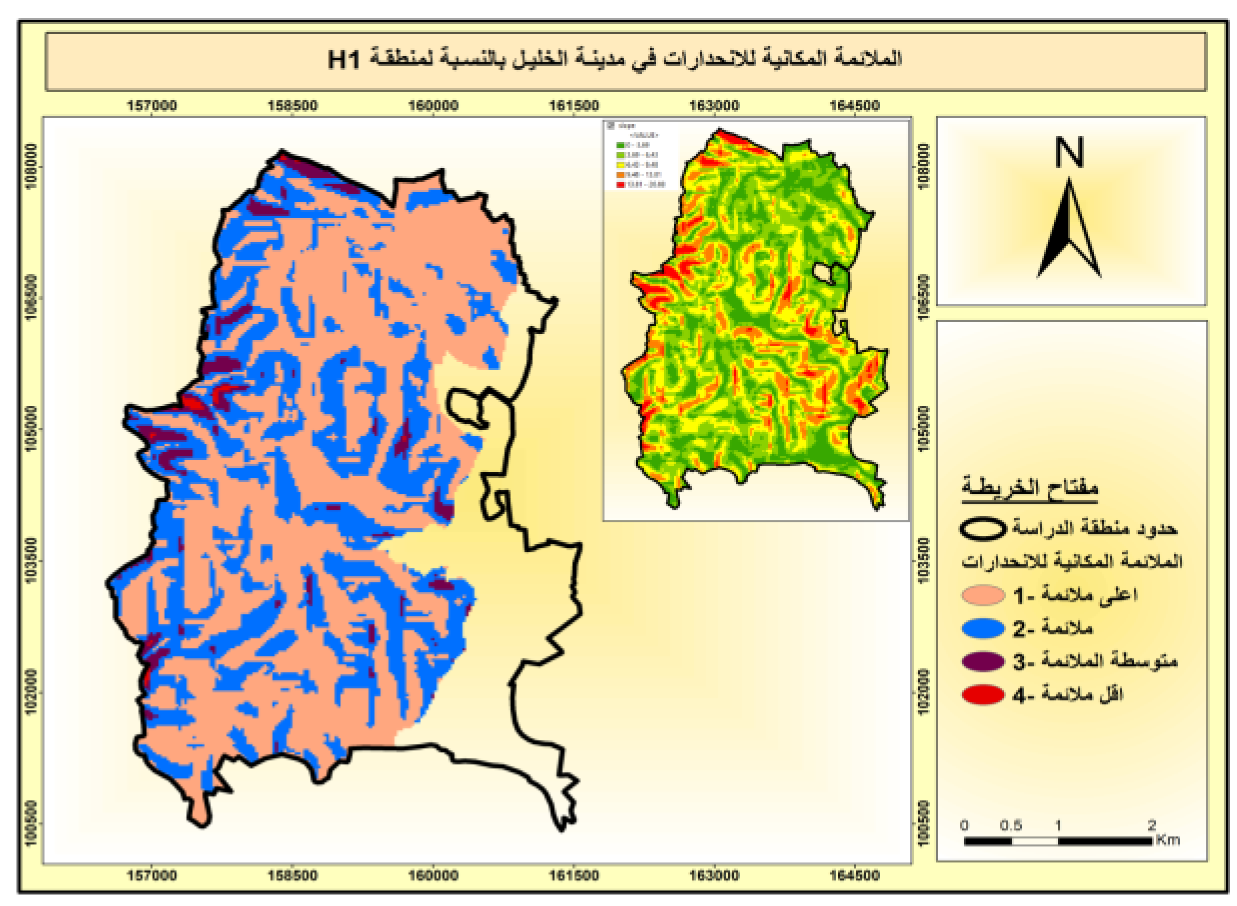


الخريطة رقم (20): الملاءمة المكانية حسب التقسيم الجيوسياسي A أوB واستثناء منطقة C.

(المصدر: عمل الباحثة, 2019).

6.8.6.4 ملاءمة الموقع حسب درجة الانحدار.

حيث أنه من خلال تحليل خريطة الانحدار لمنطقة الدراسة، والتي تبين نسبة انحدار الأرض وصلاحيتها للبناء، تم تصنيف هذه الخريطة لمعرفة المناطق الملائمة للعمران حسب درجات الانحدار في المنطقة، حيث أن الخريطة رقم (21) تبين المناطق الملائمة للعمران، وقد يتم اعتماد رقم (1) كأكثر ملاءمة للأراضي ذات مقدار درجة انحدار (0ْ_5ْ)، أما مناطق الملاءمة الأقل فأخذت رقم (4) للأراضي ذات الانحدار العالي، كما هو مبين في الجدول رقم (13) والخارطة رقم (21).



الخريطة رقم(21): درجات الملاءمة حسب الانحدار.

(المصدر: عمل الباحثة, 2019).

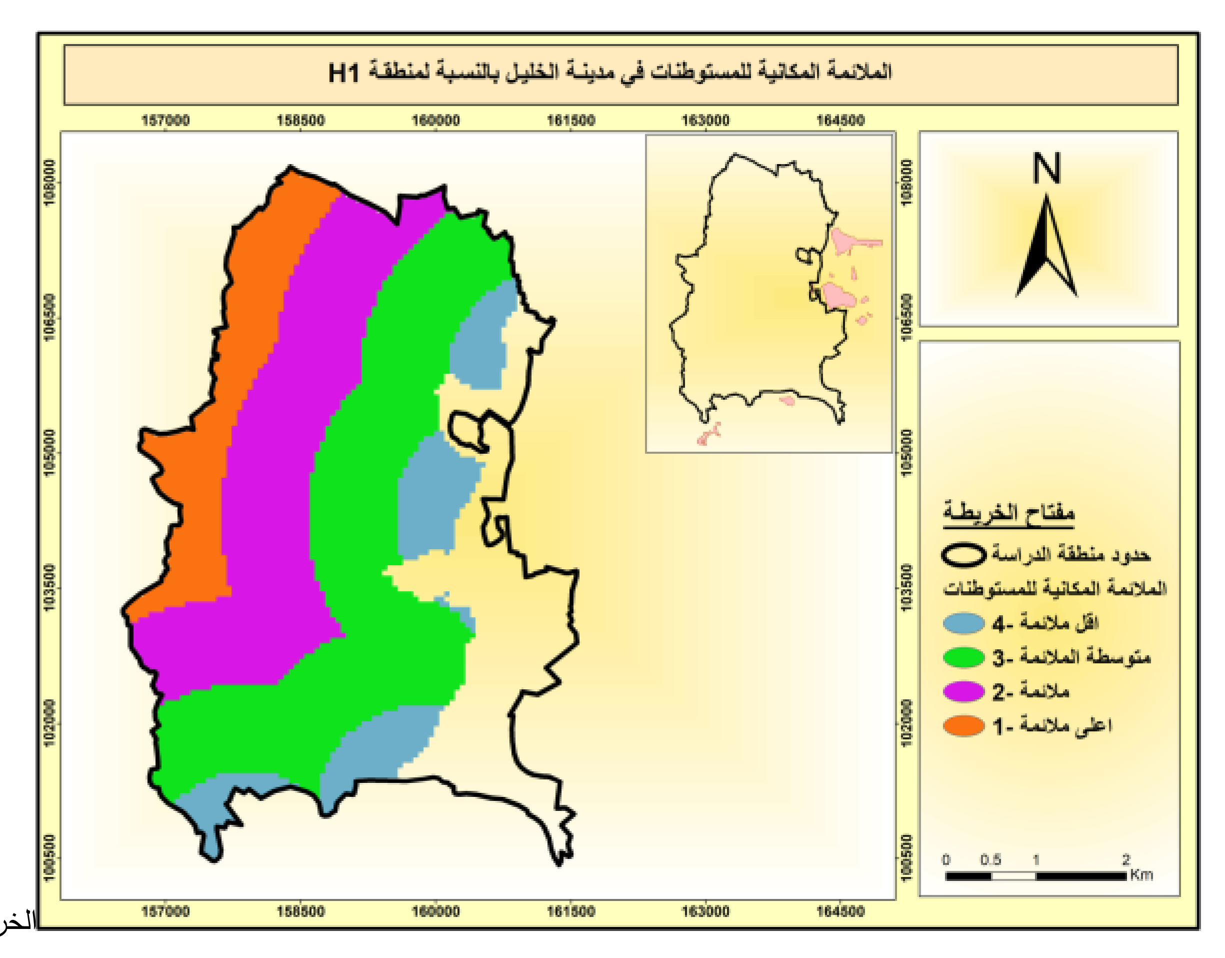
الجدول رقم (13): درجات الانحدار.

درجة الانحدار	درجة التصنيف
°5_°0 أعلى ملاءمة	1
°10_°5	2
°15−°10	3
°20_°15	4

(المصدر: من عمل الباحثة, 2019)

7.8.6.4 البعد عن المستوطنات.

لقد تركت المستوطنات الإسرائيلية آثاراً مدمرة طالت جميع الأماكن العمرانية الفلسطينية، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي ومنع المواطنين الفلسطينيين من دخولها، وفرض معيقات للبناء في المناطق القريبة من المستوطنات، حيث أن المناطق البعيدة عن المستوطنات سوف تأخذ درجة التصنيف (1)، وأما المناطق القريبة من المستوطنات ستأخذ الدرجة (4)، (الجدول رقم 14) يبين درجة البعد عن المستوطنات مع الملاءمة للعمران، والخريطة رقم (22) تبين تصنيف درجة البعد المكاني عن المستوطنات.



الخريطة رقم (22): تصنيف درجة البعد المكاني عن المستوطنات.

(المصدر: عمل الباحثة, 2019).

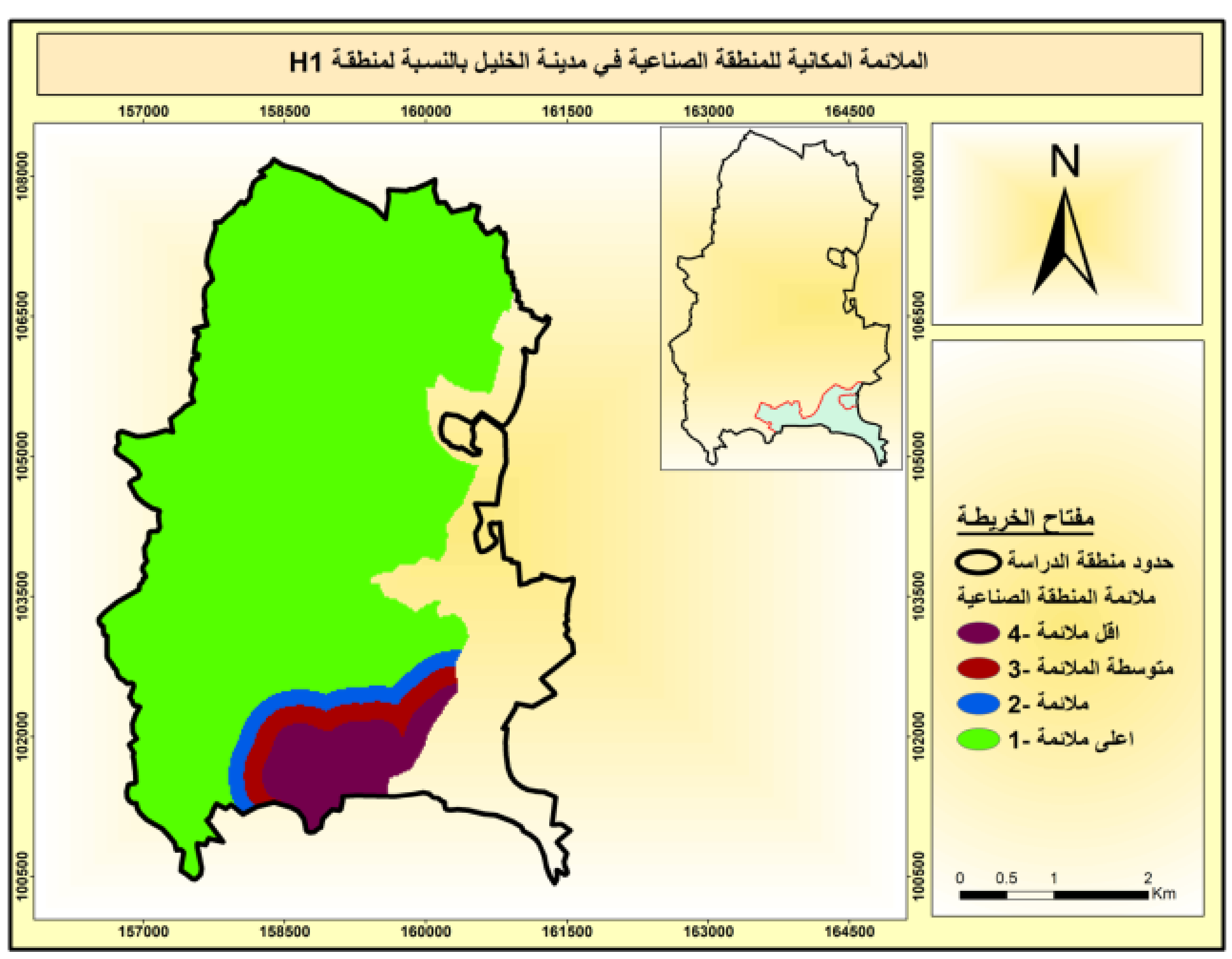
الجدول رقم (14): البعد عن المستوطنات.

البعد عن المستوطنات	درجة التصنيف
500-0	4
500-1000	3
1500-1000	2
1500-2000 أعلى ملاءمة	1

(المصدر: من عمل الباحثة, 2019).

8.8.6.4 البعد عن المنطقة الصناعية.

إن الأدخنة والغازات المتصاعدة من المصانع في المنطقة الصناعية تلحق الضرر بالنظام البيئي، وتؤثر على المناطق السكنية, حيث تؤثر على حياة السكان من الناحية البدنية والنفسية والاجتماعية، وبالتالي فإن المناطق البعيدة عن المنطقة الصناعية سوف تأخذ درجة التصنيف (1)، وأما المناطق القريبة من المنطقة الصناعية فسوف تأخذ درجة التصنيف(4)، (الجدول رقم 15) يبين درجة البعد عن المنطقة الصناعية، والخريطة رقم (23) تبين تصنيف درجة البعد المكاني عن المنطقة الصناعية.



الخريطة رقم (23): تصنيف الملاءمة العمرانية بناء على درجة البعد المكاني عن المنطقة الصناعية.

(المصدر: عمل الباحثة, 2019).

الجدول رقم(15): البعد عن المنطقة الصناعية ودرجة تصنيف الملاءمة العمرانية.

البعد عن المنطقة الصناعية	درجة التصنيف
0-130	4
130-260	3
390-260	2
390-520 أعلى ملائمة	1

(المصدر: من عمل الباحثة، 2019)

9.6.4 تقييم درجة الملاءمة المكانية للتوسع العمراني بالنسبة للعوامل المؤثرة:

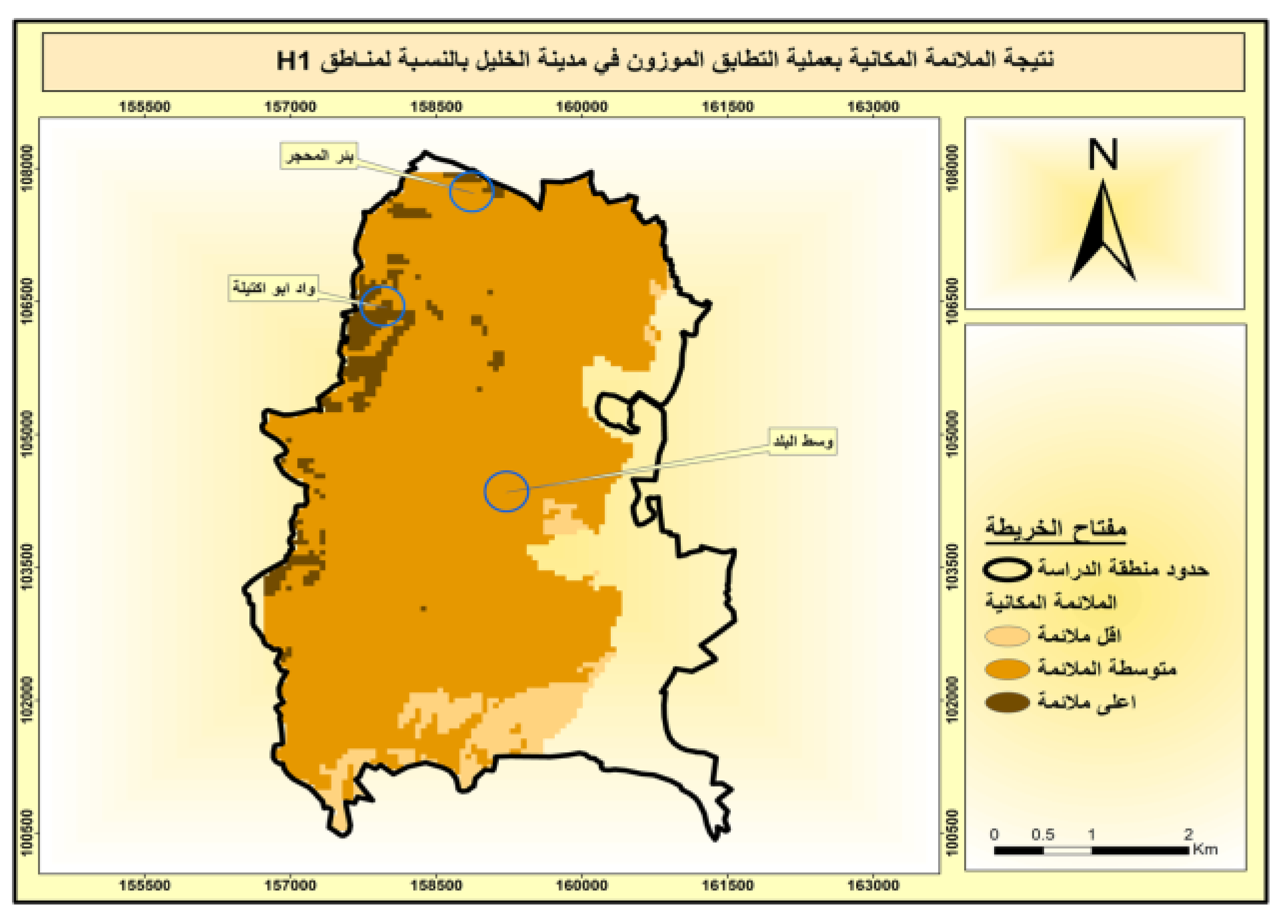
بعد أن تم توضيح العوامل المؤثرة في العمران في مدينة الخليل، سوف يتم في هذه المرحلة تقييم الملاءمة المكانية وفقا لدرجة الأهمية النسبية، وحسب المبررات المعطاة لكل عامل من حيث أهميته المذكورة أثناء عملية التصنيف، وتم إعطاء الأوزان لهذه العوامل باستشارة مجموعة من الخبراء من سلطة الأراضي، وإجراء عملية التطابق الموزون (Weighted Overlay) الموجودة ضمن تطبيقات التحليل المكاني (Spatial Analyst)، ومن خلال ذلك يتم إعطاء الأوزان حسب الأهمية النسبية للعوامل (الجدول رقم 16).

الجدول رقم(16): نسبة الأهمية للعوامل:

الطبقة	نسبة الأهمية%
استعمالات الأرض	17
المستوطنات	19
المنطقة الصناعية	14
الانحدارات	15
الطرق	17
المباني	18

(المصدر: عمل الباحثة).

وبعد إجراء هذه العملية ظهرت ثلاثة أنماط من أنواع الأرض، وهي المناطق الأكثر ملاءمة والمتوسطة الملاءمة والأقل ملاءمة مكانيا للتوسع العمراني. وبعد أن يتم إعطاء الأوزان تظهر نتيجة الملاءمة المكانية، ويتم إجراء عملية الفصل لكل نوع من أنواع المناطق حسب درجة ملاءمتها وعمل مسح للمناطق المتداخلة بين الطبقات التي تم اختيارها، حيث ظهرت النتائج كما هو مبين في الخريطة رقم (24)، والتي توضح الأماكن الملائمة للتمدد العمراني في مدينة الخليل.



الخريطة رقم(24): الأماكن الملائمة للعمران في مدينة الخليل.

(المصدر: عمل الباحثة, 2019).

وقد تبين بعد المعاينة أن أفضل المناطق ملاءمة للعمران بعد استبعاد مناطق C ومنطقة H2 قد تركزت في وسط المدينة بشكل متناثر كما يظهر في الخريطة رقم (23), وقد بلغت هذه المساحة 926 دونما, مع مراعاة أخذ العوامل المؤثرة في الملاءمة العمرانية، حيث أنها مساحة صغيرة للملاءمة العمرانية لمدينة الخليل. إن الملاءمة العمرانية تحت الاحتلال تعتبر تحديا صعبا, حيث أن معظم الأراضي الملائمة عمرانيا تقع في مناطق C و H2، مما يدفع السكان إلى البناء في المناطق H1 وAوB، أي في المناطق الملائمة للزراعة.

2.7.6.4 السيناريو الثاني: يتم اعتبار عدم وجود تصنيف ABC حسب اتفاقية أوسلو 1، وعدم وجود تقسيم H1 وH2 حسب اتفاقية طابا، وعدم وجود المستوطنات.

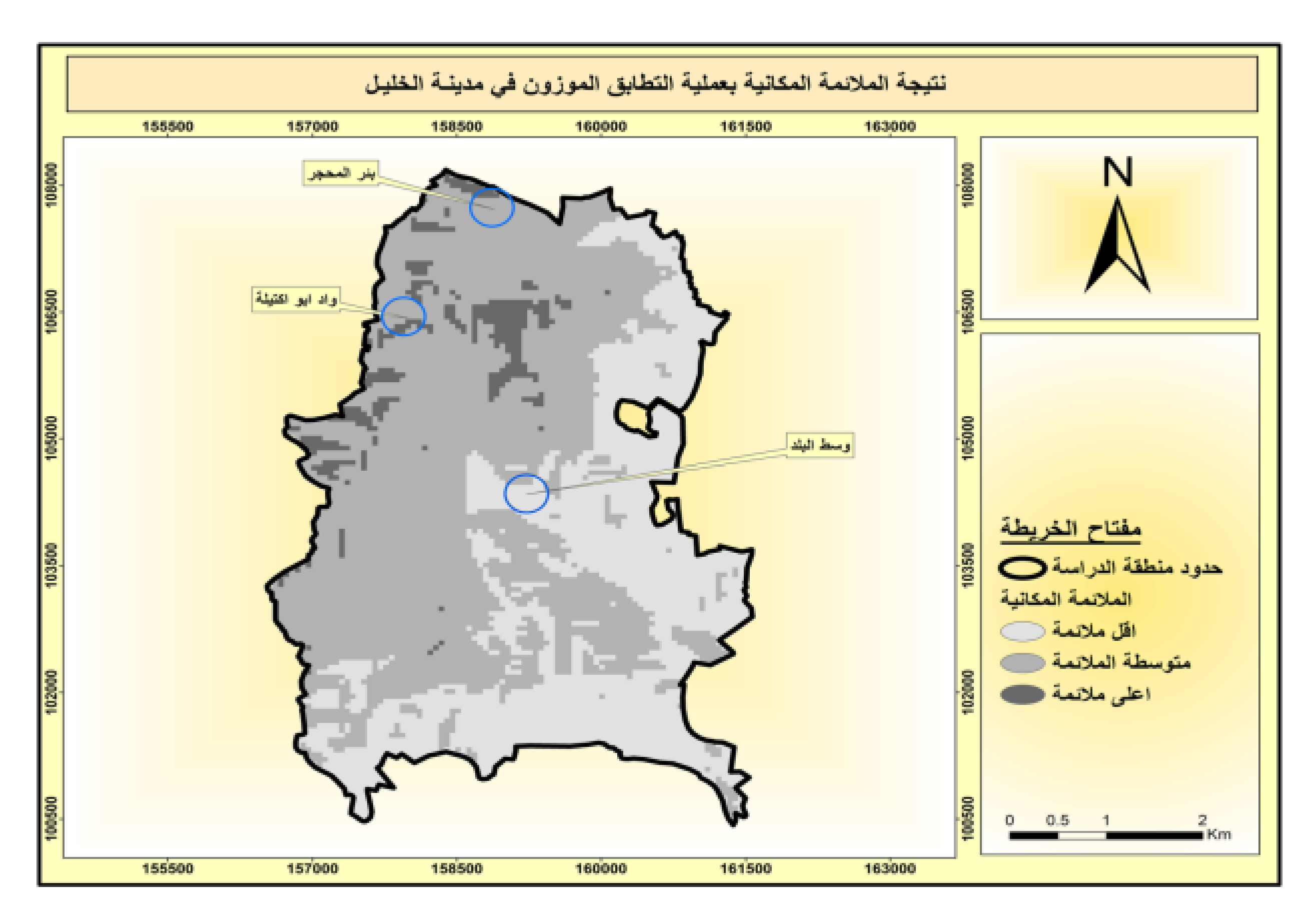
يقوم هذا السيناريو على افتراض عدم وجود اتفاقية طابا واتفاقية أوسلو 1، أي أن البناء مسموح به في منطقة H2 ومناطق C لعدم وجود المستوطنات. بعد افتراض السماح بالبناء في مناطق C ومنطقة H2 وعدم وجود المستوطنات، تم إعطاء الأوزان باستشارة مجموعة من الخبراء من سلطة الأراضي حسب الأهمية النسبية للعوامل (الجدول رقم 17).

الجدول رقم(17): نسبة الأهمية للعوامل.

الطبقة	نسبة الأهمية%
استعمالات الأرض	19
المنطقة الصناعية	18
الانحدارات	20
الطرق	21
المباني	22

المصدر : (عمل الباحثة, 2020).

لقد تبين بعد المعاينة زيادة مساحة مناطق الملاءمة العمرانية بدون استبعاد مناطق C و منطقة H2, وقد تركزت المناطق الملائمة في وسط المدينة بشكل متناثر كما يظهر في الخريطة رقم (25), وقد بلغت هذه المساحة 1129 دونما, أي زادت مساحة الأراضي الأكثر ملاءمة بعد حذف عامل المستوطنات، لكن زادت مساحة الأراضي ذات الملاءمة العمرانية المنخفضة.



خريطة رقم (25): الملاءمة المكانية العمرانية في السيناريو الثاني.

(المصدر: عمل الباحثة, 2020).

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

1.5 النتائج

1. لعبت اتفاقية بروتوكول الخليل سنة 1997 دورا كبيرا في الحد من النمو والتوسع العمراني في مدينة الخليل، بالإضافة إلى تحديد وتقييد اتجاهات النمو العمراني, حيث أن مستعمرتي كريات أربع وخارصينا حدتا من التوسع العمراني في الجهة الشرقية, وكذلك مستعمرة حاجاي في الجهة الجنوبية, الأمر الذي جعل النمو العمراني الحالي في مدينة الخليل يتجه للشمال والغرب.
2. لعب التصنيف السياسي لمدينة الخليل (H1,H2) دورا كبيرا في الضغط على منطقة البناء في المنطقة H1, والتي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة, في حين عانت المنطقة H2 من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ومن قيود النمو والتطور, كما أن عدم السماح بالتمدد العمراني الفلسطيني في منطقة H2 أدى إلى تركز العمران الفلسطيني على مساحة محدودة من الأرض.
3. أثر التحول العمراني بسبب المحددات السياسية على آلية الترخيص في كل من المنطقتين, حيث تتضمن نفس الإجراءات التي يتم الحصول عليها من بلدية الخليل، إلا أن الفرق بين منطقتي H1 وH2 هو أن منطقة H1 تخضع من الناحية الأمنية والإدارية للسلطة الفلسطينية، أما منطقة H2 فهي تخضع أمنيا للإسرائيليين وإداريا للفلسطينين, وفي حال كان هناك تعدٍّ على قوانين الترخيص للبناء في منطقة H2 يتم إرسال إخطار للبناء بواسطة مراقب الأبنية وليس بواسطة الشرطة الفلسطينية, مما يتسبب في نوع من العشوائية من الصعب السيطرة عليها بسبب غياب الردع.
4. وفقا لنظام الترخيص للمنطقتين H1,H2, يكون الترخيص حسب نظام ABC، حيث في منطقة A يتم الترخيص من بلدية الخليل، لكن نسبة الترخيص لمنطقة A في منطقة H1 أكثر من منطقة H2، ومنطقة B يكون الترخيص فيها من الحكم المحلي, أما منطقة C فيطلب فقط إرفاق المرفقات المتعلقة بالبناء إلى الحكم المحلي.
5. بلغت مساحة المنطقة الصناعية 1.220 دونما والتي تقع في منطقة H2 بنسبة 71% من المساحة الكلية للمنطقة الصناعية ضمن تصنيف C, أما مساحة المنطقة الصناعية التي تقع في منطقة H1 فقد بلغت 495 دونما بنسبة 29% من المساحة الكلية للمنطقة الصناعية ومعظمها في منطقة C, وقليل جدا في منطقة A، حيث أن مدينة

الخليل تقع ضمن ثلاثة تصنفيات، جزء منها في A بنسبة 68%، وجزء منها في منطقة تصنيف B بنسبة 2%، أما تصنيف C فبنسبة 30% من المساحة الكلية لمدينة الخليل.

6. ازداد عدد المباني المرتفعة في منطقة H1، حيث بلغ عدد المباني التي يتراوح عدد الطوابق فيها من 5 إلى 7 طوابق (2311) مبنى, وقد يعود ذلك إلى قيام إسرائيل بمصادرة مساحة شاسعة من الأراضي التابعة للمدينة لبناء المستوطنات، ومع الزيادة الطبيعية يضطر السكان إلى التوسع عمودياً, أما منطقة H2 فقد بلغ عدد المباني المكونة من 5 إلى 7 طوابق فيها (296) مبنى.

7. تطور العمران بشكل ملحوظ، وأصبح هنالك اكتظاظ عمراني، أي أنه لا يوجد مناطق فارغة في المدينة. وتشمل المناطق المبنية جميع خدمات البنية التحتية والمواصلات. و بلغت نسبة المناطق المبنية في عام 1997 في منطقة H1 56% من المساحة الكلية من المناطق المبنية في عام 1997, أما المناطق المبنية في منطقة H2 فبلغت نسبة 10 % من المساحة الكلية من المناطق المبنية في عام 1997. أما المناطق المبنية في عام 2016 في منطقة H1 فبلغت نسبة 79% من المساحة الكلية من المناطق المبنية في عام 2016. وأما المناطق المبنية في منطقة H2 فبلغت بنسبة 17 %من المساحة الكلية من المناطق المبنية في عام 2016.

8. امتد التوسع العمراني باتجاه الشرق بسبب قلة الانحدار وسهولة الوصول إلى الخدمات، ولكن بعد قيام البؤر الاستيطانية والطرق الالتفافية هناك انعكس اتجاه الامتداد العمراني باتجاه الغرب، بالرغم من الانحدار الشديد، والذي يزيد عن 40%، أي أن هناك صعوبة في البناء والحركة والتنقل. وتقع التوسعة الثانية في الجنوب بعد الشارع الالتفافي، ويوجد 10000 دونم تقريبا تابعة لمدينة الخليل، لكن يفصلها الشارع الالتفافي الذي أدى إلى وجود نوع من العشوائية والتجزئة في مدينة الخليل.

9. عدد كبير من الأسر الفلسطينية تعيش في شقق، حيث بلغ عددها في منطقةH1 عام 2007 (1539) أسرة، وازدادت عام 2017إلى (12190) أسرة، كما بلغت في منطقة H2 (1201) أسرة عام 2007، وازدادت إلى (4614) أسرة عام 2017، ويعود ذلك إلى أن نسبة كبيرة من السكان هم من ذوي الدخل المحدود وفي وجود نقص في الأراضي الملائمة.

10. تراجع عدد السكان في منطقه H2 في ظل الظروف الصعبة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية المختلفة، والمتمثلة بانعدام الأمن في هذه المناطق، وفرض المعيقات على التطوير والتنمية والبناء فيها، مما أدى إلى ارتفاع محدود في عدد السكان في منطقة H2. وفي عام 2017 ارتفع عدد السكان قليلا في منطقة H2، ويعود ذلك إلى تشجيع بلدية الخليل على البناء والسكن في المنطقة للحفاظ على الأرض والممتلكات من المصادرة .

11. ارتفاع نسبة الأسر التي تعيش في مساكن ذات كثافة سكانية مرتفعة –3 أشخاص أو أكثر للغرفة الواحدة– لعام 2007، وبلغت هذه النسبة 16% في منطقة H1، و15% في منطقة H2. ويعدّ الصراع الديموغرافي من أبرز الطرق التي يصارع بها سكّان الخليل الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى ضيق الأرض وعدم توفر المزيد من المساحات للتوسع الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي, بينما اختلف الوضع كثيرا عام 2017، حيث انخفضت نسبة الأسر ذات الثلاثة أشخاص أو أكثر للغرفة الواحدة في منطقة H1 إلى 12%، وفي منطقة H2 بلغت النسبة 4%، ويعود ذلك إلى التوسع العمودي في منطقهH1، أما بالنسبة لمنطقة H2 فيعزى ذلك إلى هجرة عدد كبير من السكان إلى المناطق المجاورة، والعيش في مناطق تحت السيطرة الفلسطينية, وبالتالي قل عدد الأفراد الذين يعيشون في نفس المسكن.

12. بلغت نسبة النمو السكاني في مدينة الخليل 2.3%، ويقدر عدد السكان في سنة 2025 (238058) نسمة, مما يعني المزيد من الطلب على الأرض لأغراض السكن.

13. إن أفضل المناطق الملائمة عمرانياً في السيناريو الأول بعد استبعاد مناطق C ومنطقة H2 قد تركزت في وسط المدينة بشكل متناثر, وقد بلغت هذه المساحة 926 دونما, مع مراعاة أن المناطق العمرانية ملائمة لجميع الاستعمالات، أي أن هنالك مساحة صغيرة ملائمة للعمران في مدينة الخليل.

14. زادت مساحة المناطق الملائمة عمرانيا في السيناريو الثاني بدون استبعاد مناطق C ومنطقة H2، وقد تركزت في وسط المدينة بشكل متناثر, وقد بلغت هذه المساحة 1129 دونما, مع مراعاة أن المناطق العمرانية ملائمة لجميع الاستعمالات على افتراض عدم وجود الاحتلال والمستوطنات وعدم وجود التقسيم الجيوسياسي.

15. بلغت عدد الوحدات السكنية التي يجب توفيرها في سنة 2025 (22868) وحدة، مطلوب بناؤها من سنة الأساس 2017 إلى سنة الهدف 2025م.

2.5 التوصيات.

1- يجب وضع قوانين وأنظمة لتنظيم التوسع العمراني المستقبلي من أجل ضبط الامتداد العمراني في منطقة H1, والعمل على تشجيع المواطنين على البناء في منطقة H2.

2- أهمية وضع سيناريوهات وخطط مستقبلية بحيث تكون قابلة للتنفيذ في حال إنهاء الاحتلال وإخلاء المستعمرات وإلغاء جميع التقسيمات الجيوسياسية.

3- يحب وضع التسهيلات وتشجيع المواطنين على البناء في منطقة H2 للحد من بناء وتوسع المستوطنات فيها.

4- يجب العمل على سن القوانين والأنظمة في آليات الترخيص في كل من منطقتي H1 وH2 لتحقيق الانسجام العمراني في منطقة الدراسة.

5- إعادة النظر في الاتفاقيات من قبل الجهات المختصة في منطقة الخليل، والتي تمنع البناء في منطقة H2.

الفصل السادس: المصادر والمراجع

1.6 المصادر والمراجع.

المصادر والمراجع العربية:

المراجع العربية:

إبراهيم, نسرين. 2012. **تأثير المكانية والزمانية على تغير الأبعاد النوعية لحجوم المدن.** مجلة المخطط والتنمية. مركز التخطيط الحضري والإقليمي. جامعة بغداد. العدد 25.

أبو الرب، صلاح. 2005. **الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967-2000.** رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس- فلسطين.

أبو حسان, صالح. 2004. **المخططات التنظيمية وواقع استعمالات الأراضي في مدينة دورا (محافظة الخليل).** رسالة ماجستير. جامعة النجاح- فلسطين.

أبو هاشم, إبراهيم. 2012. **النمو الحضري في مركز جبل الخليل: (الاتجاهات, والأنماط, والأسباب, والآثار) (مدن الخليل, حلحول, ودورا) كحالة دراسية.** جامعة بيرزيت- فلسطين.

برامجية للأمم المتحدة, الأونروا. 2016. **استراتيجة الأمم المتحدة المشتركة بخصوص الخليل2016.** النسخة النهائية.

اتحاد الجمعيات الخيرية- الخليل.2017. **مدينة الخليل- خليل الرحمن.**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2007-2017. **التجمعات السكانية في محافظة الخليل حسب نوع التجمع.** تقديرات وأعداد السكان. رام الله – فلسطبن.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2011. **كتاب محافظة الخليل الإحصائي السنوي(3).**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تعداد السكان. 1997. **تقرير السكان/ النتائج النهائية/ محافظة الخليل.**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2010. **ملاحظات حول التعداد السكاني 2010 في فلسطين.**

حرب, لحلوح.2017. **اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين منطقة اتش 2 في مدينة الخليل نموذجا**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. وحدة التحليل الاستراتيجي.

الحمامدة, فرج غنام. 2003. **أثر المناخ والسطح على النبات الطبيعي في منطقة الخليل (دراسة في دينامية البيئة)**. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس–فلسطين.

الحوامدة, عبد النبي. 1992. **الزراعة في محافظة الخليل**. الطبعة الأولى. مطبعة رابطة الجامعيين. الخليل–فلسطين.

بلدية الخليل. 2015. **الخطة التنموية الاستراتيجية لمدينة الخليل**–بلدية الخليل.

خمايسي, راسم.2007. **أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها**. مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد 18. العدد 72. ص44.

الدليمي, خلف.2002. **التخطيط الحضري أسس ومفاهيم**. الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. عمان–الأردن.

الدليمي, خلف. 2002. **التخطيط الحضري**. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان–الأردن.

الدليمي**,** خلف. 2002. **التخطيط الحضري أسس ومفاهيم**. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع. عمان–الأردن.

الدليمي, خلف.2011. **استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS في إدارة وتخطيط المدن**. مجلة العلوم الجغرافية في تونس. تونس.

دودين**,** محمد. 2004. **اتجاهات التطور العمراني لمدينة دورا في ضوء العلاقة الإقليمية بالتجمعات المحيطة**. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس–فلسطين.

الرجال, ياسر.2014. **الهوية العمرانية في زمن الاحتلال: دراسة في مدينة القدس**. المجلة الأردنية للفنون. جامعة اليرموك–عمادة البحث العلمي. مج 7. ع 1. الأردن.

الرفاعي, ياسر.2016. **التحولات العمرانية والاجتماعية بين إقصاء وحضرية الريف دراسة حالتي عناتا وبيرزيت**. مركز دراسات التنمية. جامعة بيرزيت. بيرزيت–فلسطين.

الزبيدي, الدلفي. 2017. **أثر التحولات العمرانية الحديثة على المشهد الحضري لمراكز المدن التاريخية دراسة عمرانية للمركز التاريخي لمدينة النجف الأشرف**. journal of engineering.

زعرب, نرمين. 2015. **المجاورة السكنية بين النظرية والتطبيق ودورها في تخطيط مشاريع الإسكان في قطاع غزة**. رسالة ماجستير. قسم الهندسة المعمارية. الجامعة الإسلامية غزة–فلسطين.

سعادة, اغيغورين. 2014. **الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. من المحلي إلى العالمي L2GP.

السعايدة, محمد. 2003. **مدينة الخليل"دراسة في جغرافية المدن"**. رسالة ماجستير في جامعة النجاح في نابلس– فلسطين.

السلطاني, خالد. 1985. **واقع العمارة المعاصرة في العراق**. وزارة الثقافة. دار الشؤون الثقافية العامة. مجلة آفاق عربية. العدد 9. بغداد.

سليمية, محمود. 2006. **المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات في محافظة الخليل**. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس– فلسطين.

سعدية, رابح. 2017. **التحولات العمرانية والمعمارية وأثرها على الهوية العمرانية في المناطق الصحراوية**. رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف. المسيلة– الجزائر.

شاهين, كمونة. 2009. **التحولات العمرانية في مراكز المدن المقدسة (مدينة النجف الأشرف أنموذجا)**. مجلة الهندسة. العدد 4. المجلد 15.

شبعان, محمد. 2014. **الأسس العلمية لتقدير الحاجة السكنية والطلب السكني دراسة تطبيقية لمدينة الفلوجة**. مركز التخطيط الحضري والإقليمي. جامعة بغداد. مجلة الأستاذ. العدد 209. المجلد الأول.

صلاح, علاء.2006. **خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي "دراسة تحليله لمدينة نابلس"**. رسالة ماجستير. جامعة النجاح. نابلس– فلسطين .

الصوالحة, أحمد.2016. **تقييم ملاءمة الأرض للتنمية العمرانية في مدينة الخليل بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية(GIS)**. رسالة ماجستير. جامعة النجاح. نابلس– فلسطين.

عابدين, الدجاني.2009. **الاتجاهات المستقبلية الفضلى لتوسع مدينة دمشق بمساعدة تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية. المجلد 25. العدد الأول. دمشق.

عبد الحميد, علي. 2009. **التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. مجلة سياسات. معهد السياسات العامة. عدد 9. صيف 2009. رام الله–فلسطين.

عبد العزيز, بوودن .2005. **النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به**. مجلة العلوم الإنسانية–الجزائر. ع 23 .

عطية, حسن. 2014. **تحليل الوظيفة السكنية لمدينة كركوك**. مجلة الفروهيدي. العدد (19).

عياصرة, ثائر.2015. **مدخل إلى التخطيط الحضري**. دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع. ط 1. عمان. الأردن.

غرايبة, خليف.2011. **التطور التاريخي والعمراني لمدينة عمان (منذ النشأة حتى نهاية القرن العشرين)**. مجلة جامعة دمشق–المجلد 27– العدد الثالث+الرابع .

فرحان, صبيح.2014. **التحول الحضري في النمط العمراني وأثره على خصوصية المدن المقدسة**. جامعة الكوفة. الندوة العلمية: التراث ثروة وطنية نسعى للارتقاء بها.

القباني, هبة.2007. **المدينة (التعريف, والمفهوم والخصائص) دراسة التجمعات الحضرية في سوريا**. جامعة دمشق. سوريا.

القطب, إسحق يعقوب.1982. **نحو استراتيجية للتحضر في البلاد العربية, الفكر العربي(معهد الإنماء العربي)**. لبنان. مج. ع 30.

القيق, عبد الرحمن.2010. **سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967–2006 الخليل نموذجا (دراسة حالة)**. رسالة ماجستير. جامعة القدس. القدس– فلسطين.

كمونة, حيدر .2007. **التغير في خصوصية المدينة بين التراث والمعاصرة, بيت الحكمة.** مجلة الحكمة. العدد 44. تموز . بغداد–العراق.

الكناني, الجابري. 2012. **استخدام منهجية التحليل المكاني في تقييم الملاءمة المكانية للتوسع الحضري لمدينة الكوت.** مجلة كلية التربية جامعة بغداد–العراق.

محجوب, ياسر .2016. **هوية المدينة العربية وتحديات التحولات العمرانية السريعة.** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة–قطر .

المحمدي, مها. 2008. **التحول في السياق الحضري دراسة تحليلية للنظامين الكامن والظاهر لمدينة دمشق القديمة باستخدام تقنيات التحسس النائي.** الجامعة التكنولوجية.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا .2011. **مدينة الخليل.**

مصطفى, سفيان.2014. **التحولات العمرانية في المدينة الصحراوية.** مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا–الجزائر .

معهد الابحاث التطبيقية– أريج.2007–2009–2010م. **دليل مدينة الخليل.** القدس– فلسطين.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2006. **الحرب الإسرائيلية على لبنان.** ملخص يومي من المصادر العبرية. بيروت–لبنان.

الموسوعة الفلسطينية. 1990. **الدراسات الجغرافية.** الدراسات الخاصة. القسم الثاني. مج 1. ط 1. بيروت. دار الطليعة.

الموسوعة الفلسطينية . 1990. **موسوعة المدن الفلسطينية.** دائرة الثقافة. ط 1 . منظمة التحرير الفلسطينية.

المنشاوي, وآخرون. 2006. **نظريات تخطيط المدن.**

الهذلول, صالح. 1994. **المدينة العربية الإسلامية وأثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية.**" الطبعة الأولى. دار السهن للطباعة والنشر . الرياض– المملكة العربية السعودية.

وزارة الشؤون المدنية. 2002. **التقرير السنوي لمنطقة H2.** والتواجد الدولي.

المراجع الانجليزية:

_Anselin, I. 1994. **Exploratory spatial data Analysis and Geographic Information systems– : Naw Tools For Soatial Analysis**. Luxembourg.

_Anthony , C. Antoniades . 1996." **Poetics of Architecture – theory of design Professional** . Reference . and Trade Group 605 . Third Avenue . New York .

_Brotz, Conrad Leander.2011. **Icons of the East: Urban Planning in Post Wende BerlinSenior Capstone Projects**. Paper 15.

_El Ariane, Sarah Abdel Moneim. 2012. **Neighborhood Urban Quality of Life**. Doctoral dissertation. Faculty of Engineering. Cairo University. Giza. Egypt.

–Haining, Robert P.2002. **Spatial Data Analysis**. Theory and Practice. Cambridge Press. UK.

–Hanson, Julienne. 2000. **Urban transformations: a history of design ideas**. www.stockton–press.co.uk/udi .

_Kliot, Mansfeld.1999. **Case stuties of conflict and territoria organization in divided cities**. progress in planning 52.167_225. Department of Geography .University of Haifa 31905. Israel.

_Ioannou,Byron.2016. **Post–Colonial Urban Development and Planning in Cyprus: Shifting Visions and Realities of Early Suburbia**, Department of Architecture. School of Engineering. Frederick University. 1036 Nicosia. Cyprus; E–Mail: b.ioannou@frederick.ac.cy Submitted: 14 September.

_Nasr.L Josepb.1996. **Beirut/Berlin: Choices in planning for the suture of two Divided cities**.journal of planning Education and Research 16:27–40. association of collegiate schools

of planning.J Choices in Planning for the Suture of Two Divided Cities Beirut/Berlin: Choices in.

-T Widale.C.R. 1975. **Analysis of land from**. Gohn Wiley and sons. Brisbane. new York.chester. Toronto.

Yiftachel, Ilan. 2017. **urban colonialism and buffer zones: Gray Spaces in Hebron and Nicosia**. Ben Gurion university of the Negev.

_Yiftachel, oren.2018. **from Sharon to Sharon: spatial planning and separation regime in Israel/Palestine**. planning tichnun. vol . 14:216_237 (hebron).

المواقع الالكترونية:

http://poica.org/2013/05/%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%b1%d8%b7%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%82%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%af%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%87%d8%af%d8%a7%d9%81/

تم الدخول إلى الموقع بتاريخ **2019/9/27**

()https://ghajarlc.org.il/?page_id=1362

تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2019/10/22

https://www.palestinapedia.net/%d8%a2%d8%ab%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b5%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%af%d9%8a%d9%85%d8%a9/

تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2019/7/3

موقع وزارة الحكم المحلي المتكامل لإدارة المعلومات المكانية (geomolg 2019).

https://geomolg.ps/

(**google earth**: 2019)

https://www.google.com/intl/ar/earth/

بلدية برطعة. 2017. **برطعة قديما.**

http://welcome.bartaa.ps/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D8%B7%D8%B9%D8%A9/

تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2019/9/25

معجم المعاني الجامع, الساعة 6:15 م.

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-

ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9

تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2019/3/4

بتسليم. 2019. **الخليل مركز المدينة.** مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. تقرير 27 أيار .

https://www.btselem.org/arabic/hebron

تم الدخول إلى الموقع بتاريخ **2019/11/27**

بتسيلم. 2003. **مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.** التقرير. آب-2003.

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200308_hebron_area_h2

تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2019/10/22

Hassanain,Nadal .2016. **قرية الغجر على الحدود الإسرائيلية اللبنانية تعود إلى واجهة الأخبار.**

https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/122803-160816-%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%AC%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

تم الدخول إلى الموقع بتاريخ2020/10/27

عرب 48 . 2010. **انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من قرية الغجر.**

https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2010/11/08/%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8%D9%8C-%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%91-%D8%A3%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%AC%D8%B1

تم الدخول إلى الموقع بتاريخ2020/10/27

جامعة فلسطين. 2014. **مدن فلسطينية.**

https://up.edu.ps/ar/page/%D9%85%D8%AF%D9%86_%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

المقابلات:

مقابلة أجريت مع المهندس علاء شاهين مدير هيئة التخطيط في بلدية الخليل بتاريخ 2019/8/20.

مقابلة أجريت مع المهندس يسري هشلمون مهندس GIS في بلدية الخليل بتاريخ 2019/8/20.

مقابلة أجريت مع المهندسة روان أبو عيشة مديرة قسم GIS بتاريخ 2019/8/20.

مقابلة أجريت مع أ. علي الصغير مدير دئراة خدمات المشتركين في بلدية الخليل بتاريخ 2019/8/20.

مقابلة مع سكان مدينة الخليل خلال الدراسات الميدانية عام 2019.

اتصال مع المهندس في لجنة إعمار الخليل أنس العويوي بتاريخ 2019/8/21.

اتصال مع المهندسة في لجنة إعمار الخليل نهى دنديس بتاريخ 2019/10/7.

الملاحق:

(الملحق رقم 1):

الخليل (بروتوكول إعادة الانتشار)1997/1/15

البند (1)

الترتيبات الأمنية المتعلقة بإعادة الانتشار في الخليل (بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل): إعادة الانتشار في الخليل: "سيتم إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الخليل استناداً إلى الاتفاق الانتقالي. وستستكمل إعادة الانتشار هذه في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من توقيع هذا البروتوكول، وخلال العشرة أيام سيبذل الطرفان كل جهد ممكن لمنع الاحتكاك أو أي عمل من شأنه تعطيل إعادة الانتشار، وسيمثل إعادة الانتشار تطبيقاً كاملاً لمواد الاتفاق الانتقالي الخاصة بإعادة الانتشار في الخليل، إلا إذا كان منصوصاً خلافاً لذلك في المادة (7) من الملحق رقم (1) من الاتفاق الانتقالي".

البند (2)

المسؤوليات والصلاحيات الأمنية:

أ- سيتولى البوليس الفلسطيني مسؤولياته في منطقة "هـ 1"، كما تم في مدن الضفة الغربية الأخرى. ستحتفظ إسرائيل بجميع المسؤوليات والصلاحيات للنظام العام والأمن الداخلي في منطقة "هـ 2"، وبالإضافة إلى أنها ستستمر في تحمل مسؤولية الأمن العام للإسرائيليين.

ب- في هذا السياق، يؤكد الطرفان التزامهما باحترام مواد الاتفاق الانتقالي الأمنية ذات العلاقة وبضمها المواد "12" (ترتيبات الأمن والنظام العام)، المادة "15" (منع الأعمال العدائية)، والمادة "2" من الملحق الأول من الاتفاق الانتقالي (السياسة الأمنية لمنع الإرهاب والعنف)، والمادة "7" (مبادئ للخليل)، والمادة "11" (قواعد العمل للقضايا الأمنية المشتركة).

البند (3)

الترتيبات الأمنية المتفق عليها:

أ- للحفاظ على الأمن والاستقرار المتبادلين في مدينة الخليل، فإن ترتيبات أمنية خاصة سيتم تطبيقها في مناطق "هـ 1" المحاذية للمنطقة الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، وفي المنطقة بين نقاط تفتيش البوليس الفلسطيني- محددة على الخارطة المرفقة- وبين المنطقة الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية.

ب- هدف نقاط التفتيش سيكون لتمكين البوليس الفلسطيني من ممارسة مسؤولياته وفقاً للاتفاق الانتقالي، لمنع دخول أشخاص مسلحين أو متظاهرين أو أي أشخاص يهددون النظام العام إلى المنطقة المحددة أعلاه.

البند (4)

اجراءات أمنية مشتركة:

أ- سينشئ مكتب التنسيق الإقليمي D.C.O مكتباً فرعياً في مدينة الخليل محدداً على الخارطة المرفقة لهذا البروتوكول.

ب- ستعمل دورية مشتركة متحركة J.M.U في منطقة "هـ"، للتعامل مع أحداث تتعلق بالفلسطينيين فقط، ستحدد حركة الـ J.M.U.

ج- وكجزء من الترتيبات الأمنية في المناطق المحاذية للمناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، وكما هو محدد أعلاه، فإن دوريات مشتركة متحركة ستعمل في هذه المنطقة مع التركيز على الأماكن التالية:

1- أبو سنينة.

2- حارة الشيخ.

3- الشعبة

د- المناطق المرتفعة المطلة على طريق 35 الجديد: ستعمل دوريتان مشتركتان في منطقة "هـ 1."

*دورية مشتركة ستعمل على الطريق المؤدي من رأس الجورة إلى شمال مفترق دورا عبر طريق السلام، كما هو محدد على الخارطة المرفقة.

*ستعمل دورية مشتركة على الطريق رقم 35، بما في ذلك الجزء الشرقي من هذا الطريق، كما هو محدد على الخارطة المرفقة.

البند (5)

الطرفان في الدوريات المشتركة المتحركة سيتسلحان بأسلحة متكافئة (الجانب الفلسطيني رشاش ميني انجرام، والجانب الإسرائيلي ميني م 16).

للتعامل مع الوضع الأمني الخاص في مدينة الخليل سينشأ مركز للتنسيق المشترك J.C.C برئاسة ضباط كبار من الجانبين في D.C.O في جبل مانوح، هدف الـ J.C.C سيتمثل بالتعامل مع النشاطات الأمنية المشتركة في مدينة الخليل وسيعمل الـ J.C.C لوفقاً للبنود ذات العلاقة من الاتفاق الانتقالي، بما في ذلك الملحق رقم "1" وهذا البروتوكول، وضمن ذلك، فإن كلا الطرفين سيبلغان الـ J.C.C بالمظاهرات والأعمال التي تمت بشأن هذه المظاهرات، وأيضاً النشاطات الأمنية لكل منهما في المناطق الخاضعة لسيطرتها الأمنية المحاذية، بما في ذلك المنطقة المحددة في 3/أ وسيعلم الـ J.C.C بتلك النشاطات.

البند (6)

البوليس الفلسطيني:

أ– ستنشأ محطات البوليس الفلسطيني والمواقع في منطقة "هـ 1" وسيكون عددهم 400 مجهزين بعشرين مركبة، وستكون مسلحة بـ 200 مسدس، و 100 بندقية لحماية هذه المحطات.

ب– سيتم إنشاء أربعة فرق رد سريع، وسيتم توزيعها واحدة لكل مركز بوليس في "هـ 1"، كما هو محدد على الخارطة المرفقة، وستكون مهامها الرئيسية التعامل مع الحالات الأمنية الخاصة، وسيكون عدد كل وحدة مؤلفا من 16 عضواً.

ج– البنادق المذكورة أعلاه ستخصص لاستخدام فرق الرد السريع فقط؛ للتعامل مع الحالات الأمنية الخاصة.

د– سيعمل البوليس الفلسطيني بحرية في منطقة "هـ 1".

و– نشاطات فرق الرد السريع وهي مسلحة بالبنادق في المنطقة المحاذية المتفق عليها والمحددة في الملحق (2) تتطلب اتفاق ال J.C.C، ستستخدم فرق الرد السريع البنادق في باقي منطقة "هـ 1" لتنفيذ المهام المحددة أعلاه.

هـ- سيتأكد البوليس الفلسطيني، بأن جميع أفراد البوليس الذين سينتشرون في الخليل، سيجتازون فحصاً يؤكد صلاحيتهم للخدمة، آخذين بعين الاعتبار حساسية المنطقة.

البند (7)

الأماكن الدينية:

الفقرتان 2+3/أ من المادة "32 من الملحق الأول في الملحق رقم "3" من الاتفاق الانتقالي، ستطبقان فيما يتعلق بالأماكن الدينية الآتية في منطقة "هـ 1."

1-كهف أوثينال بن كانس/ الخليل.

2-حرم الرحمة / الوني مامير.

3-ايثال افرهام/ بلوطة إبراهيم.

4-مايان سارة/ عين سارة. سيكون البوليس الفلسطيني مسؤولاً عن حماية هذه الأماكن اليهودية، ودون الانتقاص من هذه المسؤولية للبوليس الفلسطيني، فإن الزيارات لهذه الأماكن الدينية من المصلين وغيرهم من الزوار، ستتم بموافقة دوريات مشتركة متحركة J.U.M والتي ستتأكد من حرية الوصول لهذه الأماكن وكذلك استخدامها السلمي.

البند (8)

إعادة الحياة إلى طبيعتها في البلدة القديمة:

أ- يؤكد الطرفان التزامهما للحفاظ على حياة طبيعية في جميع أرجاء مدينة الخليل، ويمنع أي استفزاز أو احتكاك من شأنه التأثير على الحياة الطبيعية في المدينة.

ب- ضمن ذلك يؤكد الطرفان التزاماتهما باتخاذ كل الخطوات والإجراءات الضرورية لإعادة الحياة إلى طبيعتها في الخليل بما في ذلك:

*فتح الحسبة كسوق بالمفرق، حيث ستباع البضائع بشكل مباشر للمستهلكين من خلال المتاجر الحالية.

*حركة السيارات على شارع الشهداء ستعود بشكل تدريجي خلال أربعة أشهر إلى ما كانت عليه قبل شباط 1994.

البند (9)

العمارة:

ستسلم العمارة للطرف الفلسطيني بعد استكمال إعادة الانتشار وستصبح مقر البوليس الفلسطيني.

البند (10)

مدينة الخليل:

يؤكد الطرفان التزامهما بوحدة مدينة الخليل، ولفهمهما بأن الصلاحيات الأمنية لن تؤدي إلى تقسيم المدينة ضمن ذلك، ودون الانتقاص من الصلاحيات والمسؤوليات الأمنية للجانبين، يؤكد الطرفان بأن حركة الناس والسيارات والبضائع داخل المدينة، أو منها أو إليها ستكون طبيعية وعادية ودون حواجز أو عقبات.

البند (11)

الترتيبات الأمنية المتعلقة بإعادة الانتشار في الخليل:

أ– نقل المسؤوليات والصلاحيات المدنية التي لم تنقل إلى الجانب الفلسطيني في مدينة الخليل (12 مجال) حسب المادة "7" من الملحق الأول من الاتفاق الانتقالي، يجب أن يتم في نفس الوقت الذي تتم فيه إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل.

ب– في منطقة "ه 2"، سيتم نقل المسؤوليات والصلاحيات المدنية إلى الجانب الفلسطيني، باستثناء تلك المتعلقة بالإسرائيليين وممتلكاتهم، والتي ستستمر الحكومة الإسرائيلية بمسؤولياتها عليها.

البند (12)

البناء والتخطيط:

أ– الطرفان يتعهدان بالمحافظة على حماية الطابع التاريخي للمدينة بطريقة لن تضر أو تغير طابع أي جزء من المدينة.

ب– أعلم الجانب الفلسطيني الجانب الإسرائيلي بأنه خلال مزاولة مسؤولياته وصلاحياته، وبالأخذ بعين الاعتبار قوانين البلدية، بأنها تتعهد بتنفيذ ما يلي:

1–بناء مبانٍ أكثر من طابقين (6 أمتار) على بعد 50 متراً من الحدود الخارجية والأماكن المحددة بالملحق رقم "3" سيتم تنسيقها مع مكتب التنسيق الإقليمي.

2–بناء مبانٍ من ثلاث طوابق (9 أمتار) من 50– 100 متر من الحدود الخارجية للأماكن المرفقة في الملحق الثالث، سيتم تنسيقها مع مكتب التنسيق الإقليمي.

3–بناء مبانٍ غير تجارية وغير سكنية على بعد 100 متر من الحدود الخارجية للأماكن المحددة في الملحق "3"، والتي سيؤدي استخدامها إلى الإضرار بالبيئة مثل المصانع الصناعية، أو مبانٍ قد تجمع أكثر من 50 شخص ستتم مع مكتب التنسيق الإقليمي.

4–بناء مبانٍ من طابقين (6 أمتار) على بعد 50 متر من الطريق المحددة في الملحق "3" سيتم بالتنسيق مع مكتب التنسيق الإقليمي.

5–سيتم اتخاذ إجراءات للتأكد من تطبيق ما ورد أعلاه.

6–لا يطبق هذا البند على ما هو قائم من مبانٍ أو أي أبنية تحت البناء منحت البلدية رخصاً لها قبل كانون الثاني 1997.

البند (13)

البنية التحتية:

أ– سيعلم الجانب الفلسطيني الجانب الإسرائيلي من خلال مكتب التنسيق الإقليمي، وقبل 48 ساعة من أي أعمال منوي القيام بها على البنية التحتية والتي من شأنها التأثير على حركة المرور على طرق "ه 2"، والتي يمكن أن تؤثر على البنية التحتية مثل (المياه، المجاري، الكهرباء، الاتصالات) التي تخدم منطقة "ه 2."

ب– يحق للجانب الإسرائيلي الطلب من الجانب الفلسطيني، من خلال مكتب التنسيق الإقليمي بأن تقوم البلدية بتنفيذ أعمالها على الطرق وأي مجالات بنى تحتية أخرى مطلوبة لحياة الإسرائيليين في منطقة "ه 2"، وإذا ما عرض الجانب الإسرائيلي تغطية تكاليف هذه الأعمال، فإن الجانب الفلسطيني يتعهد بأن تتم هذه الأعمال كأولوية.

ج- ما ورد أعلاه لن يجحف ببنود الاتفاق الانتقالي بما فيها الوصول إلى البنية التحتية والمرافق والمواقع في مدينة الخليل مثل محطة الكهرباء.

البند (14)

المواصلات:

سيكون للجانب الفلسطيني الحق في تحديد مواقف الباصات، ترتيبات المرور وإشارات المرور في مدينة الخليل، إشارات المرور، وترتيبات المرور، ومواقف الباصات في منطقة "هـ 2" ستبقى على ما هي عليه في يوم إعادة الانتشار، أي بذلك في منطقة "هـ 2" ستتم بالتعاون بين الجانبين في اللجنة الفرعية للمواصلات.

البند (15)

مفتشو البلدية:

أ- استناداً إلى الفقرة 4.س من المادة "7" في الملحق رقم "1" من الاتفاق الانتقالي سيقوم مفتشون من البلدية بلباس عادي ودون أسلحة بالعمل في منطقة "هـ 2"، على أن لا يتجاوز عددهم (50).

ب- سيحمل هؤلاء المفتشين بطاقات تحمل صورهم من البلدية.

ج- يستطيع الجانب الفلسطيني أن يطلب مساعدة البوليس الإسرائيلي من خلال مكتب التنسيق الإقليمي من أجل تطبيق نشاطها في "هـ 2."

البند (16)

مواقع المكاتب:

الجانب الفلسطيني عندما يحاول فتح مكاتب جديدة في منطقة (هـ) سيأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تجنب الاحتكاك والاستفزاز، وعندما يؤثر فتح هذه المكاتب على النظام العام أو الأمن، سيتعاون الطرفان على إيجاد حلول ملائمة.

البند (17)

خدمات البلدية:

استناداً إلى الفقرة "5" من المادة "7" من الملحق الأول من الاتفاق الانتقالي ستقدم الخدمات البلدية بشكل منتظم ومستمر لجميع أرجاء مدينة الخليل بنفس المستوى والتكلفة، وستحدد التكلفة من قبل الجانب الفلسطيني للعمل الذي أنجز حسب المواد المستهلكة ودون تفرقة.

البند (18)

الوجود الدولي المؤقت:

سيكون هناك وجود دولي مؤقت في الخليل، وسيحدد الطرفان طرق عمل هذه الوحدات بما في ذلك العدد ومنطقة العمل.

البند (19)

ملحق (1):

لن يجحف أي أمر في هذا البروتوكول بالمسؤوليات والصلاحيات الأمنية لأي من الطرفين استناداً للملحق الأول من الاتفاق الانتقالي.

البند (20)

المسؤوليات الإسرائيلية (ملحق 2):

يؤكد الطرف الإسرائيلي التزامه بالتدابير والمبادئ الآتية وفقاً للاتفاق المرحلي. مسائل يجب تنفيذها:

1-مراحل إعادة انتشار إضافية: المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإضافية ستنفذ خلال الأسبوع الأول من آذار المقبل.

2-مسائل الإفراج عن السجناء: سيتم التعامل مع مسائل الإفراج عن السجناء وفق بنود وآليات الاتفاق المرحلي، بما فيه الملحق السابق.

البند (21)

مسائل يجب التفاوض عليها:

مسائل عالقة من الاتفاق المرحلي، سيتم البدء فوراً بالتفاوض في شأن المسائل الآتية العالقة من الاتفاق المرحلي، وسيتم التفاوض على كل من هذه النقاط في موازاة التفاوض على النقاط الأخرى:

أ- الممر الآمن.

ب- مطار غزة.

ج- مرفأ غزة.

د- المعابر.

هـ- المسائل الاقتصادية المالية والمدنية والأمنية.

و- العلاقة بين الشعبين.

البند (22)

مفاوضات الوضع النهائي:

ستبدأ المفاوضات في شأن الوضع النهائي بعد شهرين من تنفيذ اتفاق الخليل.

البند (23)

المسؤوليات الفلسطينية:

يؤكد الطرف الفلسطيني التزامه التدابير والمبادئ الآتية وفقاً للاتفاق المرحلي:

1- استكمال عملية إعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني.

2- مكافحة الإرهاب ومنع العنف.

أ- تعزيز التعاون الأمني.

ب- منع التحريض والدعاية المعادية، كما ورد في المادة الثانية والعشرين من الاتفاق المرحلي.

ج- المكافحة المنهجية والفاعلة للمنظمات والبنى التحتية الإرهابية.

د- توقيف الإرهابيين ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

هـ- سيتم تقديم طلبات تسليم المشتبه فيهم والمتهمين وفقاً للمادة الثانية (الفقرة 5/7) من الملحق الرابع التابع للاتفاق المرحلي.

و- مصادرة الأسلحة النارية غير الشرعية.

3- سيحدد عدد الشرطة الفلسطينية وفقاً لما جاء في الاتفاق المرحلي.

4-ستمارس الأنشطة الحكومية الفلسطينية وتحدد أمكنة المكاتب الحكومية الفلسطينية، وفقاً لما نص عليه الاتفاق المرحلي، وسيتم تنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه فوراً وبالتوازي.